الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

الرقم التسلسلي: ....

رقم التسجيل: 1335075740

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص: استراتيجية وعلاقات دولية

بعنوان:

تأثير الطبيعة الإنقسامية للمجتمع على الأمن الهوياتي للدولة

- أكراد العراق أنموذجا -

إعداد الطالبة:

● شيبان حنان

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة الأساتذة:

- عبد الله هواوف	جامعة المسيلة	..... رئيسا
- محمد الطاهر عديلة	جامعة المسيلة	..... مشرفا ومقررا
- محمد شاعة	جامعة المسيلة	..... مناقشا

السنة الجامعية 2017 / 2018.

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

لا يفوتني بمستهل هذه الدراسة أن أتوجه بالشكر

للأستاذ المشرف الأستاذ الدكتور "محمد الطاهر عديلة"

الذي شرفني بقبوله الإشراف على مذكرتي

إذ لم يبخل علينا بنصائحه وإرشاداته وتوجهاته القيمة.

وأتقدم بشكري إلى أساتذتي المحترمين في كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية وكل من قدم لي يد المساعدة من قريب أو من بعيد

وبالأخص الأستاذ "حسين سالم" .

إهداء

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار... إلى من علمني العطاء بدون إنتظار...

إلى من أحمل إسمه بكل إفتخار.. أرجو من الله أن يمد في عمرك

لترى ثمارا قد حان قطافها بعد طول إنتظار ....**والدي العزيز**.

إلى ملاكي في الحياة ..إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني ..إلى بسمة الحياة

وسر الوجود...إلى من كان دعائها سر نجاحي إلى أغلى الحبايب ...**أمي الحبيبة** .

إلى إخوتي ،**حليم ،سليم ،ريان ،كاتيا ،ويداد، ثيزيري**...

إلى كبير قدر أفراد العائلة **جدي الغالي**

إلى كل **أفراد عائلتي** .

إلى **زوجي** الغالي جمع الله بيننا في خير

إلى أصدقائي: **حنان، سليمة ،نور الهدى، عبد الغاني، جميلة ، مفيدة**

وكل **زملاء** الدراسة.

إلى **أساتذتي** الكرام

تأثير الطبيعة الإنقسامية للمجتمع على الأمن الهوياتي للدولة: أكراد العراق نموذجا

مقدمة.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة.

المبحث الأول: الإنقسامية: المفهوم، الأشكال، والمصادر.

المطلب الأول: مفهوم الانقسامية.

المطلب الثاني: أشكال الانقسامية.

المطلب الثالث: مصادر الانقسامية

المبحث الثاني: ضبط مفهوم الأمن الهوياتي.

المطلب الأول: مفهوم الأمن.

المطلب الثاني: مفهوم الهوية.

المطلب الثالث: مفهوم الأمن الهوياتي.

المبحث الثالث: التفسيرات النظرية لتأثير انقسامية المجتمع على الأمن الهوياتي للدولة.

المطلب الأول: المقاربة النشوئية.

المطلب الثاني: المقاربة الإفتعالية.

المطلب الثالث: المقاربة الإثنو– واقعية.

المطلب الرابع: المقاربة البنائية.

الفصل الثاني: "الأكراد" كنموذج لتأثير انقسامية المجتمع على الأمن الهوياتي لدولة العراق.

المبحث الأول: المجتمع العراقي: التركيبة المجتمعية، الإنقسام الطائفي والإثني، والمسألة الكردية.

المطلب الأول: التركيبة السكانية والمجتمعية للعراق.

المطلب الثاني: الإنقسام الطائفي والإثني وبروز مشكلة الأقليات في العراق.

المطلب الثالث: المسألة الكردية في العراق: النشأة والتطور.

المبحث الثاني: تأثير الحراك الثوري للأكراد على أمن واستقرار المجتمع والدولة العراقية.

المطلب الأول: الحراك الثوري الكردي: الأسباب الداخلية

المطلب الثاني: المطالب الإنفصالية للأكراد وتهديد وحدة المجتمع والدولة.

المطلب الثالث: أثر تقاطعات مصالح القوى الإقليمية والدولية مع المطالب الكردية على أمن واستقرار العراق.

خاتمة.

مقدمة

مقدمة:

لا تخلو دول العالم من وجود مشكلات وتحديات تهدد أمنها وإستقرارها، يأتي على رأسها الطبيعة الإنقسامية للمجتمع، خاصة في الدول التي رسمت حدودها من طرف الإستعمار بشكل عام، أين تعمل وتؤدي إلى قيام والترويج لأفكار تهدد الأمن القومي للدولة، مثل تقديم مطالب تقود لتجزئة الوطن وانقسامه، أو تهديد إستقراره بوجود إحتقانات إجتماعية، مما يؤثر في النهاية على الأمن الوطني والهوية الجمعية له .

تبدأ الأفكار الإنقسامية في المجتمع دائما من شعور بالاختلاف، ينتج على أثره تصادم بين فئات اجتماعية معينة، وبالتالي ينتج عنه إنعدام للأمن وإختلال في الإستقرار. ولعل أبرز مثال على طبيعة المجتمع الإنقسامية في الوطن العربي هو دولة العراق والأقلية الكردية فيها.

إن تأثير الأقلية الكردية على الدولة العراقية ظل دائما يخلق حالة من عدم الإستقرار منذ نشوء الدولة العراقية، وكثيرا ما تستغل هذه الظروف من قبل أطراف دولية كأداة ضغط على الدولة العراقية خلال حكوماتها المتتالية والمتعاقبة، وقد برزت بشكل جلي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق في سنة 2003.

أسباب اختيار الموضوع:

هناك العديد من الأسباب التي دفعتني للبحث في موضوع الإنقسام المجتمعي وبالخصوص في دولة العراق نلخصها فيما يلي:

إن محاولة الاقتراب من قضية الإنقسامية في المجتمع كقضية ترتبط في أحيان كثيرة بمشكلة عدم الإستقرار الداخلي والأمن المجتمعي، ولكونه في مجال تخصصي، وهذا ما شجعني لإختيار هذا الموضوع بما يحمله من أهمية في مجال الدراسات الإستراتيجية والعلاقات الدولية .

بالنسبة لميولاتي وفضولي العلمي فقد شكلت قضية التنوع المجتمعي في العراق محور إهتمامي، لكون العراق دولة عربية، ولكونها تعاني من مشكلة الإنقسامية، وهو الأمر الذي لا تخلو منه باقي الدول العربية.

أهمية الدراسة :

يمكن تقسيم أهمية الدراسة على النحو التالي:

1- الأهمية العلمية :

من خلال هذه الدراسة سنتمكن من التعرف على مجموعة من المفاهيم الجديدة وإبراز العلاقة والفروق بينها.

2- الأهمية العملية :

تتعلق بدراسة تأثير القوى الدولية والإقليمية على مسار القضية الكردية في دولة العراق، ومدى تأثير تقاطع مصالح هذه الأخيرة في أمن وإستقرار الدولة العراقية، ومدى إستغلال هذه الطبيعة المجتمعية من قبل قوى خارجية لخدمة مصالحها.

إشكالية الدراسة:

تركز هذه الدراسة بالدرجة الأولى على العلاقة بين الطبيعة الإنقسامية للمجتمع والأمن الهوياتي (المجتمعي) للدولة، وعليه نطرح التساؤل التالي:

ما مدى تأثير الطبيعة الإنقسامية للمجتمع على الأمن الهوياتي للدولة؟

ومن هذا التساؤل يمكن طرح جملة من الأسئلة الفرعية أهمها:

- كيف يمكن تحقيق الأمن الهوياتي للدولة في مجتمع أساسه التنوع المجتمعي؟
- هل يؤثر الإنقسام المجتمعي في بناء إستقرار دولة العراق؟
- هل لنوعية التركيبة السكانية في العراق أثر في الأحداث التي شهدها التاريخ القديم والحديث لهذا البلد؟

فرضيات الدراسة:

تتمثل الفرضيات التي وضعنها للإجابة عن الأسئلة المطروحة فيما يلي:

- تعتبر الطبيعة الإنقسامية للمجتمع من أهم العوامل المؤثرة في إستقرار الدولة.
- كلما وجد في الدولة تنوع مجتمعي كلما كانت فيها نسبة المواجهة والصدام أكبر بين فئاته المتنوعة، وبالتالي تعرض أمنها الهوياتي إلى تهديد وخطر أكبر.

مناهج الدراسة :

المنهج التاريخي :

تم توظيف المنهج التاريخي، الذي يقوم على البحث والكشف عن الحقائق التاريخية، من خلال تحليل وتركيب الأحداث والوقائع الماضية، وإعطاء تفسيرات لها، كما تم توظيف هذا المنهج لمعرفة تطور القضية الكردية عبر مراحلها الزمنية .

المنهج القانوني :

تم توظيف هذا المنهج خلال إعتماد قانون الحكم الذاتي لإقليم كردستان العراق بمختلق مواده

منهج دراسة الحالة :

تم استخدام منهج دراسة الحالة، والذي يعد الهدف من استخدامه، تأثير الاقلية الكردية في بناء الأمن الهوياتي في العراق، من خلال إجراء دراسة لمطالب هذه الاقلية خلال فترات حكمها المختلفة.

أما بخصوص النظريات والمقتربات المستخدمة، فإن السياق العام الذي سار فيه البحث، تطلب استخدام مقترب النشوئية والإفتعالية والإثنو- واقعية والنظرية البنائية من أجل فهم تأثير ظاهرة الإنقسامية على وحدة المجتمع وتماسكه وإستقرار الدولة وفهم تأثير هذه التحديات الأمنية الجديدة على إستقرار الدولة.

أدبيات الدراسة :

إن موضوع هذا البحث "تأثير الطبيعة الإنقسامية للمجتمع على الأمن الهوياتي للدولة – أكراد العراق نموذجا- تقل فيه المراجع والدراسات، إلا أنه كان هناك كتاب تناول الحركات العرقية وأثرها على سلامة وأمن المجتمعات تحت عنوان "الصراعات العرقية وإستقرار العالم المعاصر"، وهو دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية في العالم المعاصر من حيث طبيعتها وأسبابها وأهدافها ووسائلها وأثارها على الحياة السياسية في البلدان التي توجد بها، وبالتركيز على آثارها على الإستقرار السياسي ونتائجها على الوحدة الوطنية، وذلك من خلال عرضه لبعض النماذج المجسدة لهذه الظاهرة.

كما يجدر بنا الإشارة إلى كتاب للمؤلف "فريد هاليداي" وآخرون تحت عنوان "الإثنية والدولة". يعالج هذا الكتاب قضية الإثنية الكردية في العراق وإيران وتركيا .

كما نجد أيضا في هذا السياق أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية جامعة الحاج لخضر بباتنة للباحث "مرابط رابح " تحت عنوان "أثر المجموعة العرقية على إستقرار الدول –دراسة حالة كوسوفو-" وتناول في هذه الدراسة العلاقة بين المجموعة العرقية

الألبانية والصربية، ومحور التحليل في دراسته هو أسباب النزاع السلمي ثم العسكري بين الألبان والصرب.

إلا أن بحثي هذا يختلف عن هذه الدراسات في كونه يتطرق إلى ظاهرة الطبيعة الإنقسامية للمجتمعات التي تبدو للوهلة الأولى أنها ظاهرة اجتماعية بحتة، إلا أن لها في الحقيقة أبعادا سياسية وتأثيرات على أمن المجتمع وإستقراره ووحدته الجمعية، وهو ما يميز هذا البحث.

صعوبات الدراسة :

واجهتني أثناء هذه الدراسة بعض الصعوبات فيما يتعلق بتوفر المعلومات بالنسبة لظاهرة الإنقسام المجتمعي .

تقسيم الدراسة :

وفي سبيل الإجابة عن الإشكالية السابق ذكرها فقد تم تقسيم الموضوع إلى فصليين رئيسيين كل فصل ينقسم إلى 3 مباحث .

تناول الفصل الأول :الإطار النظري و المفاهيمي لدراسة حيث تم التطرق إلى مجموعة من المفاهيم. تناول المبحث الأول مفهوم الإنقسامية وأنواعها ومصادرها ، كما تناول المبحث الثاني مفهوم الأمن ومفهوم الهوية ومفهوم الأمن الهوياتي ، ليتناول المبحث الأخير من هذا الفصل مجموعة من المقاربات التي من شئنها أن تفسر تأثير الطبيعة الإنقسامية على الأمن الهوياتي لدولة (المقاربة النشوئية الإفتعالية البنائية الإثنو–واقعية).

أما الفصل الثاني وهو الجزء من البحث المعني بالدراسة حيث تناول "الأكراد" كنموذج لتأثير إنقسامية المجتمع على الأمن الهوياتي لدولة العراق قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين مبحث نستعرض فيه الطبيعة المجتمعية والسكانية للعراق كما تناولنا فيه البوادر الأولى لبروز مشكلة الأقليات في العراق وأولينا الأهمية في المطلب الثالث من المبحث إلى الأقلية الكردية في العراق أما المبحث الثاني فقد خصصناه لدراسة تأثير الحراك الثوري للأكراد على أمن وإستقرار المجتمع والدولة العراقية تطرقنا فيه إلى العوامل الداخلية التي ساعدت على الحراك الثوري الكردي و تناولنا أيضا في المطلب الثاني من المبحث المطالب الانفصالية للأكراد حسب التسلسل الزمني التاريخي وتناول المطلب الثالث تأثير تقاطع المصالح الاقليمية والدولية مع القضية الكردية على أمن وإستقرار دولة العراق.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة.

المبحث الأول: الإنقسامية، المفهوم، الأشكال، والمصادر.

تمهيد :

سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى أحد النظريات الأنثروبولوجيا وهي الإنقسامية التي إستنبطها الباحثون أمثال دوركايم وايفانس ريتشارد من الأبحاث الإثنوغرافية غير أن دراسات هذا الأخير تعتبر النوات الأولى لنظرية الإنقسامية حيث قدم لنا اضافات فيما يخص الإنصهار والإنشطار والتحكيم كمفاهيم أساسية في النموذج الإنقسامي وفي محاولتنا لدراسة هذا الجانب سنقوم بالتطرق إلى مفهوم المجتمع الإنقسامي.

المطلب الأول: مفهوم المجتمع الإنقسامي .

لا يمكن الحديث عن المجتمع الإنقسامي من قبل المفكرين والباحثين في شتى تخصصات العلوم الاجتماعية والإنسانية دون الرجوع إلى دراسات إميل دوركايم على المجتمع المغاربي، لكن يبقى إسهام " إيفانس ريشارد" هو الأساس والمرجع الذي تبناه معظم رواد النظرية الإنقسامية، كما نجد أيضا في قاموس الأنثروبولوجيا* التعريف التالي: "مجتمع إنقسامي segmentaity society مجتمع ينقسم إلى وحدات تنتسب إلى سلف بعيد، ويرتبط بعضها بعض بروابط القرابة، فالقبيلة الكبيرة تنقسم إلى عشائر clan التي تنقسم بدورها إلى أفخاذ lineages وتعيش كل وحدة في إقليم خاص بها فتمارس فعاليتها الاقتصادية بحرية، فهي مستقلة عن الوحدات الأخرى، لا تخضع في حياتها السياسية إلا لسلطة رئيسها المباشر ولذلك فليس في المجتمع الإنقسامي سلطة موحدة، ويعتبر شعب النوير القاطن في جنوب السودان نموذجا لهذه المجتمعات[1]".ونجد أصل مفهوم الإنقسامية نفسه في مراجع أخرى مثل موسوعة علم الإنسان، حيث يستخدم مصطلح إنقسامي segmentaity في الأنتروبولوجيا مثلا يدل على "نظام القبلية التي تحدد الإنحدار القرابي على أساس تتبع علاقاتهم بأسلافهم الأعلى البعيدين"[2]، وعلى ضوء هذا يفهم البناء الاجتماعي على أنه نظام متدرج ليشبه الشجرة ذات المستويات

---

[1]–مصطفى سليم شاكر، قاموس الانثروبولوجيا ،جامعة الكويت ،الطبعة الاولى ، 1981 ، ص890.

* تعريف الأنثروبوجيا: كلمة انجليزية مشتقة من اصل يوناني وتنقسم الى كلمتين هما Anthropos وتعني انسان وlogos وتعني علم ليتشكل علم الانسان بمعنى العلم الذي يدرس سلوك الانسان له سلوك محدد ويمارس نشاطات محددة ويقوم ايضا هذا العلم على دراسة الحياة البدائية والحياة المعاصرة الحديثة للانسان والتنبؤ بمستقبله القادم بالاعتماد على تطور الانسان عبر التاريخ.

[2]–سيمور –سميث شارلوت ،"موسوعة علم الإنسان والمفاهيم والمصطلحات الانثروبولوجية"، ترجمة: محمد الجوهري، المشروع القومي للترجمة ، الطبعة الاولى ، القاهرة، 1998، ص126.

المختلفة من الوحدة والتعارض، فالوحدات المنقسمة عند المستوى الأدنى تتجمع معا داخل وحدات تكبر عند مستوى أعلى، ومن هنا يربط إيفانس بريتشارد البناء الإنقسامي بالمسافة القرابية (الجينالوجيا)[1]. نجد كذلك من خلال عودتنا لكتاب إيفانس ريتشارد حول "قبائل النوير" وصفا دقيقا للمجتمعات الإنقسامية، وذلك من خلال نصوص أو أشكال رسومية تبين البناء الإنقسامي عند قبيلة النوير، هذه الرسوم التي هي إما عبارة عن جدأول أو تشجيرات[2]. ويواجه الباحث عند تنأوله مفهوم الإنقسامية عدد من المفاهيم القريبة منه، مثل مفهوم "**الإنشطار**" الذي يعدمن المفاهيم الأساسية في النموذج الإنقسامي للمجتمعات. وقد صاغ إيفانس بريتشارد هذا المفهوم في سياق بحثه حول النظام السياسي لقبائل النوير السودانية، حيث أكد أن قبائل النوير تنقسم إلى قسمات، يمكن تسمية القسمات الكبيرة بفروع القبلية tribal sections التي تتجزأ حتى المستوى الثالث (الأدنى) من القبيلة، وهذه الفروع تتكون من مجموعة من المداشر التي تتكون بدورها من مجموعات تربط بينها علاقة القرابة، مثل قبيلة "اللو" Lou tribe التي تنقسم إلى فرعين: "جين" Gin و"مور"Mor، ثم إلى فروع ثانية وثالثة. وتتسم هذه الفروع، في نظر إيفنس ريتشارد، بنفس صفات القبيلة، وحسها المشترك، واتجاه مواردها الاقتصادية، وأنتمائها لمجال قرابي معين[3]. وكل قسمة حسب بريتشارد مجزأة في الوقت نفسه، وهذا التجزؤ يجعلها متعارضة فيما بينها، وأعضاء كل قسمة هم في استعداد للتصارع مع قسمة أخرى من الفرع نفسه، كما أنهم في استعداد للتوحد من أجل محاربة عدو أخر، إلا أن ما يهمنا في هذا السياق هو حالة الإنشطار، والتي لا يمكن فهمها إلا إذا تجاوزنا مع إيفانس بريتشارد مستوى النظام السياسي عند قبائل النوير الذي تمثله القبيلة وفروعها إلى مستوى نظام خط النسب the lineage system[4]. والشكل التالي يوضح درجات الإنشطار.

---

[1]–سيمور –سميث شارلوت ،"موسوعة علم الإنسان والمفاهيم والمصطلحات الانثروبولوجية"، ص126.

[2]يونس الغاب ، النظرية الانقسامية: الاصول والمفاهيم ،بحث عام في قسم الفلسفة ،2017 ماخوذ من الرابط:
http://www.mominoun.com/pdf1/2017-02/naddaria.pdf
تم الإطلاع عليه يوم: 2018/02/15 على الساعة 13.00

[3]المرجع نفسه.

[4]المرجع نفسه .

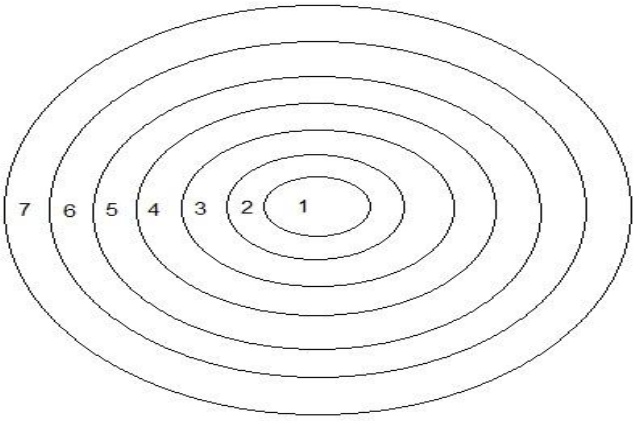

تمثل تخصيص للمجتمع الإنقسامي من وجهة الفرد

المصدر :يونس الغاب، النظرية الإنقسامية: الاصول والمفاهيم ،بحث عام في قسم الفلسفة ،2017 ماخوذ من الرابط: http://www.mominoun.com/pdf1/2017-02/naddaria.pdf

من خلال هذا الشكل يمكن ملاحظة 3مستويات اساسية وهي :

المستوى الأول: يتجلى في الدائرة المركزية، والذي يمثل كل ما يتعلق بالحياة اليومية، وتسوية النزاعات الخاصة بها، كالصراع حول الحقل مثلا، أو الصراع حول الري والسقي بين الفرد وأبناء عمومه .

المستوى الثاني: تشكله الدوائر الثانية والثالثة والرابعة، ويتم عبره تحقيق توازن السلطة في القرية أو المداشر بالارتكاز إلى جينيالوجيا حقيقية (جيولوجية).

المستوى الثالث: يتمثل في الدوائر الخارجية من الخامسة إلى السابعة، والتي تتكلف فيها القسمات بالدفاع عن الموارد الاقتصادية المتمثلة خاصة في الأراضي الجماعية باعتماد بيولوجية جينيالوجية اسطورية[1].

نجد كذلك مفهوم **الإنصهار Fusion** الذي يقتضي وجود خطر خارجي يؤدي إلى استنفار مجموع القبيلة من الفرد، الأسرة، خط النسب، المداشر، وصولا إلى الاتحاد القبلي في بعض الأحيان،

[1]– يونس الغاب ، المرجع السابق.

وذلك من أجل مواجهة ذلك الآخر الذي يهدد وجود القبيلة أو مواردها الاقتصادية[1]. ويشير الإنقساميون إلى هذه الحالة بالمثل العربي، حيث يلجأ الباحث في النظرية الإنقسامية أو المهتم بها إلى استحضار المثل العربي الذي قدم شهادة كبيرة لنموذج الإنقسامي، خاصة عند تطبيقه على المجالات المغاربية من أجل تعريف المجتمعات الإنقسامية، وذلك من خلال المقولة الشائعة "أنا ضد إخوتي، وأنا وإخوتي ضد أبناء عمي، وأنا وإخوتي وأبناء عمي ضد الآخر". يحدث الإنصهار في نظر "إرنست غيلنر" بمجرد حدوث التهديدات والأخطار التي قد تحل بمجموعات متشابهة ومتعارضة في الوقت نفسه. ولجعل هذا المثل أكثر خدمة لصورة التنظيم الإنقسامي، يقترح إرنست غيلنر تطوير المقولة السابق ذكرها لتصبح "أنا ضدّ إخواني، أنا وإخواني ضد أبناء عمي، إخواني وأبناء عمي ضدّ أبناء عمومتنا، إخوأني وأبناء عمي وأبناء عمومتنا ضد العشيرة المنافسة داخل القرية، كل أفراد القرية ضد القرية المجأورة، مجموعة من القرى أو بلدةLe canton ضد بلدة أخرى...إلخ"[2].و يتضح من خلال ما سبق أن الإنقساميين قاموا بتطوير هذا المثل العربي من أجل خدمة النموذج الذي وضعوه، والذي يؤكد نزعة المجتمعات الإنقسامية إلى الإنصهار، أو تكتل مجموع القسمات كلما تهددها خطر خارجي.[3]

وبالعودة إلى المثل العربي نجده يخدم إلى جانب تأكيده على مفهومي الانشطار والانصهار، قضايا لا تقل أهمية كذلك باعتبارها تشكل مركز لنظرية الإنقسامية .[4]

المطلب الثاني :مصادر الإنقسامية .

هناك مصادر عديدة لإنقسامية المجتمعات ترتبط بالتكوين الاجتماعي والثقافي واللغوي والديني وحتى بالتركيبة البيولوجية والسلالية وتشير إلى أنه قد تحدث الإنقسامية داخل المجتمع نتيجة وجود أحد هذه المصادر أو وجود اكثر من مصدر وأحد في الوقت نفسه ويمكن تحديد هذه المصادر على النحو التالي :

1- الغنقسام السلالي : وهو الإنقسام الذي ينقسم على إثره أفراد المجتمع من خلال رابطة الأصل المشترك ووحدة السمات الفيزيولوجية مثل لون البشرة أو شكل ولون العينين أو غيرها من السمات

---

[1]- يونس الغاب ، المرجع السابق.

[2]-المرجع نفسه.

[3]-المرجع نفسه.

[4]-المرجع نفسه.

البيولوجية، إنطلاقا من أن الرابطة تمثل المقوم الأصيل لتمايز هذه الأقلية عن غيرها من الجماعات المشتركة معها في المجتمع مثل الأقلية الزنجية في المجتمع الأمريكي التي تتسم بخصائص فيزيولوجية ترتبط بالسلالة[1].

2- الإنقسام اللغوي: ويخص الجماعة التي ينطبق عليها مفهوم "الإنقسام اللغوي"، والتي تختلف عن الأغلبية من مواطني الدولة الواحدة في اللغة واللسان، بحيث نجدها تتحدث وتكتب لغة غير لغة الأكثرية المتداولة في الدولة الواحدة، فاللغة هنا الخاصية المميزة لهذه الفئة، ولذلك سميت بالإنقسام اللغوي. ولا يمكن الاعتماد على اللهجات المحلية للقول بوجود إنقسام لغوي. وغالبا ما تتركز مطالب هذه القسمات في الحفاظ على لغتها الأصلية كتابة ومحادثة، والاعتراف بها من قبل الدولة كإحدى اللغات الرسمية في الدولة، وأن تخصص مادة في الدستور الخاص بالبلاد للاعتراف بها رسميا مثل اللغة الامازيغية في دول شمال إفريقيا[2].

3- الإنقسام الديني: لقد كفل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان حرية المعتقد للأفراد، وذلك بنص المادة 18 منه والتي جاء فيها "لكل شخص الحق في حرية الفكر والوجدان والدين، ويشمل هذا الحق في حريته في تغير دينه أو معتقده وحريته في إظهار دينه أو معتقده بالتعبد". يتم هذا النوع من الإنقسام في الجماعة العرقية الذي يمثل فيها الدين المقوم الرئيسي لذاتيتها، وتمايزها عن غيرها من الجماعات العرقية التي تشاركها ذات التجمع. ويلاحظ أنه من النادر تواجد دولة في العالم متجانسة دينيا، لذا فالإنقسام الديني يتواجد في كل دول العالم. وعلى سبيل المثال في العراق نجد السنة والشيعة، المسيحية واليهودية، وفي مصر نجد الأقباط و المسلمين[3].

4- الإنقسام الإثني: هو الإنقسام الذي يتم على اساس ادراك الجماعة الاثنية أنها تشترك مع بعضها البعض في خصائص ثقافية معينة مثل اللغة أو الدين، وهي تختلف عن الجماعات الأخرى التي تقوم

---

[1] ايدابير احمد، التعددية الاثنية والامن المجتمعي دراسة حالة مالي، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الدراسات الامنية والاستراتيجية ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، الجزائر 2012ص36.

[2] ايدابير احمد، المرجع السابق، ص36.

[3] المرجع نفسه: ص37.

على خصائص طبيعية غير قابلة للتغيير، وترتبط تلك الخصائص ارتباطا جوهريا بالقدرات والكفاءات الذهنية، وكلمة إثنية مشتقة من كلمة شعب أو أمة أو جنس[1].

المطلب الثالث : أشكال الإنقسامية

ترتبط أشكال الإنقسامية إلى حد كبير بمصادر الإنقسامية داخل المجتمعات ويمكن الحديث بصفة عامة عن الأشكال التالية للإنقسامية :

1- الإنقسامية الثقافية: تعتبر الإنقسامية الثقافية بمثابة حوار بين هويات ثقافية مختلفة إن الإنقسام الثقافي يظهر لنا في محاولة خلق الفوارق بين الهويات المختلفة من أجل التأثير على الهوية الجمعاء لدولة في حين أن هذا الإنقسام والاختلاف يمكن أن يكون مركز قوة للمجتمع وهذا يعتمد على درجة الوعي في المجتمع بصفة عامة، في المجتمع المتعدد الثقافات يقوم حوار عادل، فهنالك اعتراف متبادل بين المجموعات المختلفة، ويقوم بتعايش الواحدة بجانب الأخرى لكل المجموعات الثقافية في المجتمع[2].وحسب هذه التوجه لا يوجد هناك تعبير "أفضل من" أو "أقل أفضلية"، وإنما فقط تعبير ومفهوم "مختلف".، ولا يوجد معيار خارجي وموضوعي يمكن من خلاله تصنيف هذه القيم إلى "قيم عليا" و"قيم دنيا"[3].

وللمجتمعات المنقسمة ثقافيا عدة خصائص فهي تتسم بـ: [4].

أ- **التعدد** : وجود تعدد في الثقافات في المجتمع الواحد.

ب- **الاختلاط** : ضم أجناس مختلفة أو ثقافات مختلفة في مجتمع ودائرة وأحدة، ولا توجد هناك هرمية بين هذه الثقافات.

---

[1] حليمة بوزناد ،دلال احسن، تاثير الاقليات على الامن الاقليمي في الشرق الاوسط اكراد سوريا نموذجا ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص دراسات استراتيجية، جامعة العربي التبسي ، كلية الحقوق ،قسم العلوم السياسية .2016،ص ص 15-16.

[2] حليمة بوزناد ، المرجع السابق، ص 16 .

[3] على راتانسي ، التعددية الثقافية مقدمة قصيرة جدا ، مؤسسة هنداول للتعليم والثقافة ط1، القاهرة ، مصر ،2013م، ص29.

[4] -هديل النعامنة ،مفهوم التنوع الثقافي، ماخوذ من الموقع:

http://weziwezi.com/%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%88%D8%B9%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%82%D8%A7%D9%81%D9%8A/

تاريخ الإطلاع: 2018/02/15 على الساعة: 14.00

ت- عدم التجانس : وجود أكثر من حضارة، فكل وأحدة تختلف عن الأخرى، والإعتراف بالفروق الموجودة داخل المجتمع .

ج- النسبة : نسبة التمثيل و العرض بين الثقافات المختلفة

كما أن للمجتمعات المنقسمة ثقافيا إيجابيات وسلبيات، حيث أنه من خلال التعددية الثقافية والحوار بين الثقافات المختلفة في المجتمع يمكن:[1].

أ-التعرف على الثقافات الأخرى في المجتمع عاداتها و تقاليدها وقيمها

ب-الاعتراف بشرعية الثقافات الأخرى في المجتمع بأنها مركب هام وجزء لا يتجزأ من المجتمع، الحوار يغطي المجتمعات التعرف على حقوقها.

ت-المساواة بين الثقافات المختلفة في المجتمع ولا يوجد مركز وصاحبه في المجتمع لا توجد هرمية وثقافة وأحدة مسيطرة

ث-الاحترام المتبادل بين الثقافات في المجتمع فلا يضر النقد الذاتي و التحقيق الذاتي للفرد و الثقافة في المجتمع

ج-إعطاء فرضية جيدة تضمن وتحقق الحريات و المساواة بين الثقافات المختلفة في المجتمع مثل بين القوانين " قانون احترام الإنسان وحريته " و " قانون أساسي حرية التشغيل و المهنة "

أما السلبيات التي تخلفها إنقسامية المجتمع على أساس ثقافي فتتمثل في:[2]

أ- التعددية الثقافية يمكن أن تؤدي إلى تفكك المجتمع ووحدته وتماسك النسيج الاجتماعي بداخله.

ب- التعددية الثقافية يمكن أن تؤدي إلى عدم الاستقرار الإجتماعي، حيث لا توجد قوانين موحدة لكل الثقافات بسبب الاختلاف في القيم والعادات

ت- التعددية الثقافية تساعد في إنغلاق الثقافة على نفسها وتكوين إطار خاص بها بعيدا عن الإطار المشترك "الدولة"، فتنتج "عدة دول في دولة واحدة"، الشيء الذي يؤدي إلى تفكك الإطار المشترك الذي يدعى "دولة وأحدة للمجتمع".

ج- التعددية الثقافية قد تؤدي لصراع عنيف بين الثقافات عند محاولة خلق قوانين موحدة ودستور موحد للدولة وللسيادة فيها، وربما قد ينتهي الأمر بحرب أهلية.

---

[1]-هديل النعامنة ،المرجع السابق.

[2]- المرجع نفسه.

2- الإنقسامية الدينية: نقصد بالإنقسامية الدينية هنا إنقسام المجتمع من خلال العقيدة التي تعتنقها فئة معينة أو من خلال المذهب الذي تتبناه هذه الفئات فكثيرا ما نجد المجتمعات المتعدد في المذاهب والديانات مجتمعات تنزع إلى التصادم والصراع مثلما نجد في العراق الصدام بين السنة والشيعة ويمكن أيضا الاستعانة بالصدام التاريخي بين المذاهب المسيحية البروتستانت والكاثوليك إلى غير ذلك من امثلة في العالم العربي والأوروبي .

3- الإنقسامية الاقتصادية: تتمركز الإنقسامية الاقتصادية على التقسيم الطبقي في المجتمعات ففي القديم إنقسمت المجتمعات قديما إلى عدة طبقات نجد مثلا المجتمعات المنقسمة إلى طبقتين طبقة البورجوازية الغنية التي تملك رؤوس الاموال و طبقة البلوريتاريا وهي الطبقة الكادحة والفقيرة في نفس الوقت وهذا ما ادى إلى ثورة الطبقة الكادحة على الملاك نتيجة الفقر والظلم الذي كأنت تعانيه من طبقة الملاك المسيطرة على رؤوس الاموال وهنا يتبلور لنا مفهوم الإنقسامية الاقتصادية اي أنهمن بين النواة الأولى لخلق مجتمع انقسامي نواة ذات طبيعة اقتصادية.

المبحث الثاني: الأمن الهوياتي للدولة

المطلب الأول : مفهوم الأمن.

ويعود استخدام مصطلح "الأمن" إلى نهاية الحرب العالمية الثانية؛ حيث ظهر تيار من الأدبيات يبحث في كيفية تحقيق الأمن، وكأن من نتائجه بروز نظريات الردع والتوازن، ثم أنشئ مجلس الأمن القومي الأمريكي عام 1974م، ومنذ ذلك التاريخ أنتشر استخدام مفهوم "الأمن" بمستوياته المختلفة طبقًا لطبيعة الظروف المحلية والإقليمية والدولية. ويجد بنا الإشارة هنا إلى أنه صعب إيجاد تعريف جامع للأمن وهذا لعدة اعتبارات، أولها طبيعة الظاهرة الأمنية فهي ظاهرة غامضة ديناميكية معقدة يدخل ضمن طبيعتها التهديد الأمني (موضوع الأمن) والآلية الأمنية المعتمدة لمواجهة هذا التهديد (السياسة الأمنية) وأهم ما في ذلك الفاعل الأمني (الوحدة المرجعية للأمن) حيث عرفت الظاهرة الأمنية تطورات بتطور تلك العناصر و بناء على التحولات الدولية، إلى جانب ذلك تدخل اعتبارات أخرى من ضمنها طبيعة المقاربات الأمنية المعتمدة في دراسة الأمن من قبل الأكاديمي ومستوى التحليل المعتمد (الدولة، المجتمع، النظام الدولي، الفرد) إضافة إلى تداخله مع بعض المفاهيم نتيجة لذلك نجد غياب الإجماع بين الدارسين والباحثين حول معناه وسنقوم بتلخيص معنى الامن في نقطتين الجانب اللغوي والجانب الاصطلاحي.

الأمن في الدلالة اللغوية :يعد مفهوم الأمن من المفاهيم اللغوية ذات الثراء في المعنى يمكن إيجازها فيما يلي:

عدم الخيانة فالأمن و الأمانة و المنة نقيض الخوف ولذا يقال امن فلأن يؤمن أمنا وأمنا إذا لم يخف، وقد أمنته ضد أخفته، ورجل أمنته، أي يأمن من كل وأحد وقيل يأمنه الناس ولا يخافون غائلته[1].

الحفظ فقد قيل أن الأمن، وهي جمع أمين من الحفظة، و المفرد الحافظ و أصل الحفظ من الخوف الضياع، وقيل هو الحافظ الحارس و المأمون هو من يتولى رقابة الشيء، و الحفاظ عليه.[2]

الثقة فمؤتمن القوم هو الذي يثقون فيه و يتخذونه أمينا حافظ .[3]

---

[1]– مصطفى محمود منجود ، الأبعاد السياسية لمفهوم الأمن في الإسلام ، القاهرة ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، 1996 ، ص 29.

[2]–المرجع نفسه ، ص 29.

[3]– المرجع نفسه ، ص 29.

ومنه يمكن رد المعاني السابقة لمفهوم الأمن جميعا إلى أصل وأحد مادامت كلها مشتقات من جذر لغوي وأحد مادته الألف و الميم و النون الذي دأب عليه أهل اللغة أن جميع معاني الأمن هو ضد الخوف أو كما يذكر الأصفهاني " أصل الأمن طمأنينة النفس وزوال الخوف، بالعودة إلى النص القرآني نجد مادة امن واردة في صيغ شتى مئات المرات بنسبة تواتر وتوارد مرتفعة جدا والسبب في ذلك يرجع إلى أنها المادة التي اشتق منها الإيمان، الأمن في الأصل هو الاطمئنان الناتج عن الوثوق بالله وهو الإيمان وكذلك بالغير وهذا ما ينجر عنه راحة النفس، فإذا استثنينا مفاهيم الإيمان والأمانة والأمن وهي الطاغية في النص القرآني، فأن كلمة الأمن وحدها قد وردت خمس مرات بهذه الصيغة آمنين ومنها ثلاثة ذكر فيها الأمن في مقابل الخوف، في قوله سبحانه و تعالى : " **فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف** "[1] وقوله تعالى :"**وليبدلهم من بعد خوفهم أمنا**"[2] وقوله عز وجل :" **وإذا جاءهم أمر من الأمن و الخوف أذاعوا به** "[3]ومن هنا نؤكد أن الأمن ضد الخوف.

المدلول الاصطلاحي للأمن: تتداول تعريفات كثيرة لهذا المصطلح نورد هنا بعضها مستخلصين جملة من المعاني والاستنتاجات الأولية عن ماهية الامن واهميته للأفراد والجماعات والدول.[4] وهو بهذا المعنى حسب حامد ربيع يعني الامن الاستقرار والقدرة على مواجهة المفاجأة المتوقعة وغير المتوقعة دون أن يترتب عن ذلك اضطراب في الأوضاع السائدة بما يعنيه ذلك من تقلص لطمأنينة والاستقرار[5]. يعتبر الامن في المعنى العام "السلام والطمأنينة وديمومة مظاهر الحياة واستمرار مقوماتها وشروطها بعيدا عن عوامل التهديد ومصادر الخطر[6]. ويعتبر فئة منظروا الدراسات الامنية والاستراتيجية والعلاقات الدولية وعلماء الاجتماع وعلماء النفس الكلاسيكيين والجدد أن مفهوم الامن صعب التعريف لأنه ميتافيزيقي ومسيس .

ومنه يتوسع بعض المعرفين لمعنى الامن لأبعد من وجود خطر محدق أو فعلي أو متحقق فيدرجون ضمنه أيضا مجرد وجود تهديد أو احتمال التهديد بأحداث الأمن أو بخطر محتمل ما.

---

[1]– القرآن الكريم، سورة قريش، الآية 4.

[2]– القرآن الكريم، سورة النور ، الآية 55.

[3]– القرآن الكريم، سورة النساء ، الآية 83.

[4]–المرجع نفسه.

[5]–المرجع نفسه.

[6]–عباس مراد، الامن والامن القومي –مقاربات نظرية ،دار الروافد الثقافية –ناشرون ،لبنان ،ط2017،ص15.

"الامن مجموعة من التدابير والميكانيزمات التي تتخذ من اجل منع أحداث اخلال بحالة الامن العام."[1]

"الامن أن تكون امنا يعني أن تكون سليما من الاذى بالطبع لا أحد امن بالكامل في عالم الامس واليوم ولا يمكن أن تكون كذلك مهما كأن بلد متقدم ومتحضر فالحوادث ممكنة والموارد قد تصبح شحيحة وقد يفقد الناس عملهم وتبدا الحروب ولكن الاكيد هو الحاجة إلى الاحساس بالأمن قيمة إنسانية اساسية وشرطا مسبقا لتتمكن من العيش بشكل محترم".[2]

ولمفهوم الأمن أبعاد متعددة تحدد مضمونه ومحتواه، حددها باري بوزان كالتالي:

1- البعد الاقتصادي :

اصبح المجال الاقتصادي للأمن من اهم الابعاد نظرا لارتباطه مع الابعاد الاخرى في هذا العصر ولما يمثله الاقتصاد من أهمية في تحديد العلاقات بين الدول اذ أن محاولة الوصول والنفاذ إلى الوارد والاسواق ادى إلى توجيه الاهتمام اكثر إلى قضايا الامن والاقتصاد كما يعتقد باري بوزان

ويتضمن البعد الاقتصادي للأمن الوطني مجموعة من المتغيرات، تتمثل في:[3]

⇐ مجال حرية الدولة في اتخاذ القرار الاقتصادي أو الذي له علاقة بالمجالات الاقتصادية

⇐ القدرة على إزالة التناقض بين المطالب المختلفة

⇐ استغلال الاعتماد المتبادل لصالحها، ومنه احتلال موقع أقوى في عمليات المساومة في العلاقات الدولية

وطبقا لذلك فأن البعد الاقتصادي يتضمن مجموعة من العناصر الأساسية وهي :[4]

⇐ القدرة على توفير الثروة والتسيير العقلاني للموارد (البشرية والمادية)

⇐ القدرة على التوفيق بين المصالح المتعارضة، وإيجاد الحلول الوسطية لتفادي التصادم بين مختلف أطراف المجتمع.

---

[1]- مارتن وتيري اوكلاهان، المفاهيم الاساسية في العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث والدراسات، ابو ظبي الامارات العربية المتحدة، 2002 ص78.

[2]- رفيق بن حصير ، الامازيغية و الأمن الهوياتي في شمال إفريقيا: دراسة حالة الجزائر والمغرب ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم سياسية ، تخصص دراسات متوسطية و مغاربية ، جامعة الحاج لخضر باتنة ،الجزائر، 2013، ص ص 37-38.

[3]- المرجع نفسه.

[4]- المرجع نفسه.

⇐ توفير وتيرة منتظمة لإشباع الحاجات الأنانية ورصد تطور وتطور تلك الحاجات وبتكامل تلك العناصر يصبح اللجوء إلى الخيار العنيف خيارا " غير عقلاني " ويتقاطع هذا مع تحليل جون بيرتنJ.Burton الذي يعتقد أن اللجوء إلى السلوك العنيف أو النزاعي ناتج عن انخفاض حجم العائدات الاقتصادية.

2- **البعد البيئي للأمن :**

تعدى الاهتمام بالبيئة على المستوى المحلي ليصبح سياسيا . تتحدد من خلاله ملامح سياسية أي دولة، فتلوث البيئة ليس بالموضوع الجديد إذ أنه ارتبط بالثروة الصناعية في العالم الغربي، وما أفضت إليه من تلوث الهواء و الماء والتربة و استنزاف الموارد الطبيعية وعموما توجد ثلاثة تصورات سياسية للأمن البيئي:[1] .

⇐ تعد ندرة الموارد الطبيعية و الإيكولوجية سبب مشتركا لعدد من الأسباب السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و انعدام الأمن الذي يكون يعده بيئيا في الأساس، إذ أن ندرة المياه على سبيل المثال في الشرق الأوسط أو ندرة البترول و الغاز في الدول العربية يمكن أن يسبب خلافا و أزمات حول كيفية تقاسمها و استغلالها.

⇐ يمكن لمشاكل البيئية أن تشكل تهديدا مباشرا لأمن الدولة المجتمعات أو الأفراد، حيث نجد بفعل الكوارث الطبيعية تهدد الدول الواقعة في أقاليم منخفضة و بالتالي تؤثر مثل هذه المشاكل على الأمن السنوي و المجتمعي نتيجة تهديد بقاء الفرد وحياته .

⇐ التغيرات المناخية التي يتسبب فيها التلوث و الاحتباس الحراري و إتلاف مظاهر الحياة على هذا الكون يمثل عاملا أساسيا تتوقف عليه كل الأنشطة الإنسانية لذلك نجد الدول التي تعاني من هذه المشكلات ملحة على الاهتمام بالأمن البيئي، ومع أن الأمن البيئي كما يقول بوزان قضية مرتبطة بالجانب الاقتصادي عن طريق حساب التكاليف الناجمة عن التلوث إلا أن هذه القضية تعاونا دوليا وسياسات و شدة للحيلولة دون وقوع التلوث بجميع أنواعه.

[1]- سمية اوشن، دور المجتمع المدني في بناء الامن الهوياتي في العالم العربي، دراسة حالة الجزائر مذكرة لنيل درجة الماجيستير في العلوم السياسية تخصص سياسات عامة والحكومات المقارنة، جامعة باتنة، الجزائر، 2010، ص48.

3- البعد العسكري :

هذا البعد يعد أكثر ارتباط بالأمن، إذ أن كل التعاريف هيمن عليها البعد العسكري خلال مرحلة الحرب الباردة حتى نهاية السبعينيات من القرن الماضي حيث كأن الأمن لدى مختلف الأطراف تعني تجميع الوسائل و القدرات العسكرية لمواجهة الأخطار الخارجية سواء كأنت تلك الأخطار ضربات عسكرية نووية أو هجومية تقليدية خلال هذه المرحلة ثم أستعاد المظاهر الأخرى و أخذت الأبعاد العسكرية الأمن مرتبة أساسية نتج عنها تصورات غير عقلأنية حين أعتبر الأمن تجميع الوسائل العسكرية بالقدر الكافي لإبادة الوجود البشري عدة مرات[1] .ويخص المستويين المتفاعلين أو المتقاتلين للهجوم المسلح و القدرات الدفاعية، وكذا لمدركات الدولة لنوايا أو مقاصد بعضها تجاه البعض الأخر، وقد تراجعت مع نهاية الحرب الباردة، الأهمية الاستراتيجية للقواعد العسكرية فيقل بذلك الحافز إلى استخدام الأسلحة كوسيلة للتقارب الإيديولوجي مع المكونات المحلية[2].

4- البعد المجتمعي للأمن :

ويرمي إلى توفير الأمن للمواطنين بالقدر الذي يزيد من تنمية الشعور بالانتماء والولاء.. فبغير إقامة عدالة اجتماعية من خلال الحرص على تقريب الفوارق بين الطبقات التي تعرض الأمن القومي للخطر. ويرتبط هذا البعد كذلك بتعزيز الوحدة الوطنية كمطلب رئيسي لسلامة الكتلة الحيوية للدولة ودعم الإرادة القومية وإجماع شعبها على مصالح وأهداف الأمن القومي والتفافه حول قيادته السياسية، ويؤدي الظلم الاجتماعي لطبقات معينة أو تزايد نسبة المواطنين تحت خط الفقر إلى تهديد داخلي حقيقي للأمن القومي تصعب السيطرة عليه، وبخاصة في ظل تفاقم مشاكل البطالة والإسكان والصحة والتعليم والتأمينات الاجتماعية[3].

---

[1]-ابعاد الامن الوطني من الموقع,انظر الرابط التالي :

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Askria6/OsosAmnWat/sec13.doc_cvt.htm

تاريخ الإطلاع: 2018/04/15 على الساعة: 16.00

[2]-المرجع نفسه.

[3]-عبد المعطي زكي، الامن القومي قراءة في المفهوم والابعاد، المعهد المصري لدراسات، تم الاطلاع على الموقع يوم 10افريل 2018 على الساعة 16.45انظر الموقع :

https://eipsseg.org/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D9%85%D9%8A%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D8%A9%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%A8%D8%B9%D8%A7%D8%AF/

5- **البعد السياسي :**

يعتبر هذا البعد من جهة نظر الامن الوطني العنصر الاساسي الذي يحدد كيفية تنظيم وادارة قوة الدولة ومواردها وهو ذو شقين سياسة داخلية لإدارة المجتمع و التغلب على مشاكله وسياسة خارجية لإدارة مصادر القوة لدولة لتأثير على المجتمع الدولي وسياسيات الدول الاخرى لتحقيق مصالح الدولة ومطالب هذا البعد في اطار السياسة الداخلية تتمثل في التعرف على الاتجاهات والقيم والافكار المسيطرة على الحياة السياسية لدولة وتعدد الاحزاب السياسية وقوتها وتنظيماتها ومدى قوة جماعات المصالح أو مراكز القوة وتأثيرها في الطوائف والنقابات والتنظيمات الشعبية المختلفة والتعرف على الاهداف المعلنة واستنتاج الاهداف الغير المعلنة .اما مكونات البعد في اطار السياسة الخارجية فتتمثل في قدرة الجهاز الدبلوماسي وكفاءته و اسلوب استخدام الدولة لمصادر قوتها والمنظمات الدولية والإقليم وحشد الراي العام واستخدام القوة السياسية لدول الاخرى ذات المصالح الحيوية في المنطقة من اجل شرح اهداف الدولة ومد نفوذها في المجتمع الدولي وتحديد إدارة السياسة الخارجية لدولة .

ويتمكن في اطار هذا البعد اقامة علاقات دولية واقليمية وعضوية احلاف وعقد معاهدات واتفاقيات بما يخدم الاهداف الوطنية لدولة ومن الضروري أن يساند هذا البعد باقي ابعاد الامن الوطني ويدعمها فمن غير المتصور وجود اقتصاد قوي أو قوة عسكرية ذات فعالية من دون أن تدعمها سياسة قوية [1].

فيما يتعلق بخصائص الأمن فأنه يمكن إيجازها على النحو التالي:

1- **التركيب** :حيث أن الأمن الدولي مفهوم مركب من اجتماع وتفاعل القيم النظرية و السياسات العملية وناتج عن محصلة إنجازاتها وهو ذو بعدين داخلي يتعلق بالدولة وخصائصها واحتياجاتها و أهدافها للوحدات الجديدة في التضام الدولة مطالبها الأمنية الخاصة الذي [2]لا تماثل المطالب الأمنية للدول لكنها لا تقل عنها أهمية وتأثيرا وبعدا أخر خارجي يتعلق بالبيئات الإقليمية والدولية التي تعيش الدولة القومية في إطارها وتتفاعل معها و فيها، القيم والقدرات من جهة، والاحتمالات و المصالح و الأهداف من جهة ثانية، والوسائل و الأساليب و الاحتمالات و المعالجات من

[1]-ابعاد الامن الوطني من الموقع ، المرجع السابق.

[2] عباس مراد، المرجع السابق، ص45.

جهة ثالثة، و التهديدات و المخاطر من جهة رابعة وهي مكونات ذات طبيعة تفاعلية مركبة من حيث أنها تتفاعل في إطار الدولة مرة وفي إطار علاقاتها مع غيرها من الوحدات الدولية مرة أخرى [1].

2- **الشمولية** : حيث أن الأمن القومي مفهوم شامل يجمع في إطاره ، أوجه الحياة الإنسانية كلها (الطبيعية و الاجتماعية السياسية) ونشاطاتها كلها (العسكرية و الاقتصادية والثقافية والعلمية والتربوية إلخ ..) مما يجعل من هذا المفهوم مصدرا للإنتاج المفاهيم التطبيقية النوعية المتخصصة للأمن القومي في الحقول النشاطية المختلفة للحياة الإنسانية مثل (الأمن العسكري، الأمن الاقتصادي، الأمن الغذائي، الأمن الثقافي، الأمن المائي) و التي تبقى في النهاية وعلى الرغم من تميزها و استقلالها مفاهيم فرعية تطبيقية تابعة للمفهوم الكلي للأمن أو الأمن القومي الذي تنجد عنه وتطورت في إطاره ، مثلما يشمل هذا المفهوم بتأثيراته أيضا كل عناصر الكيان الاجتماعي و السياسي (الدولة) التي يمس في دائرة المجتمعة كل الأفراد و الجماعات والمؤسسات أنيا و مستقبليا[2].

3- **الثبات** : حيث أن الأمن القومي مفهوم ثابت ودائم سواء على مستوى القيم النظرية العامة الأساسية أو على مستوى الضرورة و الأهمية، ومن ثم فأن تغير في القيم و السياسات والرهانات التقليدية، سواء بالنسبة للدول أو أي من وحدات النظام الدولي الأخرى، ولا يلغى حقيقة احتفاظ الأمن بالنسبة لها و على الدوام بالمكانة الأولى في جداول الاحتياجات و المصالح و الأهداف وأولوياتها دون منازع، إذ تبقى القيم والسياسات و الرهانات الأخرى كلها، مشروطة به في تحقيقها و استمرارها و استقرارها فليس من الممكن تحقيق أي هدف أو رهان إذا أختلف قيم الأمن وثوابته أو غابت بعض مقتضياته، لأنه يبقى في النهاية شرط كل شرط ورهان كل رهان [3].

4- **التنوع** :حيث أن ثبات و ديمومة مفهوم الأمن القومي على مستوى القيم النظرية العامة لا يمنع تعدده وتنوعه على مستوى الصيغ المفاهيمية و السياسات التطبيقية الخاصة، ليس بالنسبة لدول كلها وحسب، بل وحتى بالنسبة للدولة ذاتها إذا اختلفت الظروف و الأوقات، إذ تبقى الصياغات المفاهيمية للأمن و سياسات التطبيقية محكومة بخصائص الدولة وقدرتها و تقديراتها نسبيا وقيمها

---

[1]– علي عباس مراد، المرجع السابق، ص46.

[2]– المرجع نفسه، ص46

[3]– المرجع نفسه، ص47.

واحتياجاتها و مصالحها و أهدافها من جهة وبالتهديدات و المخاطر التي تواجهها من جهة ثانية، ومتفاعلة من جهة ثالثة مع المتغيرات البيئة الداخلية و الخارجية وما تتيحه للدولة من فرص أو تفرضه عليها من قيود، فتتأثر تلك الصيغ و السياسات بهذه المتغيرات كلها وحركتها و تفاعلاتها و نوعية توازناتها وقواعد الحركة فيها، لذلك فأن ما تراه الدولة اليوم من مصادر التهديد والخطر قد يصبح غدا من مصادر القوة و الأمن و الأهداف المطلوبة الأن، قد تكون مرفوضة في وقت أخر و ما تستطيع الدولة تحقيقه في ظروفها، قد تعجز عنه في ظروف مغايرة وتنعكس خاصية التنوع أيضا في تغير مراتب الأولويات الأمنية بالنسبة للدولة بتغيير احتياجات و القدرات والظروف و التقديرات.[1]

المطلب الثاني: مفهوم الهوية

ظهر مفهوم الهوية بداية في كتابات الفيلسوف و المؤرخ الألماني و الاجتماعي : فلهلم دلتاي (1833-1911) وقد جعله ماكس فيبر max weber (1864-1920) على مستويين يتعلق أولهما بما يطلق عليه " دلتاي " أسم الصورة الكونية التي تؤلف الكتلة الأساسية للمعتقدات و المسلمات الافتراضية على العالم الحقيقي الواقعي، ويتعلق المستوى الثاني بالسياق التصوري، والواعي، الذي تضع فيه الذات الجمعية نفسها ضمن تقسيمات العالم الواقعية أو المركبة من النواحي الثقافية في الأصل لكن أيضا من النواحي الأخلاقية و الاجتماعية و الثقافية [2].

المدلول اللغوي للهوية هو: الهوية مشتقة من الـ (هو) وأنها الشيء وعينه، وتشخصيته وخصوصية والوجود المتفرد، حيث تميز الفرد عن غيره بتحديد هويته الشخصية personalidantity من خلال (الاسم، الجنسية، الحالة العائلية، السن، المهنة) وتنص القوانين عادة على إثبات هوية الفرد بمقتضى بطاقته الشخصية identitycard أو جواز سفره passport نستخلص الأن بأن " حقيقة الشخص المتضمنة صفاته الجوهرية، والتي تميزه عن غيره وتجعل له ذاتا مستقلة لهذا يشبهها

[1] – علي عباس ، المرجع السابق، ص 47.

[2] – رفيق بن حصير ، الامازيغية و الأمن الهوياتي في شمال إفريقيا : دراسة حالة الجزائر والمغرب ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم سياسية ، تخصص دراسات متوسطية و مغاربية ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، الجزائر، 2013، ص 46.

البعض بالبصمة فهي من الثوابت ولهذا يعرف (محمد عمارة) الهوية بأنها الانقسامات الثابتة من العناصر التراثية [1].

في المدلول الفلسفي و النفسي للهوية : في الفلسفة هي حقيقة الشيء المطلقة، والتي تشتمل على صفاته الجوهريّة التي تميّزه عن غيره. كما أنها خاصيّة مطابقة الشيء لنفسه أو مثيله، ومن هنا فأن الهويّة الثقافيّة لمجتمعٍ ما تعتبر القدر الثابت والجوهري والمشترك من الميّزات والسمات العامة التي تميّز كل حضارةٍ أو مجتمعٍ عن الآخر2.

وفي المعجم الفلسفي : الهوية identity هي حقيقة الشيء من حيث تميزه عن غيره وتسمى أيضا وحدة الذات و الهوية أيضا كمبدأ فلسفي يعبر عن ضرورة منطقية بعينها تؤكد أن الموجود هو ذاته دوما لا يلتبسه ما ليس منه فهو عن ذاته كما تقول الفلسفة (مبدأ الهويةidentityprinciple) فالشخص هو مهما اعتراه من تغيرات الأمر الذي يشير إلى أهمية إدراك العمليات اللاشعورية و التسليم بها، فالإنسان أنما هو بمجمل شعوره ولا شعوره، ذلك الشعور الذي يجسده دورا أساسيا في نشأة الهوية[3].

في المدلول الاجتماعي الهوية :تذهب بعض التعريفات إلى أن الهوية الاجتماعية هي تلك السمات الخاصة بمفهوم الذات الفردية من علاقاتها بالجماعة التي يتعايش معها الفرد في ظل وجود ارتباطات عاطفية و تقيميه وغيرها من ارتباطات سلوكية تربط الفرد بجماعته وتؤكد انتماء الفرد ودلاءه للجماعة التي يعيش معها أو هي السفرة (Gode) التي يمكن للفرد عن طريقها أن يعرف نفسه في علاقة بالجماعة الاجتماعية التي ينتمي إليها و عن طريقها يتعرف عليه الآخرون باعتباره منتميا إلى تلك الجماعة، وهي شفرة تتجمع عناصرها على مدار تاريخ الجامعة من خلال تراثها وطابع حياتها منتميا إلى تلك الجامعة وهي شفرة تتجمع عناصر على مدار تاريخ الجماعة من خلال تراثها وطابع حياتها،

---

[1]– اوشن سمية، المرجع السابق، ص 62.

[2]–مجد خضر، مفهوم الهوية انظر الموقع :

http://mawdoo3.com/%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85_%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%88%D9%8A%D8%A9

تاريخ الإطلاع: 2018/03/25 على الساعة 12.00.

[3]– رفيق بن حصير، المرجع السابق، ص42.

يوضح ذلك تعريف البعض للهوية بأنها الولاء أي معرفة وإدراك الفرد لنفسه وتعني كذلك الإنتماء لحضارة ما أو ثقافة أو دين أو أسرة أو وطن أو مكانة اجتماعية معينة فهي تحديد ما ينتمي إليه [1].

في المدلول السياسي للهوية :تشير مسألة الهوية من المنظور السياسي إلى الطابع القومي national character أو القومية notionalionالمشتقة من المفهوم الأمن notion ، وفهم العلاقة بين هذه المفاهيم سيلزم التعرض لها إجمالا فالطابع character يعرف بأنه مجموعة الاتجاهات أو الخصائص و الصفات السلوكية تشبه الدائمة التي تميز الفرد أو جماعة من الناس و التي تكونت نتيجة عمليتي التنشئة و التفاعل الاجتماعية والثقافية[2] .

هناك العديد من المفاهيم التي تتقارب وتتقاطع مع مفهوم الهوية لكنها تتمايز وتختلف عنها من حيث المضمون حيث نجد

الانتماء :عُرّف مفهوم الانتماء لغةً بمعنى الانتساب، حيث أن هذا المفهوم يتجسّد في انتماء الطفل بوالده واعتزازه به، والأنتماء مفردة مشتقّة من النمو والكثرة والزيادة، وعرّف البعض الانتماء اصطلاحاً على أنه الانتساب الحقيقي للوطن والدين فكراً ووجدانا، واعتزاز الأفراد بهذا الانتماء عن طريق الالتزام والثبات على المناهج والتفاعل مع احتياجات الوطن، وتتجلّى هذه التفاعلات من خلال بروز الاعتزاز بالوطن والمحبة العميقة له والتي تتجسد عن طريق الانغماس في حمايته والتضحية لأجله3.

الولاء : loyauté الولاء في اللغة يعني المحبة والصداقة و القرب والقرابة و النصرة فالولاء إخلاص وحب شديد أن يوجههما الفرد إلى موضوع ولائه بمصالحه الخاصة، وقد تصل عاصفة الولاء هذه إلى حد أن يضحي الفرد بحياته ذاتها بل وحياة أسرته أيضا لصالح موضوع ولائه أو دفاعه عنه أو الدعوة له ويتفق هذا تعريف الولاء بأنه الإرادة والحب والعمل بإخلاص و الجهد الشديد الذي يبذله الفرد من أجل المواضيع أو الفكرة التي يتمني إليها، فهو أيضا ما ذهب إليه " زكي نجيب محمود " بأن الولاء يعني، دمج الذات الفردية ذات أوسع منها و أشمل ليصبح الفرد لهذا الدمج جزءا من فرد أو من أمة أو من الإنسانية كلها، وإذا صدر هذا الدمج عن إيمان و إخلاص وحب فأن الفرد يحميه حتى و أن

---

[1]– رفيق بن حصير، المرجع السابق، ص43

[2]– المرجع نفسه، ص 43

[3]–غادة الحلايقة , مفهوم الانتماء, تم تصفح الموقع : يوم 20فيفري 2018 على الساعة: 16.00 انظر الرابط :
http://mawdoo3.com/%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%A1_%D9%84%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86

اقتضى الأمر تضحية بالربح وهو الوفاء و الإخلاص و المناصرة و التأييد وهو في القاموس السياسي مبدأ أخلاقي بشكل محور كل الفصائل الوطنية، أو هو و الواجب الوطني الرئيسي بين الواجبات كلها[1] .

الوطنية : nationalismالوطنية هي الشعور بالالتزام ببلد أو أمة أو مجتمع سياسي، والوطنية حب البلد بينما القومية هي الولاء لأمة وأحدة، وغالباً ما يتم استخدام القومية كمرادف للوطنية، ولكن الوطنية ظهرت قبل القومية التي ظهرت في القرن التاسع عشر بألفين سنة تقريباً، كما أن الوطنية هي حب البلد والاستعداد للتضحية من أجل حماية الحرية المشتركة، وتدل الوطنية على المواقف الإيجابية والداعمة تجاه الوطن من قبل الأفراد والجماعات، ويمكن أن يكون الوطن منطقة أو مدينة، ولكن الوطنية عادة ما تنطبق على دولة، وهناك بعض المواقف المرتبطة بالوطنية وهي:[2].

-الرغبة في الحفاظ على طابع الوطن وأساس الثقافة.

- الفخر بإنجازات الوطن وثقافته.

-الاهتمام الخاص برفاهية البلد.

-الشعور بالهوية الشخصية نحو البلد.

-الرغبة في التضحية لتعزيز خير البلد

-المودة الخاصة لبلد وأحد

أنواع الهوية :كما نجد للهوية أنواع كثيرة نختصرها فيما يلي:

1) **فردية** : وهي تعتمد أساسا على المميزات الجسدية التي تميز كل كائن بشري عن الأخر من بين ملايين البشر في المعمورة وابرز مثال على ذلك بصمات الأصابع التي تحدد أو تثبت هذا الاختلاف عمليا [3].

---

[1] رفيق بن حصير ، المرجع السابق، ص46

[2]-عنان ابو دولة ,ما مفهوم الوطنية ,تم التصفح يوم : 20 فيفري 2018 على الساعة 00: 15 انظر الرابط :
http://mawdoo3.com/%D9%85%D8%A7_%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85_%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9#.D9.85.D9.81.D9.87.D9.88.D9.85_.D8.A7.D9.84.D9.88.D8.B7.D9.86.D9.8A.D8.A9

[3]-اوشن سمية، المرجع السابق ص65.

2) **هوية وطنية أو قومية** :أن هوية أي أمة من الأمم، هي مجموعة الصفات أو السمات الثقافية العامة التي تمثل الحد الأدنى للمشترك بين جميع الأفراد الذين ينتمون إليها، والتي تجعلهم يعرفون ويتميزون بصيفاتهم تلك عما سواهم من إفراد الأمم الأخرى و الاختلاف في مقومات الهوية الفردية والقومية هو اختلاف في النوع و ليس في الدرجة فالهوية الفردية ذات سمات جسدية في الأساس و الهوية القومية ذات سمات ثقافية في الأساس، هذا دون أن يوجد أي تناقض بين الهويتين بل هما ترتبط أن بعلاقة الجزء بالكل.[1]

المطلب الثالث : مفهوم الأمن الهوياتي

نقصد بالأمن الهوياتي : تحصين هوية المجتمع من كل ما من شأنه أن يهدم أو يخل بها باعتبارها النظام الذي يسير به و عليه المجتمع، وتبعا المجتمع، وتبعا لذلك، فأنه يمكن تشبيه الأمن الهوياتي بنظام المناعة الذي يصد كل عوامل التخريب التي يكون مصدرها داخليا أو خارجيا [2].

يتضح من خلال ما سبق أن موضوع الأمن يندرج ضمن قسم السياسة العليا، التي تحضى بأهمية قصوى في سياسات الدولة، والتي يكون من واجبها أن ترصد له الإمكانيات وترسم الاستراتيجيات والسياسات، من أجل تحقيقه و المحافظة عليه بالوسائل الضرورية و المتاحة من أجل دفع الأخطار المحتملة التي تمس المواطنين وممتلكاتهم

أن الأمن الهوياتي يقوم على عنصريين أساسيين :

1) الاعتزاز بالذات الثقافية الحضارية لأنها بمثابة الإطار أو الوعاء الذي يمثل صورة و أفكار وقيم المجتمع ولهذا أنعطى للذات الأفق الطبيعي للدفاع عن كينونتها الاجتماعية و التاريخية و هو الخيار الاستراتيجي الذي نتمكن من خلاله من تحقيق الأمن الهوياتي .

2) الانفتاح و الحوار مع الثقافات المعاصرة، ويعني ذلك الاعتزاز بالذات الحضارية مع همم معطيات الأخر الحضاري، ومجارات إنجازات العصر و التطور التكنولوجيا . وبناء على ذلك نقول أن هناك فرقا شاسعا بين الأمن الهوياتي، والهوية الأمنية فالأخيرة هي مجموعة من الأنشطة التي تستهدف خلق الوعي الأمني، وأما الأمن الهوياتي فهو بيان الأسس و القواعد المتوفرة في المجتمع ما، وتكوين قاعدة صلبة تمنع حالات الاختراق الثقافي و الغزو الفكري .

---

[1]–اوشن سمية، المرجع السابق ص66.

[2]– المرجع نفسه، ص ص61–62.

العلاقة بين الأمن و الهوية : شكلت التحديات الجديدة بأبعادها المختلفة تهديدا للإنسانية و الأمن الهوياتي الذي أصبح الركيزة الأساسية لأمن وكيان الأمنيةّ ، فالأمن يشكل عاملا يعد محصورا في المفهوم العسكري و الذي ظل مدة طويلة يفسر تفسيرا ضيقا بأنه أمن الأراضي في مواجهة العداوة الخارجي ومقتصرا على الجانب الدفاعي للدولة أو أنه حماية المصالح القومية في السياسية الخارجية، أو أنه حماية البشرية من الكارثة النووية، وكأن مفهوم الأمن يرتبط بالدول أكثر ما يرتبط بالناس، فقد تجاوز مفهوم الأمن الاعتبارات الترابية الإقليمية و العسكرية ليصبح شموليا متعدد الأبعاد.

وقد لخص " ويفر " تصنيف " بوزان " في شقين أساسين : الأمن القومي والأمن الاجتماعي الأول يعني بالسيادة وبقاء النظام، و الثأني يخص الهوية وبقاء المجتمع .كما أن الأمن البشري يشمل الأمن الثقافي من خلال الحفاظ على الهوية القومية على المستوى المحلي أما على المستوى الدولي تعقد مسؤولية المجتمع العالمي في تحسين الحوار الثقافي والحضاري بين مختلف الحضارات المتنوعة وتوفير التعايش فيما بينها على قاعدة حق الاختلاف والمساواة .

الأمن الهوياتي يعد عنصرا لا غنى عنه من عناصر النهضة الاجتماعية، ومظهرا من مظاهر القدرة على التحرير من المؤثرات الخارجية و الوافدة، فهو على مظاهر استرداد الهوية التي سعت وتسعى بمختلف القوى عبر التاريخ إلى جعلها تابعة لها بشكل أو بأخر، كخطوي أولى لعملية السيطرة و الاحتواء [1].

[1]–الياس أبو جودة ، الأمن البشري و سيادة الدول ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر و التوزيع ، لبنان ، ط 1 ، 2008 ، ص ص 48–59.

المبحث الثالث :التفسيرات النظرية لتأثير إنقسامية المجتمع على الأمن الهوياتي للدولة.

المطلب الأول: المقاربة النشوئية.

يعتقد النشوئيون أن الهوية الإثنية هي ظاهرة طبيعية يولد فيها الأفراد ويجدون فيها القرابة ويؤكدون أن العضوية في شبكات القرابة هذه تتيح للأفراد تقاسم بعض السمات الموضوعية والتي تشمل اللغة والعادات والتقاليد والدين و المطبخ واللباس وغيرها بالإضافة إلى ذلك يتشارك أعضاء المجموعة الإثنية أيضا بعض السمات الذاتية بما في ذلك الدفيء النفسي المستمد من شعور الانتماء إلى المجموعة ولذلك فأن الهوية الإثنية تعتبر بمثابة المتغير المستقل الأساسي بالنسبة إلى النشوئيين الذي يقود إلى الجرأة السياسية والانفصال المسلح بغض النظر عن وجود عدم المساواة أو الهيمنة وعلى الرغم من أنهم يعترفون بدور العوامل الاجتماعية والاقتصادية في تنامي السخط الذي يؤدي إلى التعبئة السياسية إلا أن النشويين يجادلون بأن الاستياء وحدة قائم على الهوية الإثنية الثقافية يمكن أن يؤدي إلى العنف والميولات الانفصالية [1] في المجتمع الذي يؤدي إلى فكرة التصادم والمواجهة واحتمال قيام نزاعات وحتى حروب أهلية وهذه المواجهات سوف تؤثر بدورها على امن الدولة بصفة عامة وفي مقدمته امن المجتمع وهويته الجامعة. ولنفصل في هذه المتغيرات الثلاثة التنوع الهوياتي الذي يؤدي إلى الصدام بين المجموعات الهوياتية لينتج لنا تشتت في الهوية الوطنية و فقدان الوحدة الجمعية للهوية الوطنية وجب علينا عرض أراء ومجموعة من الباحثين والمفكرين ومن أهمهم :

غريتس وشيلز و والكر وكوتور الذين يفترضون أن أساس غياب الأمن الهوياتي ونشوء ما سمى بالمعضلة الأمنية لدولة ما هو الصدام الذي تنتجه رغبة كل طرف في الانفصال والإنقسام عن المجموعة الإثنية الأخرى الذي يتجلى في متلازمة أنا ضدهم وهو إحساس كل جماعة أنها ضد الجماعة الإثنية الأخرى الذي يولد بالضرورة وعي الجماعات الأخرى بوجود حدود[2].

ونجد في نفس السياق صاموئيل هانتغتون من خلال كتابة صدام الحضارات أن أساس غياب الأمن المجتمعي ناتج عن تضارب القيم بين المجتمعات الإثنية.[3]وحسب البروفيسور فانهنن يقول أن

---

[1]– محمد شاعة ، المقاربات النظرية المفسرة لنزاعات الاثنية ،مجلة حوليات جامعة الجزائر1، العدد 31، الجزء 4، ص 180.

[2]– سمية بلعيد ، النزاعات الاثنية في افريقاوتاثيرها على المسار الديمقراطي فيها (جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجا) ،مذكرة لنيل شهادة الماجيستر معهد العولم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2010،ص26.

[3]– المرجع نفسه، ص 27

المقاربة النشوئية هي "مشروع بحثي صمم لاختبار أن مزيدا من السكان المقسمين اثنيا والذين يختلفون عن بعضهم البعض من حيث القيم والثقافة ترتفع عندهم احتمالات الصدام وقد تصل لدرجة الحروب الأهلية وهنا ينتج لنا غياب للأمن الدولي والأمن الهوياتي للمجتمع وأن الدول المتجانسة هي أكثر الدول استقرارا وأكثر الدول تنعم بالأمن الهوياتي لأن المواطنين هنا يشعرون بأنهم جزء من الكل ولا داعي لخوض حروب ونزاعات"[1].

وقد وضع البروفيسور مؤشرا من0-200 درجة لتصنيف الدول وفقا لمعيار التنوع.

حيث حصلت كوريا الشمالية على أدنى العلامة (0) و (2) لليابان والبرتغال، وكانت أعلى الدرجات لتشاد ب 144والسودان 124 والبوسنة والهرسك ب112 وقام بوضع مؤشر آخر من 0-200 حيث شمل هذا المؤشر نوع ومستوى التصادم بين مجموعات المتنوعة اثنيا وكأنت النتائج كالتالي 180 لكل من السودان ورواندا وبوروندي، 160 لكرواتيا، 200 للبوسنة والهرسك لأن مدة الاختبار كأنت ما بين 1990 و 1996 ، واستخلص أنه كلم ازاد التنوع كلما زاد الصدام بينها وبالتالي انعدام الأمن الدولة الهوياتي. لكنه أشار إلى دولة موريشيوسوهي متباينة جدا من حيث الإثنيات، لكنها تحظى بقدر كبير من الأمن وذلك نظرا لتكيف المؤسسات مع متطلبات الإثنيات نظرا لوجود توازن في تمثيل المجموعات الإثنية.

ومنه نستنتج أن الاختلاف الإثني في دولة ما لا يؤدي دائم إلى تهديد لاستقرارها وغيابا لأمنها إلا إذا ما استغل هذا الاختلاف لمصالح اقتصادية أو سياسية لدولة بمعني الاستثمار في الثغرات والمشاكل الداخلية لدولة سواء من داخل الدولة أو من طرف دولة أخرى وفي هذا الصدد نجد العديد من المفكرين المتخصصين في العلوم السياسية يؤكدون على أن مفهوم الحرب الإثنية هو مفهوم مضلل لأنها تؤدي إلى استنتاج مفاده أن الجماعات المختلفة مصيرها القتال، والواقعي ثبت أن الحروب بينها بقرارات سياسية.[2]

المطلب الثاني :المقاربة الإفتعالية .

ترى المقاربة الإفتعالية بأن غياب الأمن الهوياتي المجتمعي لدولة ما في إطار التعدد الإثني ما هو إلا نتيجة مفتعلة لسياسات الدول وأن الجماعات العرقية ليست فواعل مستقلة وليس كما هو متعارف أنها نتيجة سلبية لإرادة المجموعات الإثنية في الإنقسام بل هي حسب هذا المقترب وسيلة في

[1]-سمية اوشن، المرجع السابق، ص27.

[2]-المرجع نفسه، ص 27.

يد القوى السياسية الخارجية بمعنى تحويل الصدام الذي يحدث بين هذه الجماعات الإثنية إلى إسترتيجية تستخدمها الدول لتمرير سياساتها و تصوراتها الإستراتيجية ورغم كونها حركات داخلية فأنها كثيرا ما تتحمص عن أثار دولية أو تكون السبب في التدهور الأمني الذي يدور فيها الصراع والدول المجاورة بسبب دعم هذه الحركات الانفصالية والتدخل العسكري أو عن طريق دعم الدول لأحدى هذه الجماعات العرقية المتنازعة التي تملك علاقة معها سواء كأنت علاقة ولاء أو مصالح أو توازنات إقليمية ومن هنا ينتج لنا ما يسمى بغياب الأمن الدولي بالتدخل الخارجي أو الداخلي للمؤسسات وغياب امن المجتمع وهويته الجامعة .نستنتج تأثير الإنقسامية على الأمن الدولي بصفة عامة بفقدان الدولة السيطرة على شعبها ومواردها بحيث يتم السيطرة على مناطق الاستقطاب والاستحواذ على الموارد بمنطلق التدخل العسكري الإنساني لحماية الأقليات المضطهدة مثلما حصل مع النظام الصربي بقيادة ميلوسوفيتش ضد ألبأن كوسوفو وتدخل حلف الشمال الأطلسي لحماية ألبان كوسوفو. هذه المقاربة سعت لتفسير استمرار ونتائج وأفعال وسلوكيات قادة المجتمعات الذين يوظفون المجموعات الإثنية كمواقع لتعبئة الجماهيرية :مثلا في حالة الانتخابات واستغلالها في سياق التنافس على السلطة. ونجد بهذا الصدد فاليري بتشكوف ينوه إلى تسييس الإثنية في الشيشان وذلك لوجود التلاعب والتضليل على أسس إثنية.

وعليه فأن تسييس الانتماء الإثني لابد في النهاية أن يؤدي إلى عنف و اضطراب سياسي واجتماعي الذي يؤدي بدوره إلى معضلة أمنية و غياب لأمن الهوياتي للمجتمع وهذا التسييس هو جزء من إستراتيجية برنامج يهدف إلى الوصول إلى السلطة وزيادة المكاسب الشخصي.

المطلب الثالث :المقاربة الاثنو–واقعية.

يدعو العديد من المنظرين إلى ضرورة تكيف الواقعية مع المعايير الجديدة التي برزة منذ نهاية الحرب الباردة لاسيما فيما يتعلق بتكاثر الفواعل الدولية وتحولات مصادر التهديد ويقترح البعض انطلاقا من المنطق الغرامشي أنه يجب على الواقعية تجاوز الإطار الدولاتي و دراسة ما يحدث داخل الدولة وبالمثل اقترح ليفي صقل وتعديل النظريات التي من شأنها فهم الوضع الدولي الجديد والتكيف مع تغيرات المشهد الدولي و قد اظهر الواقعيون الذين يدرسون الصراعات الإثنية أنهم يرغبون في تطوير الإطار التحليلي الخاص بهم [1]. و يسلط الاثنو– واقعيون الضوء على أهمية الخوف من وضع

[1] سمية بلعيد، المرجع السابق، ص32.

اللأمن و يميز ديفيد لاك نوعين من المخاوف :الخوف الذي يمكن أن يتعرض للاستيعاب من قبل الثقافة المهيمنة (مثلا الكيبيك و الإنجليزية في كندا). أما الخوف الثاني فهو بالأخص الخشية على الحياة والسلامة الجسدية و يمكن تبرير هذا الخوف إذا ما كأنت أقلية ما موضوعا للتميز وانتهاك حقوقها وخاصة إذا كأن التوافق مع المجموعة الأخرى لا يتسم بالوضوح وكأن الاختلاف كبيرا جدا بين المجموعتين

وينتج عن هذا الخوف وذاك حالة الفوضى وعدم الاستقرار فعندما لا تستطيع الدولة أن تتدخل لفرض النظام بين المجموعات الإثنية عند إذن تتجلى وضعية الفوضى وهو ما حدث في الحالة اللبنانية ففقدان التماسك الهوياتي قاد إلى تفتيت المجتمع وتسمى هذه العملية باللبنة التي غالبا ما تتسبب بفقدان قوة ووظيفة السلطة المركزية وهو ما يحدث دائما في الدولة عندما تفقد وحدتها الوطنية بفعل العوامل الثقافية[1]. ووفقا للاك لا تنجم الفوضى فقط بسبب قلة الوسائل والتي تؤدي اثر ذلك إلى انهيار الهياكل و لكن يمكن أن يكون سببها عدم رغبة الدولة في فرض النظام وخاصة عندما يكون ذلك لفائدة مجموعتها الإثنية. وهذا ما افرز بين الأوساط الأكاديمية مشكلة المعضلة الأمنية .[2]

المقاربة البنائية :

ظهرت البنائية في العلاقات الدولية في نهاية الثمانينات كانتقاد للاتجاهات التي كانت سائدة في العلاقات الدولية وكان أول من استعمل المصطلح في كتابه هو نيكولاس أونيف Nicholas Onuf [3] حيث ركز على انتقاد أعمال الواقعية البنيوية، تكمن القوة الأساسية للمقاربة البنائية من حيث قدرتها على تزويدنا بفهم لفترات التحول في العلاقات الدولية وذلك مقابل الفهم الستاتيكي الذي يميز النظرية الواقعية، ويعود ذلك إلى اقتراحات دراسة التأثير المتبادل بين البنية"Agent" والعضو[4] "Structure". فالتصور البنائي يقوم على تشريح علاقة التأثير المتبادل بين طرفي الثنائية (بنية–عضو) ، بحيث يمكن إسقاط هذا التصور على الدولة كبنية ، والمجموعات الإثنية المتضمنة كأعضاء أو وحدات، ففي الوقت الذي كانت تميل فيه كل من الواقعية والليبرالية إلى التركيز على

[1]– محمد شاعة، المرج السابق، ص176

[2]– المرجع نفسه، ص176

[3]– سمية بلعيد، المرجع السابق، ص32.

[4]– محمد شاعة، المرجع نفسه، 176.

العوامل المادية فان البنائية تركز على تأثير الأفكار والهوية على الأمن الوطني الذي ينجم عنه تأثير على الهوية الجامعة لدولة.

فقد برزت مشكلة المعضلة الأمنية التي تتمحور حول متغير الهوية لفترة ما بعد الحرب الباردة بشكل مميز مقارنة مع فترة الحرب الباردة لعدة عوامل من بينها ؛ تزايد الاهتمام بتصور الثقافة والذي تزامن مع بروز الاتجاه البنائي الذي يركز على أهمية الأفكار والضوابط والذي يعتبر في جانب منه ردة فعل على تصاعد حدة الصدامات الإثنية منذ انهيار الاتحاد السوفيتي ، وذلك أن المصلحة حسب التحليل البنائي تتحدد بشكل مرتبط بالهوية ، فعندما تخفق الدولة في أن تكون بمثابة إطار لهوية مشتركة تؤطر شخصية جميع مواطنيها فأنهم يلجئون إلى أطر بديلة وعلى هذا المستوى فإن إطار القرابة والانتماء الإثني يعتبر البديل الأقل تكلفة والأكثر فعالية إلا أن التفاعل ما بين الجماعات الإثنية يؤدي إلى الصدام فيما بينهم .

فبخلاف المقاربة النشوئية التي تؤصل المعضلة الأمنية إلى الضغائن والأحقاد التاريخية التي ترسخت في ذاكرة الأفراد وإحساس كل جماعة باختلافها عن الجماعة الأخرى وبضرورة الانفصال عنها فإن البنائيين يرون أن التوجه التنازعي للهوية الإثنية ليس معطى مسبقا ، بل تحكميا يديره القادة وابرز مثال على ذلك مشكلة غرداية التي إستدعت نزولا وزاريا لحله ومشكلة الامازيغ والمطالبة باللغة الامازيغية لغة رسمية والذي استدعى بطبعه قرارا وزاريا وغير ذلك من الأمثلة .

وفي الأخير نستنتج إن الدولة هي المتحكمة في النزاعات الإثنية حسب مصالحها وهي التي تخلق الإثنيات و تقوم بتصعيد الإثنية التي تخدم مصالحها[1] .

وفي ختام هذا الفصل نستنتج أن الانقسامية هي انقسام المجتمع سواء من الناحية الثقافية أو من الناحية الدينية أو من الناحية الاقتصادية فنجد مصدر الانقسام إما سلالي وهو المتعلق بالسمات البيولوجية و انقسام لغوي أو انقسام ديني متعلق بالمذاهب أو انقسام اثني وباستعمال مصطلح الأمن فهذا يعني إن هناك قضية مهددة وهي قضية الهوية الجمعاء للوطن فالأمن قد يمس الجانب الهوياتي بعدما كان يحدد فقط في أبعاد أخرى سياسية واقتصادية واجتماعية وغيرها.

[1]–محمد شاعة المرجع السابق ص176.

الفصل الثاني:

-الأكراد- كنموذج لتأثير انقسامية المجتمع على الأمن الهوياتي لدولة العراق

تمهيد:

سنتطرق في بداية هذا الفصل إلى التركيبة السكانية للعراق، وسنتأول فيه الأقليات المذهبية والعرقية في المنطقة، سنولي أهمية في الدراسة للأقلية الكردية مع شرح الأصول والمكان والزمان لهذه الأقلية، والإشارة إلى التعدد السكاني والثروات والمعالم الطبيعية في المنظقة التي جعلتها مستهدفة وجعلت الأكراد نفسهم يلحون على مطالبهم الأنفصالية، إنتقالا إلى العوامل الداخلية للحراك الثوري الكردي ثم دراسة كرونولوجيا الثورات الكردية إبتداءا من الحقبة الملكية إنتهاءا غلى المطالب الكردية في جمهورية البعثيين، بعد ذلك سنقوم بعرض أثر تقاطع المصالح الدولية والإقليمية مع المطالب الكردية.

المبحث الأول: المجتمع العراقي (التركيبة المجتمعية، الأنقسام الطائفي والإثني، والمسألة الكردية).

المطلب الأول: التركيبة السكانية والمجتمعية للعراق.

يطلق الباحثين على التركيب السكاني لمجتمع ما التركيب "الاثنوغرافي" يعرف التركيب الاثنوغرافي(EthnographicStructure) بأنه (دراسة حالة الشعوب والقوميات التي توجد داخل إطار الوحدة السياسية اذ ان بعض الدول يتكون سكأنها من قومية واحدة أو عدة قوميات) أو تتصف بتنوع الأديان والمذاهب والسلالات العرقية. يعد التركيب الاثنوغرافي أو السكاني من العوامل المؤثرة في بناء الوزن السياسي للدولة، لأن الدولة التي يتكون فيها كيان موحد ومنسجم تكون مستقرة سياسيا مما ينعكس على قوتها ومركزها السياسي الإقليمي والدولي، في حين يؤدي التنوع أو (الاختلاف ألاثني) إلى عدم الاستقرار وضعف التماسك والأندماج بين أبناء المجتمع الواحد، فضلا عن عرقلة الإدارة والنظام السياسي لتلك الدولة مما يضعفها على مختلف المستويات (السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية) لاسيما اذا كان للدولة أعداء يستغلون هذا التعدد الاثني ومن ثم يعملون على تمزيق وحدتها من خلال إثارة النعرات الدينية والمذهبية ودعمها مادياً وعسكرياً [1]. يضطرب التاريخ السياسي القديم والحديث والمعاصر في العراق بالكثير من الإحداث التي صبغت صفحاته بالدماء بشكل لم يشهده تاريخ شعب من الشعوب . اذ نجد في هذا التاريخ الطويل الصراعات السياسية والفكرية ومحأولات السيطرة على السلطة والحكم أو إدامة الاحتفاظ بها بشتى وسائل القتل والتدمير دون ان تكون لديه وسائل ادارة البلاد ونفع المجتمع ورفعته وجعله يتكامل مع السلطة لتحقيق التنمية السياسية، من جهة أخرى فرض التنوع السكاني نفسه على مجمل الحياة السياسية ولونها بألوان طائفية وقومية ودينية ومذهبية كانت تتعمق مع الزمن وتزداد رسوخا بالمجتمع [2]. لقد فشلت اغلب الحكومات المتعاقبة وعبر عقود في إبراز هوية وطنية بمقدار ما نجحت في تمزيق وحدة المجتمع وقتل الروح الوطنية وإفراغ روح المواطنة العراقية من محتواها والتأسيس لغربة المواطن في وطنه والنكوص به إلى مفاهيم ما قبل الدولة أملا في إدامة سلطتها على مجتمعات ترفض ولا تعترف بشرعية سلطأنها عليها. تتداخل الفئات العرقية والمذهبية والدينية في بعض المحافظات بالشكل الذي يصح عدها نماذج مصغرة للتنوع الاثني مثل الموصل وكركوك، ففي دراسة "العراق الشمالي" يذكر الدكتور(شاكر خصباك) هذه الحقيقة في معرض حديثة عن الموصل بقوله: " يمكن القول ان

---

[1]– أحمد محمود الديب، الجغرافية السياسية اسس وتطبيقات، مطبعة رافت، القاهرة، 1973، ص 197.

[2]– اباد عابد والي البديري، التركيب الاثنوغرافي لسكان العراق وتحليل اثره في بناء الدولة واستقرارها ، كلية الاداب /جامعة القدسية، ص146.

محافظة نينوى تمثل أشد المحافظات الشمالية تعقيداً من الناحيتين(الدينية والعرقية)، وهي في الحقيقة أشبه بمتحف (للتنوع)، ففي هذه المحافظة يعيش جنباً إلى جنب كل المجموعات السكانية (الفئات العرقية) مثل المجموعة العربية والمجموعة الكردية والمجموعة السريانية والمجموعة التركمانية، وفي كثير من المواضع تتداخل هذه المجموعات تداخلاً شديداً بحيث يبدو من الصعب تحديد مناطق خاصة بها. كذلك تتباين الأديان والعقائد لدى هذه المجموعات تبايناً كبيراً، فهناك الدين الإسلامي وهو الدين السائد، والدين المسيحي بمذاهبه المتعددة بالإضافة إلى الديانة الأيزيدية"[1]. جدير بالذكر ان دراسة التركيب الاثنوغرافي لسكان العراق ليس ضرباً من الطائفية أو بالأحرى تكريسا لمشكلة التنافس ألاثني في العراق، لأن هذا التنوع القومي والديني والمذهبي واقع حال وموجود أصلا، على ان طائفية المجتمع انعكست على الدولة وعلى حكوماتها المتعاقبة، سواء كانت ملكية أو جمهورية منصبة من قبل المحتل الفارسي أو العثماني أو البريطاني أو الأمريكي أو حتى التي وصلت إلى الحكم عنطريق الأنقلابات العسكرية، أو أنها وصلت عن طريق الأنتخابات المباشرةثم جرها الاستقطاب الاثني أو ما يسمى بـ(الطائفية)كناية عن اتساع ظاهرة التنافس السياسي المغلف بغطاء مذهبي.

ان التنوع الاثني قد يشكل صراعاً تنافساً دموياً أو اقتتالياً، بل قد يكون عاملا وسببا أساسيا في هذا الصراع، لاسيما اذا ما وظف من قبل أطراف داخلية أو خارجية بهدف تحقيق مصالح سياسية أو دينية أو فكرية .

ومن الملاحظ ان نسميه (تنافس) وليس صراعا اثنيا، لأن الغاية من اثارة هذه المشكلة هو التنافس السياسي على سدة الحكم في العراق، اذ تسعى الأقلية إلى إدامة سيطرتها على الأكثرية، والأخيرة تريد الحصول على حقها في ممارسة الحكم كما أنها تسعى إلى إزاحة الظلم الذي وقع عليها طيلة سنوات تاريخ العراق المعاصر كونها لم تحصل على استحقاقها السياسي .[2]

المطلب الثاني:الإنقسام الطائفي والإثني وبروز مشكلة الأقليات في العراق.

الفرع الأول: الاقليات المذهبية في العراق.

ان خريطة التركيبة السكانية للاديان والمذاهب في العراق وهي الصائبة والمندائية واليزيدية واليهودية والمسيحيةوالكاكئية والشبك بالاضافة إلى الاسلام ومذاهبه السنية والشيعية وقد اضهرت دراسات

[1]– اباد عابد والي البديري، المرجع السابق، ص146.

[2]– المرجع نفسه، ص 147.

التعداد السكاني في العراق ان المسلمين في العراق يمثلون نسبة 100/97 من السكان ويتكون السنة من ثلاث مذاهب رئيسية هي الحنفي والشافعي والحنبلي .

واما توزيع الاديان الأخرى فقد كان كما يلي المسحيون2، 14/100والصابئة كانو عام 2001حوالي 18الف نسمة وهي ما تعادل 0، 25/100 وكان اليهود حوالي400 نسمة وتعادل نسبتهم 0.51 وهناك اعداد غفيرة من مذاهب وديانات إلى جانت هؤلاء من اليزيدية والكاكئية والشبك [1]

ويمكننا القاء الضوء على هذه المذاهب كما يلي :

أ) :**المذاهب الاسلامية** : وتمثلها على خريطة التركيب السكانية العراقية ما يلي:

1-السنة :تبلغ نسبة العراقيين السنة كسب الاحصائيات اقل من النصف بقليل (100/47) ويتوزعون بين العرب والأكراد وبعض التركمان ويتوزعون على ثلاث مذاهب رئيسية الحنفية والشافعية والحنبلية وقد نشا مؤسسو هذه المذاهب الثلاثة ابو حنيفة والشافعي وابن حنبل في العراق في العصر العباسي الأول وقد كان المذهب الحنفي هو المذهب الرسمي لدولة العثمانية وكان لهذا تاثيره في المحاكم الشرعية والفتأوى الرسمية والتشريعات الحكومية الحديثة التي ضلت متبعة في الدول العربية الحديثة التي قامت بعد الدولة العثمانية وليس للمذهب المالكي وجود في العراق رغم ان المدرسة المستنصرية المشهورة كانت تدرس المذهب المالكي ولكن ذلك كان التزاما من الدولة الكبرى المركزية نحو اتباع المذهب المالكي في شمال افريقا. [2]

2-الشيعة : ويشير وجود اضرحة أئمة وقادة الشيعة في اعراق إلى عمق التاثير الشيعي وهي مقامات تلقى قداسة واحتراما لدى السنة وقد اهتزت الثقة بين المرجعية الشيعية والحكومة في العراق بين ثورة تاموز 1958 وبدات حركة معارضة سياسية شيعية ثم كانت الثورة الشيعية الاسلامية الإيرانية عام 1979 والتي تبعتها الحرب العراقية الإيرانية وقد انعكست هذه الحرب على الشيعة في العراق وقد سعى الشيعة لاقامة جامعة الكوفة عام 1966 ولكن المشروع الغي بعد مجيء البعثيين للحكم عام 1968 خوفا من ان تستغل للاغراض الطائفية والسياسية ويمثل الشيعة أكثر من نصف السكان في العراق اغلبهم من

[1]- اسحاق نقاش واخرون، المجتمع العراقي حفريات سوسيولوجية في الاثنيات والطوائف والطبقات، الطبعة الاولى، بغداد وبيروت، دار الفرات للنشر والتوزيع، 2006، ص221.

[2]- اباد عابد والي البديري، المرجع السابق، ص161.

العرب وبعضهم من الأكراد الفيلية والتركمان والفرس وقد ساهم الشيعة في العهد الملكي (1921-1958) بالربع رؤساء وزارات هم صالح جبر ومحمد الصدر وفاضل الجمالي وعبد الوهاب مرجان [1]

ب) :**الاديان الكتابية** :

1- المسيحية : ظهرت المسيحية في العراق مباشرة بعد وفاة المسيح بثلاثين سنة، بفعل حركات التبشير الهادئة وانتشرت في العراق مذاهب مسيحية كانت الكنيسة الرومانية تضطهدها مثل النسطورية واليعاقبة، وفيها مذاهب مرتبطة بالقوميات كسريان والكلدان والاشوريين، وقد نشات مملكة مسيحية عربية جنوبي العراق وهي دولة المناذرة ومركزها الحيرة التي دامت حتى مجيء الفتح العربي الاسلامي في النصف الأول من القرن السابع ميلادي، قدر عدد المسيحين في العراق عام 2001 حوالي 650الف نسمة اغلبهم كلدان وكاثوليك وياتي الاشوريون النساطرة والسريان الكاثورليك واللاتين الكاثوليك والارمن الاكاثوليك والبروتستانت والسبتيون والروم الكاثوليك.

2-اليهودية : يرجع الوجود اليهودي في العراق إلى السبي البابلي والاشوري عندما اخضعوا لعمليات تهجير جماعية إلى العراق ومزال عدد قليل منهم يعيشون في بغداد مما تبقى منهم بعد هجرة جماعية كبيرة بدات عام 1948، وشارك عدد من اليهود في تاسيس وقيادة الحزب الشيوعي العراقي، وكان اليهود بعد الحرب العالمية الأولى حتى عام 1950 يتوزعون على بغداد والبصرة ويهود كردستان، وتضم بغداد رفاة النبي حزقيال وهو الكفل الذي ورد في القران الكريم وكان ممن سبي إلى بابل وعزرا وهو العزيز الذي ذكر في القران الكريم ومن أوليائهم الذين اقيمت لهم مراقد في بغداد ونواحيها ويوشع بنو يوهين كادول واسحاق الغاؤوني، وكان لليهود حتى عام 1950 تسعة عشر مدرسة اهلية وكانت مدارسهم من اقدم المدارس في العراق الحديث واهمها[2].

ج) :**اديان ومذاهب أخرى** :

1-اليزيدية :يعيش اليزيديون في جبل سنجار في شمال العراق وينتمون إلى الاديان القديمة واما نسبتهم الي يزيد بن معأوية فجاءت لاحقة وبتاثير قومي وصحيح إلى ان النسبة إلى يزدان هو احد اسماء الله التي يتعبدون بها، وينسبها البعض إلى مكان مقدس لديهم في شمال العراق يدعى يزدم وينسبهم بعض المؤرخين إلى السومرية وتعني كلمة ازيدا بالسمورية الروح الخيرة النقية ويسميهم البعض عبدة الشيطان

[1]- اباد عابد والي البديري، المرجع السابق ، ص156 .

[2]- اسحاق نقاش واخرون، المجتمع العراقي حفريات سوسيولوجية في الاثنيات والطوائف والطبقات، الطبعة الاولى، بغداد وبيروت، دار الفرات لنشر والتوزيع، 2006، ص221.

لأنهم يعتقدون ان ابليس احد الملائكة بل هو رئيسهم، وتعرض اليزيدون إلى الاضطهاد على يد العثمانيين في عهد السلطان سليمان القانوني واصطلح العرقي غير معروف اذ يصر بعض الأكراد أنهم أكراد ويرى اخرون أنهم عرب، ويعتبر عدي بن مسافر الذي عاش في القرن الثاني عشر ميلادي اهم مرجعية لديهم ويضفون عليه قداسة عظيمة رغم أنه مسلم شافعي متصوف وقد يكون المقصود ادي وليس عدي وان تاثرة اليزيدية كثيرا بالصوفية ويذكر ان تعدادهم قد بلغ عام 2001 أكثر من مائة وخمسون الف [1].

2-الكاكئية :بدات الكاكئية تنظيما اجتماعيا عفويا قائما على الشباب والفروسية ثم دخل اليها مزيد من الافكار والعقائد المستمدة من التصوف والتشيع المتطرف والمسيحية والفارسية وهي ليست دينا أو مذهبا خاصا ولكنها خليط من الاديان والمذاهب ولعلها حركة باطنية سرية والموطن الرئيسي للكاكئين هو كركوك وعلى ضفاف نهز الزاب الكبير في منطقة الحدود العراقية الإيرانية [2].

3-الشبك : تمتاز المنطقة الممتدة حول الموصل وكركوك بتنوع عرقي ومذهبي ففيها العرب والأكراد والكلدانيون والاشوريون والسيريان واليازيديون واليهود والمذاهب الاسلامية والصوفية واهل الزوايا وبقايا من الزرادشتية والديانة الشمسية، وقد ادى هذا التجأور والاختلاط إلى نشوء فرق ومذاهب تمتزج فيها كل المؤثرات الدينية والعرقية، وينسب الشبكيون إلى قبيلة الشبك الكردية، وقد كانت الدولة تعتبرهم من اليزيدين والصحيح أنهم ليسوا كذلك وينسبون إلى القزلباش والتركمان وما يزال الاختلاف قائم عن اصولهم العرقية، وبعظهم سنة شافعيون وبعضهم شيعة اثنى عشريون وربما كان سلوكهم السري في وسط سني هو مداعات للضن بأنهم من غلات الشيعة الباطنيين وقد تاثرت الكتابات حولهم في ذلك بمراجع ثلاث تسرعت في وصفهم بالباطنية وعدتهم من الاديان والمذاهب الغير اسلامية وقد بلغ عددهم عام 2001 حوالي 90الف نسمة[3].

الفرع الثاني: الأقلية العرقية في العراق.

في العراق تبرز لنا أقليتين هما الأقلية الكردية والأقلية التركمانية وسنتناولها على النحو التالي :

1-الأقلية الكردية:سنفصل في هذه الاقلية فالمطلب الثالث من البحث.

---

[1] الجزيرة، الاقليات العرقية والمذهبية الصغيرة في العراق :04-04-2018 على الساعة 20.00
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/528f9539-80f9-4da4-b66b-a1a17dabd7f6

[2]- الجزيرة، الاقليات العرقية والمذهبية الصغيرة في العراق، المرجع السابق.

[3]- المرجع نفسه.

2- الأقلية التركمانية : تركمان العراق هم جزء من التركمان المسلمين الذين يعيشون الأن في تركمانستان والمناطق المجأورة في أسيا الوسطى وسوريا، وكما هي الحال بالنسبة لمواطنيهم من العرب والأكراد فإن التركمان منقسمون فيما بينهم على اساس مذهبي أو طائفي، فبعض الذين يعيشون في تلعفر وداقوق وطوز، خورماتو، وقرة، تبة، هم من الشيعة في حين أن الغالبية الذين يعيشون في كركوك وآلتون كوبري وكفري هم من السنة، إن المؤكد أن السكان التركمان في مدينة كركوك وهم الذين كانو كلهم من الأتراك حتى أواسط القرن العشرين فقد تناقص عددهم في حلول عام 1959 إلى النصف أو حتى دون ذلك بسبب الهجرات الكردية من القرى المجأورة التي اشتدت مع توسع الصناعات النفطية في منطقة كركوك، قطن معظم التركمان في كركوك وبعض مناطق شمالي العراق، ولذلك فهم على احتكاك مباشر مع الأكراد، و العلاقة بين الطرفين ليست جيدة، وللتركمان حركة سياسية منظمة ممثلة بعدد من الأحزاب والتجمعات الاجتماعية والثقافية تضم أكثر من 15تنظيما ويقدر تعدادهم بحدود 1500000نسمة.[1]

بعد استعراض الأقليات المذهبية والعرقية في التركيبة السكانية العراقية، فإننا سوف نولي الأقلية الكردية بالبحث في هذه الدراسة لأن موضوع الدراسة خاص بالأقلية الكردية دون غيرها.

[1]- احمد تاج الدين، الاكراد تاريخ شعب وقضية وطن، الطبعة الاولى، دار الثقافة للنشر، القاهرة، 2001، ص17.

خريطة إقليم كردستان

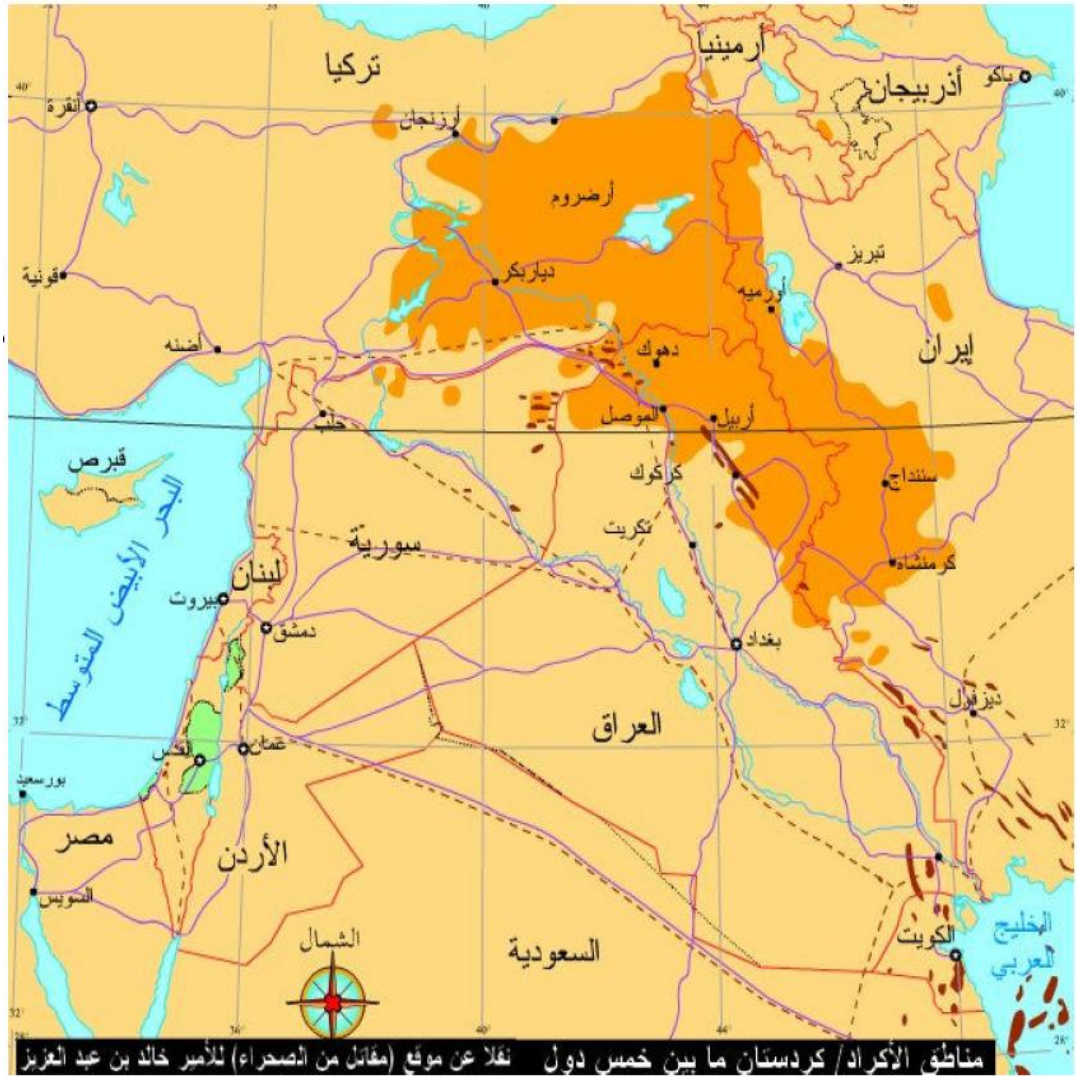

المصدر: فايز عبد الله العساف: الأقليات وأثرها في استقرار الدولة القومية (أكراد العراق أنموذجا)

المطلب الثالث :المسالة الكردية في العراق (النشأة والتطور) .

الفرع الأول: إقليم كردستان.

كردستان كلمة كردية اريةمؤلفة من مقطعين كرد تعني البطل أو الشجاع وهي تسمية لشعب اري كان قبل الاسلام فرعا من اربعة فروع تشكل في مجموعها الشعوب الإيرانية وهم الكرد والفرس والديلم والجيل، وقد ضهر الأكراد منذ القم في سفوح جبال زاغروس مجأوريين شعوبا عديدة كالعرب والفرس والاشوريين والعلاميين والارمين ولا يزال يعيشون حتى اليوم في مناطقهم السابقة تلك التي هاجرو اليها ودخلو في مناطق نفوذ لشعوب أخرى، اما "ستان" فتعني الارض والسكن والكلمتان معا تعنيان ارض الأكراد أو ارض الابطال فهي تدل على موطن الكرد وبلادهم مثلما نقول كردستان ارمنستانكرجستان تركستان عربيستان هندستان افغانستان ...وهكذا فكلمة كردستان هي تسمية جغرافية لموطن الكرد

والمناطق التي ينتشرون فيها [1]. ظهرت كلمة كردستان كمضطلح جغرافي أول مرة في القرن الثاني عشر الميلادي في عهد السلاجقة عندما فصل السلطان السلجوقي سنجار القسم الغربي من اقليم الجبال وجعله ولاية تحت حكم قريبه سليمان شاه اطلق عليه كردستان، تعني كلمة كردستان حرفيًا أرض الكرد أو الأكراد، ويشار إليها في الدستور العراقي باسم اقليم كردستان والاسم الكامل للحكومة هو "حكومة إقليم كردستان"ويشار إلى المنطقة في ادبيات كثير من المنظمات السياسيةالكردية بجنوب كردستان"BaşûrKurdistana" أو"Başûrî"(كردستان الجنوبية أو جنوب كردستان) في إشارة إلى موقعها الجغرافي في كامل منطقة كردستان الكبرى. وكانت المنطقة مسماة خلال إدارة حكومة حزب البعث في عقد السبعينات والثمانينات "بمنطقة الحكم الذاتي الكردية" [2].يقع إقليم كردستان شمال العراق ويلاصق حدود ثلاث دول هي سوريافي الغرب، وتركيافي الشمال، وإيران في الشرق والجنوب. ويمر بالإقليم –وهو منطقة جبلية– عددٌ من الأنهار أهمها نهر الزاب الكبير الذي ينبع من جنوب شرق تركيا، ونهر الزاب الصغير الذي يقع منبعه في شمال غرب إيران، ويصب النهران في دجلة. وعند توقيع اتفاقية الحكم الذاتي التي أبرمها الأكراد مع صدام حسين يوم كان نائبا للرئيس أحمد حسن البكر في 11 مارس/آذار 1970 كانت مساحة الإقليم تبلغ 37 ألف كيلومتر مربع، إلا أن هذه المساحة بلغت أكثر من أربعين ألف كيلومتر مربع بعد الإطاحة بصدام حسين عام 2003. وبعد حرب العراق الثانية قامت حكومة إقليم كردستان بضم أجزاء من الأراضي التي كانت تطالب بها، وطالبت في دستورها المحلي الصادر عام 2005 بضم أراض ومناطق في أقاليم نينواربيلو كركوك وديإلى وواسط. ومنح الدستور العراقي–بعد سقوط صدام حسين– إقليم كردستان صلاحيات استقلالية واسعة في مجال الاقتصاد والشؤون المحلية، ليشكل بذلك إقليما مؤثرا في الشأن العراقي[3].

سنتأول التعداد السكاني والإقتصاد والمعالم في إقليم كردستان.

السكان: وفق إحصاء 2005، يبلغ عدد سكان إقليم كردستان العراق 5.5 ملايين نسمة غالبيتهم من الأكراد، علاوة على أقليات أخرى من العرب والتركمان والآشوريين، ومعظم السكان مسلمون، وتوجد أقليات من المسيحيين والصابئة واليهود[4].

---

[1]– جكر خوين، تاريخ كوردستان، طبعة1، مطبعة اميرال لطبع والنشر والتوزيع، لبنان، 1996، ص7.

[2]– عزيز الحاج، القضية الكردية في العراق التاريخ والافاق، الطبعة الاولى، دار الاهرام لنشر والتوزيع، القاهرة، 1994، ص11.

[3]– الجزيرة، الاقليات العرقية والمذهبية الصغيرة في العراق، المرجع السابق.

[4] – المرجع نفسه.

الاقتصاد: يمثل النفط ركيزة أساسية لاقتصاد الإقليم، وتشير تقديرات اقتصادية إلى احتواء الإقليم على أكثر من 45 مليار برميل بترول من الثروة النفطية للعراق، ثالث أكبر منتج للذهب الأسود في العالم. ويُصدِّر الإقليم –الذي استقطب شركات نفطية غربية كثيرة– نحو 100 ألف برميل من النفط يوميا، ميناء جيهان التركي، الأمر الذي أثار مشكلات متكررة بين أربيل وبغداد وبين الأخيرة وتركيا أحيانا. وتمثل التجارة أحد أهم مصادر الدخل الاقتصادي للإقليم، ويبلغ حجم التبادل التجاري مع تركيا وحدها نحو ستة مليارات دولار سنويا، وبلغ عدد الشركات التركية العاملة بالإقليم أكثر من 200 شركة. وتشكل السياحة موردا اقتصاديا آخر للإقليم الذي يتمتع بطبيعة جميلة ومناظر خلابة، ومواقع أثرية ومعالم تاريخية، تشكل عامل جذب سياحي.

المعالم : يضم الإقليم العديد من المعالم الطبيعية والأثرية، تتوزعها مدنه المختلفة، من بينها قلعة أربيل التي يعود تاريخها إلى حوالي 6000 سنة قبل الميلاد، ومنارة شيخ غولي في الجانب الغربي من أربيل، وقلعة خانزاد على طريق أربيل شقلاوة[1]. كما يضم شلالات گلي علي بك، وبيخال، وكنيسة مار ايث الاها التي يعود تاريخها إلى سنة 500 ميلادية، وقلعة آميدي، ومتحف السليمانية الذي يضم العديد من الآثار والمنحوتات الأثرية التي يرجع تاريخها إلى الأزمنة القديمة.[2]

الفرع الثاني: أكراد النشاة والاصول.

إن مصطلح الكرد يستخدم للتعبير عن الشعب الكردي الذي بشكل عام يعتبر نفسه الشعب الأصلي لمنطقة كردستان، والتي تشكل أجزاء متجأورة من العراق تركيا، إيران، سوريا، ويتألف الأكراد من طبقتين من الشعوب، فالطبقة الأولى التي كانت تقطن كردستان منذ فجر التاريخ وأطلق عليها شعوب جبال زاكروس، وهي شعوب "لولو كوتي، كورتي، جوتي، جودي، كاساي، سوباري، خالدي، ميتاني، هوري، نايري"وهي الأصل القديم جدا للشعب الكرديوالطبقة الثانية هي طبقة الشعوب الهندو–أوربية التي هاجرت إلى كردستان في القرن العاشر قبل الميلاد، وإستوطنت كردستان مع شعوبيها الأصلية وهم "الميديين والكاردوخيين"، و إمتزجت مع شعوبيها الأصلية لتشكل معا الأمة الكردية، قد يكون هناك نوع من الإجماع بين المستشرقين والمؤرخين والجغرافيين على اعتبار المنطقة الجبلية الواقعة في شمال الشرق الأوسط بمحاذاة جبال زاكروس وجبال طوروس المنطقة التي سكن فيها الأكراد منذ القدم، ويطلق الأكراد تسمية كردستان على هذه المنطقة التي هي عبارة عن أجزاء من شمال العراق وشمال غرب إيران وشمال

[1]– الجزيرة، الاقليات العرقية والمذهبية الصغيرة في العراق، المرجع السابق.

[2]– المرجع نفسه.

شرق سوريا وجنوب شرق تركيا، ويتواجد الأكراد بالإضافة إلى هذه المناطق بأعداد قليلة في جنوب غربي أرمينيا وبعض مناطق أذربيجان ولبنان، ويعتبر الأكراد من إحدى أكبرؤ القوميات التي لا تملك وطنا أو كيانا سياسيا موحدا معترفا به عالميا، لم تشكل كردستان بلدا مستقلا ذا حدود سياسية معينة في يوم من الأيام على الرغم من أنه يسكنها شعب متجانس عرقيا [1]. بدا تفتت الأكراد بعد انتصار الدولة العثمانية (تركيا) على الدولة الصفوية (إيران) في موقعة جالدارين عام 1514 بتوقيع اتفاقية سايكس بيكو (الخاصة بتقسيم الدولة بين الحلفاء بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى) تاكد تفتيت الكيان الكردي بين تلك الدول السالف ذكرها ولم يملكوا ان يفعلوا شياء امام هذا التقسيم سوى الثورات المتتالية على الدول التي تضم اجزاء كبيرة من كردستان وهي تركيا وإيران والعراق ولم ينجح في احتواء هذا المد الأنفصالي الكردي سوى إيران في عهد الخميني باستعمال مزيج من القوة وفكرة التضأمن الاسلامي بينما ضلت ثورات الأكراد تتولى على تركيا (منذ ثورة عبد الرحمان بيبان 1788 حتى ثورة حزب العمال الكردستاني التي ضهرت في الثمانينات) والتي تقابلها تركيا بعنف ان الاقلية الكردية في واقع الامر تعمل جادة على نحو تحقيق هدفها الكبير وهو لم الشمل الكردي المتناثر بين تركيا والعراق وسوريا وإيران الذي جعل اصابع هذه الدول تعمل داخل هذه الاقلية والسبب في ذلك ان لم الشمل في دولة واحد يعني انحصار سيادة هذه الدول عن جزء تعتقد أنه شعب لها وارض تتبع لهأولم تشكل كردستان الموطن الاساسي للأكراد بلدا مستقلا ذا حدود سياسية معينة في يوم ما على الرغم من أنه يسكنها شعب متجانس عرقا وظهرت كلمة كردستان كمصطلح جغرافي لأول مرة في القرن الثاني الميلادي في عهد السلاجقة وكلمة كردستان لا يعترف بها قانونيا أو دوليا وهي لا تستعمل في الخرائط والاطالس الجغرافية كما أنها لا تستعمل اصليا إلا في إيران [2].

الفرع الثالث: الاحزاب السياسية في كردستان

تموج الساحة الكردية في العراق بالعديد من التشكيلات السياسية المختلفة من أبرزها:

الحزب الديمقراطي الكردستاني: أسس هذا الحزب عام 1946 ويتزعمه الأن مسعود البرزاني بن الملا مصطفى البرزاني. تغلب النزعة القومية الكردية على الحزب الديمقراطي الكردستاني، ويعتمد إلى حد كبير على العشيرة البرزانية، ويكثر أتباعه في منطقة أربيل شمالي العراقوللحزب علاقات جيدة مع

[1]– حنان اخميس، اصل الاكراد –الجزء الاول–، 10افريل 2017 على الساعة: 21.00
http://www.diwanalarab.com/spip.php?article7465

[2]– حنان اخضير، المرجع سابق.

تركيا والحكومة العراقية والولايات المتحدة والدول الغربية إلا أن علاقاته مع إيران يعتريها سوء تفاهم غالبا[1].

الاتحاد الوطني الكردستاني: انشق الاتحاد الوطني الكردستاني الذي يتزعمه جلال الطالباني عام 1975 عن الحزب الديمقراطي الكردستاني، يتبنى الحزب اتجاهات قومية كردية، ويوجد لدى العديد من كوادره ميول ليبرالية، وتوجد قواعد الحزب بكثرة في النصف الجنوبي من كردستان العراق، تربط الحزب علاقات متينة بكل من إيران والولايات المتحدة الأميركية، وليست علاقاته بالحكومة المركزية في بغداد وكذلك في تركيا بالحسنة، فهما أقرب بكثير إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني منهما إلى الاتحاد الوطني الكردستاني[2].

حزب الاتحاد الإسلامي: يتمثل حزب الاتحاد الإسلامي فكر الإخوان المسلمين، وقد أسس عام 1992 بقيادة الشيخ صلاح الدين محمد بهاء الدين، وهذا الحزب ذو توجه إصلاحي لا يعتمد على المواجهة المسلحة، وقد شارك في حكومة أربيل التي يتزعمها مسعود البرزاني بوزير واحد (وزير العدل). ولحزب الاتحاد الإسلامي علاقات طيبة مع جماعة الإخوان المسلمين المصرية ومع الزعيم التركي وتنظيمه السياسي[3].

الحركة الإسلامية: عرفت الحركات الكردية ذات التوجه الإسلامي تشرذما كثيرا، وظلت الحركة الإسلامية لمدة طويلة أهم حزب إسلامي كردي. وهو حزب، من حيث التوجه، غير بعيد من حركة الإخوان المسلمين العالمية. أسست الحركة الإسلامية في الثمانينات بقيادة الملا عثمان ثم ترأسها الملا علي عبد العزيز. وبعد وفاته آلت رئاستها إلى ابنيه الملا علي والملا صادق[4] .

حزب كادحي كردستان: حزب يساري يتزعمه قادر عزيز، وتربطه علاقات قوية بالحزب الوطني الكردستاني فتحالفا في الأنتخابات التي تمت بمحافظة السليمانية سنة 1992، كما وقف بجانب الحزب الوطني الكردستاني يوم 31 أغسطس/آب 1996 حينما دخل الجيش العراقي السليمانية[5].

---

[1]– سيدي احمد بن احمد سالم، اكراد العراق، 1-4-2018 على الساعة: 12.00
http://www.aljazeera.net/specialcoverage/coverage2003/2009/10/1/%D8%A3%D9%83%D8%B1%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82

[2]– المرجع نفسه.

[3]– المرجع نفسه.

[4]– المرجع نفسه.

[5]– المرجع نفسه.

جماعة أنصار الإسلام: جماعة أنصار الإسلام (پاك) من أحدث التشكيلات السياسية الكردية حيث أسست يوم 10 ديسمبر/كانون الأول 2001، ويتزعمها الشيخ فاتح كريكار ويكنى "أبو سيد قطب."انشقت هذه الجماعة عن الحركة الإسلامية السالفة الذكر وعرفت، لتشددها، بلقب "طالبان الكردية[1]."

[1]– سيدي احمد بن احمد سالم، اكراد العراق، مرجع سابق.

المبحث الثاني: تأثير الحراك الثوري للأكراد على أمن واستقرار المجتمع والدولة العراقية.

المطلب الأول: الحراك الثوري الكردي (العوامل الداخلية).

الفرع الأول: العوامل الجغرافية

إن للجغرافيا مفهومين أساسين هما: الجغرافيا الطبيعية والجغرافيا البشرية أو ديمغرافيةالمكان وللزيادة بالتوضيح سنتناول هذه العنصر بفقرتين فرعيتين هما:الجغرافيا الطبيعية لكردستان الأكراد والجغرافيا البشرية أو ديمغرافية الشعب الكردي وعلى النحو التالي :

أ-**الجغرافية الطبيعية** : تقع كردستان العراق في قارة أسيا في المنطقة الشمالية الشرقية من جزء الوطن العربي الأسيوي أو المحصورة بين تركيا، إيران، روسيا، سوريا، العراق، وهي تمتد لتصل في الشمال الشرقي إلى جبال راجوس جنوبا وبعدها تمتد غربا مرورا بالمنطقة الشمالية الشرقية من العراق وتتعرج نحو الشمال الغربي إلى سوريا، ويجد الباحثون صعوبة في تحديد مساحتها إلا أنهم يقدرونها بحدود(410)ألف متر مربع، ويمكن توضيح إبراز توزيعات كردستان على الدول المذكورة أعلاه:[1]

إيران: يتركز الأكراد في مناطق كرمنشاة، باختران، وأورلأن، لورستان، باختياي.

تركيا: يتمركز الكرد في ثمانية عشر ولاية من الولايات التركية وعلى مساحة194 ألف كم مربع وفي منطقة الجنوب الشرقي من تركيا والمحصورة بين العراق وإيران.

سوريا: يتواجدون في الغالب في محافظة حلب.

مناطق الإتحاد السوفيتي سابقا : يتواجدون في طاجاكستان، وارغان، و اردهان.

العراق: يتركز الأكراد في مناطق السليمانية واربيل ودهوك بالإضافة إلى كركوك وبعض أجزاء الموصل وديالي. ويلاحظ إن كافة مناطق بلاد كردستان قريبة من بعضها البعض مما أشعرهم بأهمية توحيد حركتهم السياسية والعسكرية للمطالبة بالاستقلال عن الدول التي يعيشون فيها فهي تمتد من البحر الأحمر حتى الخليج العربي ويسكنها شعب من دم واحد ويبلغ تعداده تسعة ملايين على النحو التالي :مساحة تركيا 760.000كم2، مساحة الأراضي التي يسكنها الكرد من هذه البلاد 22.000كم2 وبنسبة (29/)[2].

وأما في إيران فمساحتها 6.001.000كم2 ومساحة الأرض التي يسكنها الكرد 190.000كم2 وبنسبة (12%)، وأما العراق فمساحته 300.000كم2 ومساحة الأراضي التي يسكنها الكرد

[1]- عبد الرحمان قاسملو، كردستان والاكراد، المؤسسة اللبنانية للنشر والتوزيع، بيروت، 1970، ص12.

[2]- باسيلي نيكتين، الكرد دراسة سوسيولوجية تاريخية، تقديم لوسين ماسينيون، ترجمة نوري الطالباني، دار الشافعي، بيروت، 2001، ص101.

105.000كم2 وبنسبة (29%)[1]. وأما بالنسبة للمناطق الجغرافية للأكراد في العراق فإننا نجد إن كافة مناطقهم الشمالية تتلاحم مع مناطق أكراد تركيا وإيران، حيث إن مناطقهم تبدأ من مندلي في الجنوب الشرقي بالعراق حتى جبال حمرين في شرق العراق وجبال سنجار في شماله لتبلغ الحدود السورية، ويلاحظ إن هذه المناطق الجغرافية من العراق تتسم بالأنفصال الجغرافي والعزلة عن مدن العراق الأخرى، مما قد يؤثر أحيانا إلى ضعف في التفاعل الاجتماعي والثقافي مع العرب، وأحيانا قد تؤدي إلى مشاعر غير ودية، ويمكن وصف منطقة كردستان العراق وتضاريسها إلى ما يأتي[2] :

المنطقة الأولى : هي منطقة شبه جبلية محصورة بين جبال كردستان في الشمال والسهول في الجنوب ولا يزيد ارتفاعها عن 1000 متر من سطح الأرض.

المنطقة الثانية : هي منطقة جبلية تشكل بحدود 5% من مساحة العراق ويصل ارتفاعها إلى 3600م من سطح البحر، وتشتد هذه المنطقة تعقيدا بسبب الأمطار والثلوج عند الحدود العراقية والتركية والإيرانية، وهذه في الغالب مناطق تتصف بوديأنها ووعورة تضاريسها، لذلك فقد أثر هذا الوضع الجغرافي للأكراد على توزيع المدن والكثافة السكانية وتعامل المنطقة مع العامل الخارجي، بحيث تميزت أغلب المدن الكردية بصغر حجمها وعدد سكأنها، و محأولتها المستمرة بتوفير الاكتفاء الذاتي وهذا كله قد ساهم في تعميق عزلتهم الجغرافية[3]. وأما الثروات الطبيعية التي تثير شهية الأخرين في منطقة كردستان العراق موطن الكرد فتتمثل بما يلي :

ب-الثروات المائية : حيث تزخر أراضي كردستان بالموارد المائية ففيها أكثر من عشرة ألاف ينبوع، وبها العديد من مساقط وشلالات المياه والبحيرات الطبيعية كل ذلك يشكل قوة اقتصادية هائلة سواء لتوليد الطاقة الكهربائية أو زيادة الرقعة الزراعية، ونذكر أن المنابع والروافد الأساسية لنهري دجلة والفرات تبدأ من كردستان(تركيا)، فلا عجب أن يكون أهم وأكبر السدود مثل مشروع(جنوب شرق الأناضول)، وسد(كيان)على نهر الفرات (تركيا)، وسد (روكان)وسد(وردنحان)على نهر الزاب، وسد صدام في الموصل على نهر دجلة(العراق)وتقع جميعها على ارض كردية[4].

---

[1]- عبد الرحمان قاسملو، المرجع السابق، ص102.

[2]- المرجع نفسه، ص 102

[3]- المرجع نفسه، ص103

[4]- المرجع نفسه، ص103

ج-الثروات المعدنية : يأتي البترول على رأس هذه الثروات، سواء في كردستان العراق أو تركيا أو إيران أو سوريا، ويقدر احتياطي في كردستان ككل بأكثر من خمسة واربعين مليار برميل، أي أكثر من احتياطي الولايات المتحدة الأمريكية، ففي كردستان العراق يوجد البترول بوفرة في حقول كركوك، وعين زالة وخانقين وبابا كركر وتعتبر هذه الآبار من أغزر آبار البترول إنتاجا في العالم.وفي كردستان تركيا يوجد البترول في منطقة كرمنشاه وقصر شيرين وخأنه، وفي سوريا يوجد البترول في منطقة الجزية الكردية وفي كراتشوكورميلأن وبجانب البترول يوجد معادن أخرى مثل:الكبريت والفوسفات واليورانيوم والذهب والنحاس والفضة والحديد والرصاص والزنك والنيكل والرخام والمرمر[1].

د-الجغرافية البشرية للأقلية الكردية: أصبح واضحا المناطق التي يتواجد فيها الأكراد والتي تم استعراضها بالفقرة السابقة من بحثنا هذا، حيث تم تحديد مواقع تواجد السكان الأكراد وتوزيعهم الجغرافي على الدول والمناطق التي يتواجدون فيها، و الحقيقة نجد صعوبة في تقدير عددهم لعدة أسباب، أبرزها عدم قيام الحكومات بإجراء تعداد دوري وعدم إنصافهم بالشكل الذي يظهرون فيه، بأنهم أقلية في الدول التي يتواجدون فيها، ولكن يمكن إعطاء تقديرات أولية عن أعدادهم في العالم والتي تقدر بحدود(14.28)مليون نسمة موزعين على النحو التالي (العراق:4 مليون كردي، تركيا:4 مليون كردي، إيران:3.5مليون كردي، أرمينيا:39ألف كردي، سوريا:ربع مليون كردي، الاتحاد السوفياتي سابقا 160ألف كردي) ونجد أن أغلب مناطق تواجد الأكراد تعاني من ضعف تطوير وسائل النقل والمواصلات، و البنى التحتية وهذا أدى إلى إبقاء بعض مناطق الأكراد معزولة عن المجتمع كما نلاحظ اختلاف مستوى الخدمات والمشاريع بين المناطق الكردية وبقية المناطق للدول التي يتواجدون فيها، بما فيهم العراق تتباين في مستوى الخدمات والمشاريع التي تقدم لمناطقهم بالشكل الذي أشعرهم بضعف الاهتمام بمناطقهم، وعدم مساواتهم مع مناطق البلدان الأخرى، مما جعلهم يتمسكون بمشاعرهم القومية، ويزدادون إحساسا بعدم مساواتهم مع أقرانهم من أبناء الشعب[2]. إن الناظر في الطبيعة البشرية للجنس الكردي يمكنه ملاحظة ما يلي[3] :

---

[1]- محمد الهادي ابو زيد، لمحات من تاريخ العراق الانتفاضات والثورات الكردية، دار الكاتب بيروت، لبنان، 2007، ص154.

[2]- عبد الرحمان قاسملو، كردستان والاكراد، المؤسسة اللبنانية للنشر والتوزيع، بيروت، 1970، ص12.

[3]- باسيلي نيكيتين، المرجع السابق، ص493.

1-إن الشعب الكردي شعب ممزق بين عدة دول في منطقة كردستان وبالتالي تقوم كل دولة في صياغة المجموعة التي تتبع لها صياغة خاصة، حتى لو اختلفت عن صياغة الدولة الأخرى للمجموعة الكردية التي تعيش في كنفها.

2- إن الشعب الكردي يهوى حياة عدم الأنضباط لأن الطبيعة الجغرافية التي يعيش على أرضها جبلية لا تساعد على ذلك.

3- إن الشعب الكردي تزداد فيه نسبة الأمية، وهذا يصب في نهاية الأمر في بوتقة عدم الوعي وبالتالي يبقى مشتتا لا يعرف مصلحته النهائية في عالم هو الأخر غير مستقر.

4-إن النخبة السياسية الكردية هي الأخرى متوزعة الولاء مختلفة فيما بينها على ترتيب أولويات للأهداف الكردية[1].

الفرع الثاني: العوامل الاقتصادية: يعد الباعث الاقتصادي من العوامل المهمة في تفسير التاريخ والصراعات الأنسانية وله الأثر الكبير في إجراء التغيرات المطلوب من أجل تحسين الأوضاع الاقتصادية وقضايا التنمية للشعوب، وبما ينسجم وأهدافها وتطلعاتها المستقبلية. ولأهمية هذا العامل فإن الدراسة سوف تعرض أهم خصائص الاقتصاد الكردي حيث إن اقتصاد المنطقة الكردية يتسم بالتخلف نتيجة ضعف التنمية الاقتصادية التي تتركز على القوى البشرية الماهرة في إدارة متطلبات التنمية والأنتاج وليس غريبا أن نرى أن الاقتصاد الكردي يقوم على أساس الأنتاج لغرض الاستهلاك ، وخاصة أن الطبيعة الجغرافية لمنطقة الأكراد تشكل عقبة في كثير من الأحيان، والتي تحتاج إلى مبالغ كبيرة واستثمارات عظيمة من أجل النهوض بها .وعليه فإن ابرز ما يميز هذه المنطقة في عملية الأنتاج هو الاستخدامات للأغراض الاستهلاكية، واشتغال أغلب سكأنها في مهنة الزراعة التي تعتبر المهنة الرئيسية في منطقتهم، ومن ذلك نجد أن الطبقة السائدة هي الطبقة الفلاحيةوالتي حافظت على خصوصيتها، نتيجة عدم تأثرها بتطورات المدينة التي غالبا ما كانت تجري في المناطق البعيدة عنها[2]. واهم ما يميز النشاط الاقتصادي في المناطق الكردية هو توفر قطعان الماشية وهذا ادى إلى توفير كل ما يحتاجونه من اسبابالعيش وإلى جانب الماشية هناك مورد اقتصادي لها المتمثل في الزراعة فيلجأ الكرد إلى زراعة بعض الحقول بالشعير وإلى جانب النشاطين الاقتصاديين السابقين هناك نشاط اخر يتعلق بالصناعة حيث ينبغي الاشارة إلى الصناعة اليدوية خاصة ما تصنعه النساء من انسجة وفرش .واما الصناعات الأخرى فلا تسمح بها الدول

[1]- باسيلي نيكيتين، المرجع السابق، ص493

[2]- عباس فاروق، ازمة نظام الحكم في العرق، الطبعة الاولى، دار الحكمة، لندن، 1995، ص145.

التي تتوزع اقليم كردستان الا بما يجعلها تحت المراقبة والاشراف لكون الحكومات المركزية تخشى من الاقلية الكردية الطامحة للاستقلال وتشكيل دولة للجنس الكردي في المناطق التي يعيش الكرد على ظهرها. ان الجماهير الكردية تعيش في فقر مدقع قياسا بتلك الاجناس الأخرى التي تعيش معا ضمن كيان سياسي واحد في العراق نجد الرخاء والترف واضحا في حين يكون العوز واضحا هو الأخر على جبين الأكراد عندما يرى المجتمع الكردي سكان المناطق العربية يتمتعون بميزة الثروة والقوة والمعرفة ويسيطرون على آلية السوق ومقومات البيع والشراء فأنهم يشعرون بوجود فارق واختلاف واحساس بضرورة تجأوز ذلك حتى ولو كان الموضوع ضمن مفاهيم الشعب الواحد والمصالح المشتركة والتكامل الاقتصادي[1].

الفرع الثالث: العوامل الاجتماعية والسياسية :

أولا:العوامل الاجتماعية :كانت الحياة الزراعية للأكراد والبعد الاقتصادي الذي استعرضناه في المطلب السابق قد انعكس على أوضاع الأكراد وحياتهم الاجتماعية فالشعب الكردي ينقسم إلى حضر وفلاحين وقبائل من الرحل وشبه الرحل ولا يزال الحضر اقلية ولكن عددهم اخذ في الازدياد مع تزايد عدد الأكراد الذين ينزحون من القرى إلى المدن وان كانت الغالبية من الأكراد تعيش في قرى صغيرةحيث تحافظ على بيئتها القبلية بابعادها الاجتماعية والاقتصادية الداخلية التي كانت ولا تزال تمثل عاملا هاما في انقسام وتشردم المجتمع الكردي، حيث تتمتع المجتمعات العشائرية بشيء من النفوذ والاستقلال القضائي والاداري الذي يعتمد على الحق العرفي وليس المدني في حين كان المجتمع العربي في العراق يتمتع في غالبية امره باسر مجتمعة ومتناسقة بعكس الأسرة الكردية[2]. وتختلف علاقات الأنتاج في المجتمع العربي عن الكردي بأنها لاتعتمد على الطبيعة مباشرة كما ان المجتمع العربي أوسع من الكردي اذ يتميز بتعدد وتعقد اتصالاته الاجتماعية الحاكمة وعلى ذلك فقد حلت المأسسات محل رئيس العائلة في التوجيه وضبط السلوك ولا بد ان نوضح مسالتين أساسيتين في مجال الاختلافات الاجتماعية وهي:

أ-**المسالة الثقافية** : حيث يتمتع المجتمع الكردي بثقافة ترتكز على الجانب المعنوي والادبي ولم تتطور وسائلها بالشكل الذي يجعلها يؤثر في محيطيها في حين ان الثقافة العربية استطاعت وباستمرار ان تتطور وتتاثر في محيطيها، وهذا جعل الأكراد يعيشون في حالة من النزوح نحو الأنعزال وان تكون هناك

[1]- باسيلي نيكتين، المرجع السابق، ص ص 111-112.

[2]- ادموند غريب، الحركة القومية الكردية، دار النهار لنشر والتوزيع، بيروت، 1973، ص13.

تعارضات لغوية وثقافية داخل العراق خصوصا وإننا نجد بان الأكراد يتكلمون في الغالب اللغة العربية لكنهم لا يشاركون العرب حسهم القومي بل لا يشعرون بانتمائهم للوطن العربي .[1]

ب- المسالة اللغوية: للغة اهمية في ترابط ابناء الاقلية الواحدة والتعبير عن هويتهم ومشاعرهم ولذلك فاللغة الكردية كان لها دور مميز في البعد الاجتماعي والثقافي للمشكلة الكردية رغم تاثرها باللغة العربية التي هي لغة القران الكريم وعليه فان عامل اللغة ادى إلى صيغة التمايز بين المجتمع الكردي والعربي، وهذا سبب عدم تحقيق التكامل القومي في العراق خصوصا وان الأكراد يشعرون بالتهميش والاغتراب وعدم امكانيتهم لتحقيق تطلعاتهم القومية إلا عبر نظالهم من أجل اهداف تلك التطلعات، إن المجتمع الكردي عبارة عن مجموعة من العشائر تفتقر إلى التماسك والتضأمن فيما ببينهم فكانو يعيشون في جبالهم المعزولة ويبدون طاعة شديدة إلى شيخ العشيرة ويخضعون إلى اي نوع من الحكومة طالما كانت سلطتها اسلامية وتدعو إلى تطبيق الشريعة والسنة وقد يبدو ان مثل هذه الظاهرة قد تبدو سائدة في بعض شعوب المناطق المجأورة ايضا إلا أن قوة وصلابة النظام العشائري للأكراد واستقلالية وحداته الاجتماعية جعلتهم في حالة مختلفة خاصة لما كانت الحكومات المركزية وتحديدا الدولة العثمانية تستغل وضعهم الاجتماعي وتزيد من ترسيخ الوحدات الاجتماعية اي العشائر وانعزالها عن بعض وقطع الصلة بينهم سواء من خلال سياسية –فرق تسد– أو عن طريق تاليب بعضهم على البعض أو استغلال بعض العشائر ضد البعض في حالة قيام تمرد أو ثورة أو محأولة الخروج عن هيمنة السلطة أو تجأوز حدود النظام الاجتماعي السائد ومن ثم اخضاع الجميع في نهاية المطاف وحصرهم في قوالبهم الاصلية وحدودهم الطبيعية ومما ساعد هذا النمط من التركيبة الاجتماعية لنظام الكردي هو تداخله وتفاعله مع عامل الدين من خلال راس أو زعامة هذه التركيبة المتمثلة في شيخ العشيرة .[2]

ثانيا : الاسباب السياسية : بدات المشكلة الكردية بشكل جلي عند اصتدام الدولتين الصفوية الشيعية والعثمانية السنية عام 1514 في معركة جلديران، التي كانت كبيرة وغير حاسمة كان من نتائجها تقسيم كردستان عمليا بين الدولتين الصفوية والعثمانية، فقد كانت كردستان تسود فيها امارات مستقلة مشغولة بتنظيم شؤوونها الداخلية . تغيرات مخططات الاكردا لمستقبلهم وصارو يتطلعون للأنفصال عن كل الدول التي يعيشون فيها واقامة دولة كردية كبري تقوم على وحدة العرق الكردي وليس على اي رابطة أخرى،

[1]– ابراهيم سعد الدين، مستقبل المجتمع والدولة في الوطن العربي، عمان، منتدى الفكر العربي، 1988، ص49.

[2]– صلاح بدر الدين، الاكراد شعبا وقضية، المكتبة التقدمية الكردية، دار الكاتب، لبنان ، ط 2، 1987

ومن ثم الأنفصال [1]عن الخلافة الاسلامية الكبرى القائمة في عصرهم وهي الخلافة العثمانية، ولكن في عام 1555 عقدت الدولتان العثمانية والصفوية اتفاقية ثنائية بين السلطان العثماني سليمان القانوني والشاه طه ماسب عرفت باتفاقية اماسيا بموجبها تم تقسيم كردستان رسميا وتعيين الحدود بين الدولتين مما شكل صفعة لامال الأكراد بالحصول على استقلالهم، والأكراد لهم تاريخ حافل خاصة في اطار الحضارة الاسلامية وكردستان عبارة عن جبال وهضاب ومجموعات بشرية تعييش وفق نظام قبلي صارم تروج فيه مفاهيم الاباء الشجاعة والفروسية ويقوم على نشاط اقتصادي معتمد على الرعي والزراعة [2]. منذ زمن طويل والأكراد يحلمون بوطن قومي يجمع شتاتهم ويلم شملهم فاللغة والتقاليد والتاريخ وغيرها من المظاهر الاثنية تجعل الأكراد يرغبون بتاسيس دولتهم الخاصة بهم ولم تقبل الدول التي توجد فيها اقلية كردية بذلك سواء في تركيا أو العراق أو سوريا أو إيران لكنه وبعد حرب الخليج الثانية عام 1991 اصبح لأكراد العراق وضعا خاصا بهم استطاع وان يحققو ملاذ أمن بعد الغزو الامريكي للعراق [3].

القضية الكردية تمركزت على 3 محأور اساسية هي : [4]

1- وجود امة كردية لها شخصيتها القومية ولها وطن كردي خاص بها .

2- عدم وجود كيان لهذه القومية الكردية يستطيع ان يوحدها وان يحقق اهدافها .

3- ان هذه القومية مجزاة إلى عدة اجزاء حسب اماكن تواجدها مما نما لديهم شعور التجزاة لوطنهم القومي (كردستان) لذلك فان المشكلة الكردية التي يقاتلون من أجلها تستهدف سيادة ووحدة وحرية وطن الأكراد خاصة وأنهم يعتبرون رابع اكبر مجموعة عرقية فالشرق الأوسط ومن أكثر الاقليات عددا في العالم.

ان اسباب عدم الاستقرار المتعلقة بالعوامل الاجتماعية وفق اعتقادنا تتمركز فيما يلي [5] :

1- ان المجتمع الكردي الممزق بين عدة كيانات سياسية يجد نفسه ومن الناحية النفسية هو مجتمع دوني لكونه بالتعداد البشري يفوق كثير من التعداد البشري لبعض الدول وبالتالي كان السؤال يتبادر إلى ذهن كل كردي لماذا الكرد محرومون من ذلك ؟

---

[1]- خصباك شاكر، الكرد والمسالة الكردية، المؤسسة العربية لدراسات والنشر، بيروت ، 1973، ص30.

[2]- عصام البرزنجي، مبادئ واحكام القانون الادراي، جامعة بغداد كلية القانون، 1993، ص43.

[3]- فايز عبد الله العساف، المرجع السابق، ص66

[4]- المرجع نفسه، ص66

[5]- المرجع نفسه، ص67

2- ان المجتمع الكردي الممزق بين عدة دول جعل منه مجتمعا تابعا وفي هذه الحالة يجد الكرد نفسه أنه اقل فئات مجتمع تلك الدولة وهذا يترتب عليه ان يقبل باقل الحقوق لكونه تابعا .

3- ان المجتمع الكردي ينقاد إلى رؤساء العشائر ومعظم هؤلاء ينقصهم الوعي في عالم اليوم الذي يعج بالتناقظات لقد ترتب على هذا كله جعل المجتمع الكردي مكانا خصبا لتدخلات الاجنبية الطامعة وهذه القوة تسعى إلى زيادة فصم عرى حلقات الاجتماعية مع بقية فئات المجتمع العراقي.

اما ما يتعلق بالاسباب السياسية :فوفق اعتقادنا نجد اسباب عدم الاستقرار تتركز فيما يلي[1]:

1- ان الأكراد غير موحدين سياسيا من الناحية العقلية فهناك فئات تعيش براحة في كنف بعض الدول تسيطر على اقليم كردستان موطن الكرد الاساسي فهذا يروق لها .في حين ان البعض الأخر محروم وما له من سبيل الا الثورة .

2- ان الزعامة الكردية منشقة على نفسها وهذا دليله الاقتتال الذي دار ولا يزال كالحرب الباردة بين الاحزاب الكردية .

3- ان الدول التي يخضع لها اقليم كردستان لن تعما على مساعدة الكرد في اقامة دولة لأن ذلك يؤدي إلى التحاق الاجزاء التي تسيطر عليها إلى الدولة الجديدة وهذا يعني التخلي عن تلك الاجزاء وبالتالي تحرم من خيراتها فضلا على اعتبار ذلك ان حصل تفريط في منطقة مصالح يوما ما كانت تخضع لسيادتها.

المطلب الثاني: المطالب الأنفصالية للأكراد وتهديد وحدة المجتمع والدولة عبر محطاته التاريخية .

الفرع الأول: الثورات الكردية في الحقبة الملكية:

1- الثورات الكردية ما قبل الإستقلال: خضع العراق إلى الاحتلال والأنتداب البريطاني منذ عام (1914-1932) وسجل تاريخه العديد من الاحداث والمتغيرات السياسية والعسكرية والاقتصادية التي انعكست بدورها على وضع الأكرادوتطلعاتهم نحو الاستقلال وتحقيق الاهداف التي يناضلون من أجلها وتحقيق استقرار العراق كما ان الاحتلال والأنتداب البريطاني كان يخطط من الاستفادة من الاختلاف القومي والطائفي في العراق من أجل احكام سيكرتها على الوضع السياسي وكانت المشكلة الكردية احدى تلك المحأولات التي وضعها الاحتلال والأنتداب البريطاني في خطته السياسية والعسكرية ومن هذا المنطلق فاننا سنتنأول هذا الموضوع عبر عنصرين وهما:

[1]- فايز عبد الله العساف، المرجع السابق، ص67.

أ- **مرحلة الاحتلال البريطاني 1918-1921** : لاشك ان العراق حظي باهتمام الحكومة البريطانية منذ بداية القرن العشرين للعديد من الاسباب السياسية والاقتصادية وحتى الجغرافية والتي تنسجم وسياسية بريطانيا الاستعمارية في تلك الفترة وخلال احتلالها للعراق عام 1914 كان من أولى اجرائاتها تأجيج الخلافات الطائفية والقومية انطلاقا من المفهوم (فرق تسد) لذلك عمدت على اثارت المشاعر القومية لدى الأكراد من أجل تاسيس دولة خاصة بهم لذلك فالاحتلال البريكاني عمد على تاجيج المشكلة الكردية التي جعلت الأكراد يطالبون بالحكم الذاتي تارتا ويلوحون بالاستقلال تارة أخرى الحقيقة الواضحة ان هدف الاحتلال في ذلك هو ترسيخ نفوذه ليس أكثر على حساب هذه المشاكل والثورات وبهذا السياق وبدعم من تركيا شهدت المنطقة ثورات كردية في ديار بكر عام 1917 وسليمانية عام 1918-1919 والتي كانت هدفها مواجهة الاحتلال البريطاني بعدا ان نقض وعوده باقامة دولة كردية مستقلة في ضوء معاهدة سيفر[1]. ان بريطانيا كعادة اي محتل تستعمل العصا الغليظة اتجاه سكان الاراضي التي تحتلها وكذلك صنوف العذاب والعنف اتجاه المدنيين وذلك محأولة منها ارهاب السكان والنخي في تلك المناطق مما يسهل عليها في نهاية الامر بسط نفوذها والامساك بالامور واذعان السكان لقوة المحتل[2] .

ب- **مرحلة الأنتداب البريطاني** : في هذه المرحلة شهد العراق تطورا كبيرا في وضعه السياسي حينما اعلنت عصبة الامم في 1921 وضع العراق تحت الأنتداب البريطاني وتنصيب الامير فيصل بن الشريف حسين ملكًا على العراق بعد استفتاء شعبي وفي هذه الاثناء نهاية1921 ومطلع عام 1922 شهدت المناطق الشمالية ثورة كردية عارمة تطالب بحقوقها وعودة الشيخ محمود الحفيد مما دعا إلى صدور بيان بريطاني عراقي بشان الحكم الذاتي للأكراد واعترفت الحكومة العراقية وسلطة الأنتداب البريطاني بحقوق الأكراد بإقامة كيان لهم ضمن العراق حيث صدر بيان بذلك جاء فيه ان حكومة بريطانيا وحكومة العراق تعترفان بحق الأكراد المتواجدين داخل حدود العراق باقامة حكومة لهم كما دعا القوى الكردية للتفأوض من أجل تنفيذ ذلك وفعلا اعلن عن تشكيل الحكومة الكردية في 1923/1/1 واصبح الشيخ محمود الحفيد رئيسا لها والسليمانية عاصمة لها وشرع الدستور وعين الوزراء ومسؤولي المناطق واجهزة الشرطة والموظفين، وكان تركيزه في الحكم على المطالبة بالحرية والعدالة وتم تأسيس جمعية كردستان واصدار صحيفة باللغات الكردية والعربية والتركية والفارسية، لقد كان الشيخ محمود

---

[1]- مظهر كمال كردستان في سنوات الحرب العالمية الاولى، ترجمة محمد الملا عبد الكريم، مطبعة المجمع العلمي الكردي، بغداد، 1977، ص310.

[2]- فايز عبد الله العساف، المرجع السابق، ص80.

الحفيد يطالب بولاية الموصل كلها كحق قانوني اقرته عصبة الامم وكان على خلاف شديد مع المستشارين البريطانيين في الادارة الكردية وذالكلأنه كان يمارس دوره الوطني واضعاف نفوذهم الامر الذي ادى إلى تعرض المنطقة وخاصة في النصف الأول من عام 1923 إلى اشتباكات مسلحة بين فصائل الشيخ محمود والقوات البريطانية لتحسم لصالح قوات الاحتلال البريطاني بعد ان استخدم كافة أنواع الاسلحة بما فيها الطائرات بدعم واسناد من قوات حكومية عراقية استمرت لغاية 1924 باحلال مدينة السليمانية، ولجاء الشيخ محمود إلى الحدود العراقية الإيرانية ليمارس نشاطه المسلح من هناك ورغم عدم انقطاع الاتصالات بين الحكومة العراقية والشيخ محمود الا أنها لم تجد نفعا[1]، من جانب اخر استخدمت سلطة الاحتلال البريطاني سياسة اجبرت العراق للتصديق على معاهدة الأنتداب وهذا ما حدت عام 1926 إلا ان مجلس النواب العراقي عارضها فأعادت بريطانيا الشيخ محمود الحفيد إلى الشمال وذالك لتثير المشاكل امام الحكومة العراقية وتضغط عليها باتجاه الموافقة كما اجبرت العراق على إدخال عضوين كرديين لأول مرة في مجلس الأعيان الذي كان تعداده في تلك الفترة عشرين شخصا وعينت اربعة عشر نائبا كرديا في مجلس النواب كما أدخلت وزيرين كرديين في الحكومة العراقية وشجعت على استخدام اللغة الكردية في الدراسة والمخاطبة في المناطق الكردية وبموجب هذه السياسة البريطانية اضطر رئيس الوزراء العراقي في عام 1926 ان يعلن امام البرلمان العراقي بأنه ينبغي منح الأكراد حقوقهم ويجب ان يكون الاشخاص المسؤولين منهم وينبغي ان تصبح لغة الأكراد لغة الامم الرسمية وعلى تعلمها في المدارس ونتيجة ذلك ظلت بريطانيا تستخدم ورقة الأكراد للضغط على الحكومة العراقية خاصة حين استعد العراق لدخول عصبة الامم[2]. وهكذا وصل الاحتلال البريطاني سياسته في استخدام القضية الكردية والشيخ محمود للضغط على الحكومة العراقية ولتقديم تنازلات الواحدة تلو الأخرى خاصة تلك التي دعت فيها الشيخ محمود لمطالبة الحكومة العراقية بأن تترك له إدارة شؤون المنطقة الواقعة بين زاخو في أقصى الشمال العراقي وخانقين في شرق العراق إلى الجنوب والتي يطلق عليها اقليم كردستان حاليا، وأن تكون المنطقة مستقلة وتحت الأنتداب الأنجليزي والهدف من ذلك التوقيع على معاهدة جديدة في عام 1930 ليكون العراق قاعدة بريطانيةلمدة 25 عاما مما إضطر الحكومة العراقية مرة أخرى إلى قبول التوقيع على المعاهدة الجديدة في عام 1930 توصلت الحكومة العراقية إلى اتفاق مع الحكومة البريطانية من شأنه أن ينهي إنتدابها على البلاد، بموجب هذا الاتفاق ضمن البريطانيون تواجدهم العسكري والسياسي في العراق

[1]– فايز عبد الله العساف، المرجع السابق ، ص96.

[2]– لونكريك، العراق الحديث، ترجمة سليم طه التكريتكي، مطبعة جسام، بغداد ج1، 1988، ص102.

ولوقت طويل ينتهي عام 1955 في المقابل أعرب البريطانيون عن استعدادهم لدعم منح العراق استقلالهم وقبولهم عضوا في عصبة الامم في عام 1932[1]. الاتفاقية لم تحضى بتاييد قطاعات واسعة من الشعب العراقي والتي ابدت معارضتها للاتفاقية . الأكراد من جانبهم لم يستقبلوا الاتفاق بالرضى والقبول معتقدين أنها لم تؤمن لهم ما وعد البريطانيون سابقا لهم، وراجع بعضهم عصبة الامم محتجا المعارضة العراقية ضد الإتفاقية اتخذت شكل تضاهرات في مدن عراقية عديدة وكان لها تاثيرها ايضا في مدن شمال العراق. وفي 6ايلول 1930اتخذت الحكومة العراقية اجراءاتها لسيطرة ولكن كان هناك قلق في ان يستغل الشيخ محمود الحالة وينفذ اعمال مسلحة جديدة لهذا تم ابلاغه من قبل وزير الداخلية بضرورة عدم الأنجرار وراء الاحداث وان يستمر ملتزما بما تم الاتفاق عليه عام 1927. لم يلتزم الشيخ بتعهداته ودخل الاراضي العراقية قادما من إيران ومعه اعداد من المسلحين وبدا يحرض على العصيان في منطقة شهربازار مطالبا المندوب السامي ان تترك الحكومة العراقية المنطقة من زاخو إلى خانقين وانشاء حكومة كردية تحت الأنتداب البريطاني، الحكومة العراقية والمندوب السامي البريطاني سرعان ما ردو على المطالب هذه بان يترك الشيخ اراضي العراق والإتزام بما وعد به سابقا، لم يلتفت الشيخ لهذه التحذيرات لما نجم عنه شن حملة عسكرية تاديبية ضدهم وهكذا من جديد نفذت القوات البريطانية عملية عسكرية جديدة مستندة في ذلك إلى معاهدة 1922 بعد سلسلة من المعارك امتدت من 4تشرين الثاني 1930 ولغاية 13 مارس 1931، إذ إنتهت بستسلام شيخ محمود مع قبولة العيش منفيا عن موطنه ولك هذه المرة ليكن بغداد ولحين وفاته منهيا بذالك صفحة من تاريخ طالب الأكراد خلاله أن تشكل لهم شكل من اشكال الادارة الذاتية أو شكل من اشكال الدولة .

2- الثورات الكردية ما بعد الاستقلال :

كان هدف العراق أول واخرا تحقيق الاستقرار السياسي والوحدة المجتمعية بينها وبين الأكرادومن الملاحظ ان وضع الأكراد قد شهد استقرارا نسبيا منذ عام 1945 إلى غاية انتهاء الحقبة الملكية في 1958 لذلك سنوضح تلك الاحداث والتفاصيل في مرحلتين :

أ-**المرحلة الأولى 1932-1946:** تمتد هذه المرحلة من عام استقلال العراق عام 1932وحتى عام 1946 وفيه تاسست أول جمهورية كردية في منطقة مهاباد في شمال إيران فانتقل ما يقارب عشرة الاف كردي بالأنتقال إلى مهاباد على راسهم مصطفى البرزاني وفي هذه المرحلة التي بدأت من عام 1932 أمن الملك فيصل اسقلال بلاده واصبح العراق دولة مستقلة عضوا في عصبة الامم وقد وافق العراق في

[1]- فايز عبد الله العساف، المرجع السابق، ص81 .

ان يضمن حصول رعياه الأخرى من غير العرب على حقوقهم الاجتماعية والثقافية بتصفهم. من مواطيني الدولة حالهم حال غيرهم من سكان البلاد الايام الاخيرة من حكم فيصل شهدت عصيان ثوريين من شمال العراق ومطالبتهم بحقوق سياسية منها حقهم في الادارة الذاتية لمناطق سكناهم الجديدة قابلته الحكومة العراقية بحملة عسكرية قادها الزعيم بكر صدقي وهو من الضباط الأكراد المعروفين بكفاءتهم العسكرية لقد واجه العراق حملة دولية ضده بما تعهد الالتزام به بصدد الاقليات[1]. توفي الملك فيصل عام 1933 وخالفه ولده الملك غازي واتخذ من زميل دراسته في الكلية العسكرية الملازم فؤاد عارف مرافقا له الذي كان من العائلات الكردية المعروفة عهد الملك غازي كان مليء بالاحداث اهمها الأنقلاب العسكري الذي قاده بكر صدقي سنة 1936 .اصبح بكر صدقي القائد النافذ، في العراق ولحين قام بعض ضباط العرب واخرين من اصول كردية ايضا باغتياله عام 1937 [2]. لقد سعت الحكومة العراقية إلى تهدئة الموقف مع الأكراد كلما شعرت بوجود توتر يوفضي إلى الاقتتال حتى أنها بذلت جهودا نحو احلال السلام[3]. حقيقة ان شبح القتال لم تختفي تماما ولهذا فان ما حصل من تمرد وعصيان لفت انتباه الحكومة نحو الاحساس بالحاجة لعمل استرضائي للأكراد من هما اخذت الحكومة تفكر في اعادة تنضيم الادارة في المناطق الشمالية واستنادا لهذا البرنامج ارسل رئيس الوزراء وزيره المعني ماجد مصطفى لزيارة المراكز الكردية ويعجل بتوزيع الحبوب الرخيصة الثمن وتوزيعها للقرى الكردية في شهر كانون الأول ظهرت موجات أخرى من عدم الاستقرار والاضطرابات مع مطالب جديدة من الملا بان تلتزم حكومة الباججي بتنفيذ الوعود التي وعدت بها حكومة النوري باشا للمنطقة قبيل تقديم استقالتها بما في ذلك اطلاق صراح جميع سجناء الأكراد وتعين مندوب كردي له سلطات واسعة في بغداد وتقديم قرض زراعي له بمبلغ 140 الف دينار استمر وضع الشح في الحبوب[4]. وقد كان الملا مصطفى قد بعث أكثر من رسالة إلى الحكومة البريطانية يدعوهم فيها للوقوف بجانبه ضد الحكومة العراقية وكان الرد دائما بان من مصلحته ومصلحة شعبه الوقوف إلى جانب الحكومة والتخلي عن ممارسة العنف الا أنه اشعل نار ثورة عام 1943، في كردستان العراق الامر الذ ي ادى بالحكومة العراقية ان تصنع سياسة توفيقية في كردستان في نهاية عام 1944 ، ان سياسة التوفيق التي ارادت حكومة حمدي الباججي تنفيذها استندت

[1]– جلال الطالباني، كردستان والحركة الكردية القومية، دار الطليعة لطباعة والنشر، بيروت، 1970 ص48.

[2]– صفوة نجدة فتحي، ، العراق في مذكرات الديبلوماسيين الاجانب، صيدا المكتبة العصرية، العراق، 1969 ص291.

[3]– احمد كمال مظهر، صفحات من تاريخ العراق القديم، بغداد، الطبعة الثانية، 1987، ص123.

[4]– المرجع نفسه، ص310.

إلى ارسال الحبوب والقماش إلى كردستان والتخطيط إلى تحسينات اجتماعية وضمانات عفو عن البرزاني الذي كان قد اشترك في عصيان1944 ، في الواقع عادت سنوات الحرب على العراقيين كلهم باثار قاسية وسلبة مم ادى إلى الحكومات العراقية إلى تنفيذ نظام البطاقة التموينية في توزيع الاحتياجات على المواطنين .

ومن نتائج احداث كردستان عام 1945 ان جعلت الأكراد ينظرون إلى بريطنيا بوصفها عدوا بينما كانو يتطلعون إلى المساعدة الروسية.

ب- المرحلة الثانية 1947-1958 : خلال المدة 1945-1958 عاد الهدوء إلى شمال البلاد ولم تشهد المنطقة الكردية اي احداث تذكر وقد تولى أكثر من وزير كردي مناصب رفيعة في الحكومات العراقية المتعاقبة وابرز نموذج هو السعيد قزاز[1]. عرف العراق في هذه الفترة نشاطات ومشاريع واسعة وتعأونية مع جيرأنها الاتراك والإيرانيين مثل تشكيل حلف بغداد وبناء سدود مائية لأجل منح المنطقة الكردية ايضا فرصتها في تحسين الأنتاج الزراعي على مستوى الأنشطة السياسية والاجتماعية شهدت هذه المرحلة ان قاتل الأكراد بحماسة إلى جانب اخوأنهم العرب في حرب 1948 إلى جانب فلسطين كما ان الكثير من الكرد قد تسنى لهم تكوين احزابهم السياسية منها الحزب الديمقراطي الكردستاني كما انتمى الكثير من الأكراد ايضا إلى اخزاب عراقية تجمع العراقية بغض النظر عن انتماءاتهم كما كان لديهم ايضا حضورا في الاحزاب العربية باختصار ان انتماء الأكراد لهذه الاحزاب لم يرافقهم مطالب خاصة بمناطقهم بقدر ما كانو يمثلون جزء من الحالة الاجتماعية والسياسية العراقية في 11 شباط 1958تم الاعلأن عن اقامة الاتحاد العربي بين العراق والاردن طبعا بعض الأكراد كان لديه مواقفه ومخأوفه من هكذا اشكال للوحدة بين البلاد العربية [2]. اقيم حفل على شرف الاتحاد في السليمانية وقد تم مقاطعته من طرف العديد ممن تم دعوته فالمندوبون الكرد الحاضرون وافقو على ان حياتهم في العراق، افضل مما هي عليه اشقاءهم في تركيا وفارس لكنهم يقولون أنهم ليسو عرب والاعلأن عن الاتحاد لم يتطرق لهم. ردود الفعل لدى الأكراد كانت مفاجئة حيث يرى نائب متصرف السليمانية فوزي صائب وهو كردي يرى أنه من مصلحة البريطانيين والامريكين تعزيز علاقاتهم مع الأكراد جيدا والذين هم يثقون بهم أكثر من ثقتهم مع العرب حيث قامت الحكومة العراقية بتهدئة الأكراد عبر اعلأن رسمي وان تشن جملة ناشطة

[1]- فايز عبد الله العساف، المرجع السابق، ص 82.

[2]- ابراهيم سعد الدين، مستقبل المجتمع والدولة في الوطن العربي، منتدى الفكر العربي، عمان، 1988 ، ص228

بشأن المنافع التي ستتحقق جراء بناء السد والطرق... الخ [1]. في مارس عام 1958 تم تكليف رجل القصر احمد مختار بابان ليكون رئيسا للوزراء في العراق وتعد هذه الوزارة 58من الوزارات التي شهدها العهد الملكي ويعد بابان أول شخصية كردية تتولى مثل هذا المنصب [2]. إن الفترة الممتدة بين الاعوام 1947 -1958 اتخذ النظال الكردي اشكالا سياسية من أجل تقرير المصير حيث نشط بين أكراد العراق ثلاثة احزاب:الديقراطي الكردستاني والشيوعي العراقي والوطني الديقراطي .الأول كان كرديا والثاني والثالث فهما خليط من عرب وأكراد حيث كانت هذه الاحزاب تتفأوت في تاييد مطالب الأكراد القومية وتؤكد على التضأمن العربي الكردي في مواجهة الاستعمار والاقطاع [3].

الفرع الثاني:الحركة الكردية والاستقرار في الحقب الجمهورية.

شهدت الثورات الكردية تطورات كبيرة ومتسارعة منذ قيام ثورة 14 يوليو 1958 حيث دخل العراق مرحلة جديدة تمثلت بتحول نظام الحكم من ملكي إلى جمهوري وكان البيان الأول لجميع عهود الحقب الجمهوري يتضمن اشارة ثورية وجدية لحل المشكلة الكردية تعقبها لقاءات ومفاوضات بين الحكومات العراقية والقيادات الكردية لتنتهي باتفاقات قد تكون مرضية للحكومة من جهة وللجانب الكردي من جهة أخرى أو قد تكون مرضية لطريفين مما يودي إلى نشوب الاقتتال من جانب اخر

1-الحراك الكردي وجمهورية الأنقلابيين (جمهورية قاسم والاخوين)

2-الحراك الكردي وجمهورية البعثيين .

1- الثورات الكردية في جمهورية الأنقلابيين(قاسم والأخرين)

أ- **جمهورية الأنقلاب الأول 1958-1963:** في 14، جويلية 1958 قاد اللواء عبد الكريم قاسم انقلابا أطاح بالنظام الملكي العراقي وكان الأنقلاب ذات توجهات اشتراكية، يرى الزعماء الجدد أن القضية الكردية جزء من الحركة الوطنية في العراق إذ شاركت العناصر الكردية المثقفة في التخطيط للأنقلاب لذلك فأنه لدى تعين مجلس السيادة الثلاثي على اثر الأنقلاب كان احد اركأنه العقيد خالد النقشبندي ممثل الأكراد، كما مثل الأكراد وزيرا واحدا من أصل عشرة وزراء ضمتهم الوزارة الأولى للأنقلاب إضافة إلى تعيين ضابط كردي عضوا في المحكمة العسكرية العليا ونص الدستور المؤقت في المادة الثالثة أن

[1]- ابراهيم سعد الدين، المرجع السابق، ص 228.

[2]- المرجع نفسه، ص229.

[3]- المرجع نفسه، ص 229.

..

الأكراد والعرب شركاء في هذا الوطن ويقر هذا الدستور حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية وهي سابقة تعد الأولى في تاريخ الأكراد الذين احتلو مناصب عليا في الدولة وعدا الملا مصطفى البرزاني إلى العراق حيث استقبلته الحكومة العراقية واعضاء الحزب الشيوعي العراقي استقبال الفاتحين في 5 اكتوبر 1958 فاعطي مسكن في أحد القصور الملكية التي كان يسكنها النوري السعيد والامير عبد الاله الذي كان وصيا على العرش الهاشمي في العراق وخصصت لهم رواتب شهرية عالية وميزات أخرى. [1]. وأمر عبد الكريم قاسم مجلس الاعمار بان يبني مدينة سكنية كاملة اللأكراد العائدين من الاتحاد السوفياتي في ناحية برزان ويصرف لهم الرواتب والمعاشات الشهرية ومكن عبد الكريم قاسم الملا مصطفى البرزاني من استعادة نفوذه بعد 13 عاما وكان قاسم يهدف من ذلك إلى السيطرة على المنطقة الشمالية للعراق دون شن ثورة ضده خاصة بعد ثورة الموصل التي قادها القوميون العرب 1959 فقد ادى ابعاد عبد الكريم قاسم القوميين واعتماده على الشيوعيون والأكراد إلى محأولة الضباط القوميين العرب اطاحته والقضاء عليه ومنها حركة الموصل 8مارس 1959 التي قادها عبد الوهاب الشواف احد الضباط المشاركين في انقلاب 14 جويلية التي استعان عليها القاسم بالشيوعين في الموصل ووالأكراد من انصار البرزاني فقضو عليها وقتل الشواف على يد احد الأكراد ويجمع المؤرخون على ان سرعة تحرك الأكراد الناجمة عن التنسيق والاتصال السريع بين عبد الكريم قاسم والملا البرزاني هو السبب في اخماد هذه المحأولة [2]. وبعد فشل هذه الحادثة مباشرة سمح اللواء عبد الكريم قاسم أتباع الملا مصطفى البرزاني من العودة من الاتحاد السوفيتي إلى العراق ، وخلال الاحتفلات بعيد الأنقلاب 14 جويلية 1959 الذي كان يصادف أهمية دينية خاصة للعراق، جرت اصطدامات دموية في وسط العراق وجنوبيه وفي كركوك حيث اتخذت ابعادا أوسع وذهب ضحيتها 79 قتيلا معضمهم. من التركمان وقد اثارت هذه الاحداث الزعيم عبد الكريم قاسم فالقى كلمة في كنيسة مار يوسف في 19جويلية 1959 هاجم فيها اعمال العنف التي ارتكبت في كركوك ومدن أخرى ثم عقد مؤتمرا صحفي في 29 جويلية تحدث فيه عن الجرائم التي ارتكبت واشار من طرف خفي إلى ان الشيوعيين هم الذين ارتكبوها [3]. وبعد هذه الاحداث توطدت علاقات الملا مصطفى البرزاني بالزعيم عبد الكريم قاسم مما شجع الزعيم الكردي على تقديم طلب رسمي لاشهار الحزب الديموقراطي

[1]– الطالباني جلال، كردستان والحركة القومية الكردية، دار الطليعة لطباعة والنشر، بيروت، 1970، ص32.

[2]– المرجع نفسه، ص، 32.

[3]– المرجع نفسه، ص، 32.

الكردستاني "بارتي ديموقراطي كردستان"في 9يناير 1960 وقد اقرت وزارة الداخلية الطلب واعلن الحرب في 9 فبراير 1960و كان برنامجه في مجمله يسير على الخطوط الماركسية اللينية ونص[1]:

في مادته الثانية : ان الحزب ديموقراطي ثوري مثل مصالح الفلاحيين والكسبة والحرفيين والمثقفين في كردستان العراق.

ونصت المادة الثالثة : ان الحزب ينتفع في نضاله السياسي وفي تحليلاته الاجتماعية من النظرية العلمية الماركسية اللينية.

وفي المادة الرابعة : ان الحزب يناضل من أجل صيانة الجمهورية العراقية وتوسيع اتجاهها الديموقراطي وتعميقه.

كما نص البرنامج على توطيد علاقات الاخوة والصداقة مع الحزب الشيوعي العراقي والحزب الوطني الديقراطي والمنظمات الديمقراطية في العراق ويناضل الحزب من أجل حصول الشعب الكردي على حق التمثيل والتوظيف في جميع مرافق الدولة بما يتلائم مع تعداد الأكراد في العراق [2].

ونصت المادة 23 :على ان الحزب يساند نضال الشعب الكردي في مختلف اجزاء كرددستان لتحرر من الاستعمار والرجعية وقد رفضت وزارة الداخلية العراقية هذه المادة ورفعتها من برنامج الحزب وقد عمل الحزب بنجاح على بث الدعوة القومية بين الأكراد في غضون العلاقات الحسنة بين الملا البرزاني وعبد الكريم قاسم الا ان شعر العسل لم يدم طويلا [3].

عندئذ رأى عبد الكريم قاسم ان الحزب الكردي يشكل عقبة بطريق حكمه الفردي وبدا يطارد قادته ويعتقل اعضائه واغلق صحيفته "خه بات" في مارس 1991 بتهمة نشرها مقالا ناقشت فيه مادتين الثانية والثالثة من الدستور المؤقت وقد ادت هذه الاجرات إلى انحصار نشاط الحزب في الشمال فقط مع تصاعد مقأومته اذ اعلن البرزاني منطقة كردستان دولة كردية مستقلة [4]. وفي جويلية 1961 بلغ التوتر ذروته بين الأكراد وعبد الكريم قاسم فتوجه الجيش العراقي لضرب التجمع الكردي المسلح في المنطقة الشمالية الذي يقأوم سياسة الحكومة وحأول البرزاني تخفيف حدة التوتر والحيلولة دون الوصل إلى تصادم

---

[1]– الطالباني جلال، المرجع السابق، ص، 32.

[2]– الدرة محمود، القضية الكردية، دار الطلعية بيروت، 1966، ص307.

[3]– المرجع نفسه، ص307.

[4]– المرجع نفسه، ص 308.

مسلح اذ قدم الحزب الكردستاني مذكرة إلى عبد الكريم قاسم في 20 جويلية 1991 عرض فيها الاهمال الذي تعانيه المنطقة الكردية وقدم مطالب الحزب والأكراد من الحكومة في 13 نقطة تتلخص كما يلي[1]:

– سحب قوات الجيش العراقي التي ارسلت إلى كردستان وعدم اجراء اي تحركات عسكرية غير عادية في غير الاماكن المعتادة لها في السنين السابقة.

- سحب الموظفين العموميين الذين لهم دور بارز في الحوادث الاخيرة ومحاكمتهم .
- اعادة الموظفين المبعدين من كردستان إلى اماكنهم السابقة وتعيين قيادات من الأكراد المخلصينفي الوظائف الرئيسية .
- تطبيق المادة الثالثة من الدستور تطبيقا كاملا .
- تطهير جهاز الحكومة من العناصر المعادية لروح انقلاب 14 جويلية التحررية .
- اطلاق الحريات الديقراطية لشعب وسرعة تحويل البلاد بين النظام الديقراطي.
- تنفيذ مقررات مؤتمر المعلمين الأكراد لسنة 1960وتطوير الثقافة الكردية.
- جعل اللغة الكردية لغة رسمية في حميع الدوائر الرسمية في كردستان .
- ازالة اثار التفرقة العنصرية المتبعة في حق الأكراد ومعاقبة الداعيين اليها بين ابناء شعب العراق الواحد .
- اطلاق زراعة التبغ في الاماكن صالحة للزراعة .
- تعديل قانون ضريبة الارض بما يرفع العباء على كاهل الفلاحيين .
- انشاء مشروعات في كردستان بما يقضي على البطالة المتفشية .
- القضاء على الغلاء الفاحش والضرب على ايدي المتاجرين باقوات الشعب .
- ويلاحظ ان المطالب الواردة في المذكرة هي نفسها الواردة في مذكرات سابقة تقدم بها الأكراد خلال مراحل كفاحهم المستمرة وبتحليل المذكرة فان 40 بالمئة منهم مطالب اصلاح سياسي و20 بالمئة مطالب قومية فيما يتعلق باللغة ووضع الأكراد في العراق ثم 40 بالمئة مطالب اصلاح اقتصادي واجتماعي يتعلق بالأكراد نفسهم .

ولم يستجب عبد الكريم قاسم لما جاء في المذكرة ودائب على تعزيز الحشود العسكرية في المناطق الشمالية بهدف القضاء على الحركة الكردية [2]. وفي مواجهة ذلك اشتعلت الثورة الكردية في كل ارجاء

[1]– الدرة محمود، المرجع السابق، ص308.

[2]– المرجع نفسه، ص308.

كردستان العراق وانظم اليها العديد من كبار الاقطاعيين والاغوات الذين كانو قد فروا إلى إيران بعد انقلاب جويلية 1958 واحتلت عناصر كردية من البشمركة اي الفدائيين سد دربندخان وحرض قادة الأكراد القبائل الموالية لهم ضد القبائل الموالية للحكومة واعلن الحزب الديقراطي الكردستاني الاضراب العام في المنطقة الشمالية في 6 سبتمبر 1961فتعطلت الاسواق والمصانع وبذلك عاشت كردستان العراق في فوضى سياسية وعسكرية اجبرت الحكومة على التدخل بالقوات المسلحة التي بداتبتوجيه ضرباتها إلى قطاعات عديدة من مناطق الأكراد بدا من 9 سبتمبر 1961 حين اشتعل القتال واستمر حوالي 17 شهرا متصلا حينا ومتقطعا احيانا حتى سقوط حكم عبد الكريم قاسم في 8 فيفري 1963 [1]

ب- جمهورية الأنقلاب الثاني(1958-1968): انقلاب 8 فيفري 1963 نجح انقلاب الجبهة القومية في العراق المكونة من التحالف القومي والبعثيين القومين برئاسة المشير عبد السلام عارف الذي استولى على الحكم وقبض على اقطاب الحكم السابقين فشكل لهم محكمة عسكرية ادانتهم واعدم عبد الكريم قاسم وتولى عبد السلام عارف رئاسة الجمهورية ممثلا تيار التحالف القومي وتولى احمد حسن البكر رئاسة الوزارة ممثلا تيار البعثيين القومين ولم يكن تحالفهما تحالفا استراتيجا وانما كان تحالفا تكتيكيا الهدف منه هو القفز إلى السلطة لذلك بدا كل من التيارين يعمل على تحقيق مصالحه منذ اللحظة الأولى لنجاح الأنقلاب فمن الجانب البعثي انطلق ما يسمى بالحرس القومي وهو ميليشيات عسكرية بعثية دموية تمارس عملها في الشارع العراقي ونفذت اعدامات بالجملة شملت الشيوعيينوانصار عبد الكريم قاسم وكل من يشتبه في عدم ترحيبه بالنظام الجديد فضلا عن مصادرة ممتلكاتهم في الوقت عينه كانت الجبهة القومية ترصد تلك الاجراءات وهي غير راضية عن ما يحدث ووجهة ضربتها في 18 نوفمبر 1993 للقبض على البعثيين والمتعاطفين معهم ووضع احمد حسن البكر في معتقل عسكري وانفرد عبد السلام عارف بالسلطة بعد 19 اشهر من الأنقلاب وشكلت حكومة جديدة في 20 نوفمبر 1963 ضمت ضباطا من البعثيين المعتدلين والناصريين المستقلين [2]. وقد شهد عام 1963بداية جديدة لتطور المسالة الكردية اذ ضهرت معسكرات تدريب البشمركة الأكراد سواء في إيران أو في كردستان العراق وتدفق الخبراء لتولي مسؤولية التدريب وتدفقت اسلحة جديدة لم يكن يعرفها الأكراد من قبل مثل المدافع المضادة لطائرات في الوقت عينه بدات احداث الصراع الكردي الحكومي في العراق تتصدر الاعلام الغربي وقد سارت الامور

[1]- جلال الطالباني، المرجع السابق، ص20.

[2]- نعمان ماهر الكنعاني، ضوء على شمال العراق، شركة دار الحميدية للطباعة والنشر، بغداد، 1965، ص102.

في العراق في اتجاه قومي بشكل عام وكان هناك احداث مهمة اثرت في مجريات الامور وخصوصا ما يتعلق بالقضية الكردية وهي [1]:

- الاتجاه القومي العراقي إلى الوحدة بين مصر وسوريا والعراق كما سبق الذكر.
- اصدار الحكومة دستورا مؤقتا جديدا في 29 افريل 1964جاء فيه ان الشعب العراقي جزء من الامة العربية هدفه الوحدة العربية الشاملة.
- تنحية البعثيين عن مراكز الحكم في اكتوبر 1964 نظرا إلى عودتهم إلى الأنشطة المشتبه فيها.
- موت الرئيس عبد السلام عارف عام 1966 في حادث طائرته عمودية وتولى مسؤولية الحكم شقيقه عبد الرحمان عارف استمرت الحكومة العراقية على النهج السابق عينه .
- انتهاء الحكم العارفي بانقلاب 17 جويلية 1968 وتولى حزب البعث السلطة .

نص البيان الأول للأنقلاب على تحقيق وحدة الشعب الوطنية بما يتطلب وتعزيز الاخوة العربية الكردية بما يضمن مصالحا القومية ويقوي نظالها المشترك ضد الاستعمار واحترام حقوق الاقليات وتمطينها من المساهمة في الحياة الوطنية. واستجاب الحزب الديمقراطي الكردستاني لهذه المبادرة وارسل برقية تاييد إلى مجلس قيادة الأنقلاب الجديد جاء فيها أنهم ينتظرون من الحكام الجدد خطوات عملية لحل القضية الكردية على اساس الحكم الذاتي الذي يرسي قواعد ازلية للاخوة العربية الكردية. وفي اليوم التالي امر الملا مصطفى البرزاني بايقاف النيران على جميع الجبهات في كردستان كما وصل جلال الطالباني إلى بغداد في 19 فيفري 1963 ممثلا شخصيا لزعيم الكردي لاجراء مفاوضات الصلح التي كانت تهدف إلى ان تعلن حكومة بغداد اعترافها الصريح بحق الأكراد في الحكم الذاتي وان يتم ذلك في مدة اقصاها الأول من مارس 1963[2]. وفي 4 مارس بدات المفاوضات بين حكومة العراق ووفد الأكراد برئاسة جلال الطالباني الذي عرض مطالبه التي كانت تفوق كثيرا المطالب السابق تقديمها إلى حكومة عبد الكريم قاسم اذ ان الأكراد يطالبون بحكم ذاتي متكامل عدا الدفاع والخارجية كما يريدون ان يشتركو في ادارة السياسة العامة لدولة عن طريق نائب الرئيس ويعود ذلك إلى سببين :

---

[1]– المسالة الكردية في العهد الجمهوري .ماخوذة من الرابط

: http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/Akrad/sec042.htm

تاريخ الإطلاع: 3-10-2018 على الساعة: 13.00.

[2]– مسعودالبرزاني، البرزاني والحركة التحررية الكردية، مطبعة وزارة التربية اربيل، ط1، 2002، ص81.

الأول :هو نجاح الأكراد في اثبات وجودهم والسيطرة على معظم اقليم كردستان نتيجة السياسة الخاطئة لعبد الكريم قاسم تجاههم.

الثاني: الدعم المادي والمعنوي الذي تلقاه الأكراد من مصادر خارجية اهمها إيران .

مع الرغبة في إيجاد تفاهم مع الأكراد ارسلت الحكومة في 7 مارس 1963 وفدا شعبيا لمقابلة الملا مصطفى البارزاني وتهيئة الجو لمفاوضات مثمرة واستبدال عبارة الادارة الذاتية بعبارة الحكم الذاتي على ان تتخذ الحكومة عدة اجراءات في هذا المجال .ونجح الوفد في مهمته واصدار مجلس قيادة الأنقلاب في 9 مارس 1963 بيانا يقضي باقرار الحقوق القومية للأكراد على اساس اللامركزية [1]. واعدت الحكومة المشروع القاضي بتقسيم العراق إلى ست محافظات تكون احداهما في شمالي العراق وهي السليمانية وتتكون من الوية اربيل والسليمانية ودهوك .مما يعني خروج مصادر النفط في كركوك من المنطقة الكردية الا ان الملا البارازاني رفض المشروع وقدم مطالب جديدة إلى الحكومة وهي[2]:

- اقامة جيش كردي محلي يشمل وحدات الشرطة .
- يخصص 100/75من عائدات النفط للحكم الذاتي الكردي .
- تضم منطقة كردستان لوائي الموصل وكركوك

ازاء ذلك توقفت المفاوضات لاستحالة تنفيذ المطالب الكردية واصارا الحكومة على الا يتعدى مفهوم اللامركزية الشؤون الادارية وتأجلت المفاوضات مع الأكراد موقتا ريثما تتضح نتائج مفاوضات الوحدة الثلاثية بين مصر وسوريا والعراق ولكي تثبت الحكومة العراقية للأكراد حسن نيتها سمحت بسفر وفد برئاسة جلال الطالباني إلى القاهرة ليقدم مذكرة إلى الوفود المشتركة في مباحثات الوحدة التي بدات في 8 افريل 1963 واحتمع الوفد مع الرئيس الراحل جمال عبد الناصر أولا نظرا لما يبديه من تعاطف مع القضية الكردية لكنه لم يعد بشيء محدد ثم قدم الأكراد إلى الوفود المجتمعة مذكرة جاء فيها :

- اذ بقي العراق من دون تغيير في كيأنه يقتصر مطلب الشعب الكردي في العراق على البيان الصادر عن الجمهورية العراقية في شان الحقوق القومية لشعب الكردي على اساس اللامركزية .
- اذا انضم العراق إلى اتحاد فيديرالي يجب منح الشعب الكردي في العراق حكما ذاتيا بمفهومه المعروف بعيدا عن اي تأويل.

[1]– المسالة الكردية في العهد الجمهوري .ماخوذة من الرابط : تاريخ الاطلاع: 2018/03/20 على الساعة: 00.00
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/Akrad/sec042.htm

[2]– المرجع نفسه.

- اذ اندمج العراق في وحدة كاملة مع دولة عربية أخرى يكون الشعب الكردي في العراق اقليما مرتبطا بالدولة الموحدة على نحو يحقق الغاية من صيانة وجوده وينفي في الوقت نفسه الأنفصال ويضمن تطوير العلاقات الوثيقة بين الشعبين الشقيقين نحو مستقبل افضل[1].

وفي القاهرة وقع ميثاق الدولة الاتحادية في17 افريل 1963 وبعد اسبوع واحد تقدم الوفد الكردي المفأوض إلى الحكومة العراقية في 24 افريل 1963 بمشروع معدل لمفترحاته السابقة اقل تشددا من سابقيه ويتضمن الاتي:

- ان يتضمن الدستور العراقي نصوصا لجهاز تشريعي اعلى للجمهورية ولرئيس الجمهورية والحكومة[2].
- تنظيم الجهاز المختص بممارسة الشعب الكردي لحقوقه القومية في الامور التشريعية والتنفيذية والقضائية في منطقة كردستان[3].
- استقلال منطقة كردستان بماليتها الخاصة المكونة من الموارد المحلية فضلا عن حصتها من الموارد العامة.
- كون نائب رئيس الجمهورية كرديا ينتخبه الأكراد [4].
- تمثيل شعب كردستان في المجلس الوطني العراقي بعدد من النواب يتلائم مع نسبة عدده إلى سكان العراق وتطبيق شرطالنسبة العددية فيما يتعلق بعدد الوزراء والموظفين والجامعات والكليات العسكرية والشرطة [5]

وأبدت الحكومة العراقية استعدادها لقبول بعض المطالب فيما ينعلق باللغة الكردية وفتح مدارس جديدة وجامعة كردية والاصلاح الادراي ولكنها لم تقبل المطالب السكرية والمالية على اساس ان وجود تشكيلات عسكرية كردية وحصول الأكراد على الاستقلال المالي قد يغريأنهم لتفكير في الأنفصال وحيال فشل المفاوضات تصاعد الصراع العسكري مرة أخرى بدا من جويلية 1963 ولكنه اخذ هذه المرة منحى جديدا فقد نجحت الحكومة العراقية في تجنيد القبائل والمشاييخالنأوئيين للبرزاني وهي قبائل الزيباريين وشكلت منهم قوات غير نظامية في الوقت عينه شكلت قوة فرسان صلاح الدين وقوة فرسان خالد بن

---

[1]– المسألة الكردية في العهد الجمهوري، المرجع السابق.

[2]– الدرة محمود ، المرجع السابق، ص181.

[3]– المسألة الكردية في العهد الجمهوري، المرجع السابق.

[4]– المرجع نفسه.

[5]– المرجع نفسه.

الوليد من بعض رجال القبائل العربية في لوء الموصل وسلحتهم تسليحا جيدا لعرقلة اهداف البرزاني وتشتيت قواه داخل منطقة كردستان نفسها كذالك ارسلتسوريا قوات عسكرية لمساندة الحكومة العراقية [1]. أما الأكراد فتدفقت اليهم المعونات العسكرية والماديية من إيران فاستعدت البشمركة لمقأومة قوات الحكومة. وبصدور الدستور المؤقت في اكتوبر 1964 راى الأكراد ان ما ورد فيه يعد انتقاصا للحقوق التي اكتسبها من الدستور المؤقت لأنقلاب 14 جويلية 1958وقدم البرزاني مذكرة إلى الرئيس عبد السلام عارف في 11 اكتوبر 1964 تتضمن مطالب هي :

- حق الشعب الكردي في الحكم الذاتي ضمن جمهورية عراقية دستورية وديمقراطية .
- حل قوات الفرسان صلاح الدين وخالد بن الوليد وتجريدهم من السلاح وتسريحهم .
- في حالة قيام وحدة أو اتحاد بين العراق واي قطر عربي اخر تصبح كردستان اقليما يتمتع بالحقوق عينها التي تتمتع بها اقاليم الوحدة أو الاتحاد ويلتزم بواجباتها نفسها [2]

ورات الحكومة العراقية ان هذه المطالب هي تكرار لموقف كردي متشدد وردت عليها بطلب حل قوات الأنصار الكردية البشمركة واستمرت المباحثات تواجه ضروفا صعبة حتى اصدرت الحكومة العراقية تعديلا لدستور المؤقت في 9 سبتمبر 1965 واصبحت المادة 19 تنص على ان يقر هذا الدستور الحقوق القومية للأكراد ضمن الشعب العراقي في وحدة وطنية متاخية[3]. وكانت النتائج النهائية لهذا الصراع في صالح البرزانيين وتمكنهم من السيطرة على المناطق الجبلية الواعرة لمعرفتهم بالتضاريس التي تحقق الاخفاء أو المنأورات الأمنة والتامين ضد القصف الجوي والمدفعي واتقأنهم لحرب العصابات وتسلحهم باسلحة حديثة ولم تهدا العمليات العسكرية الا في عقب بيان عبد الرحمان البزاز رئيس الحكومة العراقية الصادر في 29 جويلية 1966 والذي اكد فيه استعداد الحكومة لتنفيذ ما جاء في الدستور المؤقت في افريل 1964 وتعديلاته فيما يتعلق بحقوق الأكراد القومية وتنفيذا لذلك صدر قانون المحافضات على اساس اللامركزية في ادارة الشمال بان يكون لكل لواء ولكل قضاء ولكل ناحية شخصية معنوية معترف بها واكد البيان استعداد الحكومة للاعتراف باللغة الكردية وتمثيل الأكراد في المجلس الوطني ومشاركتهم في الوظائف المدنية العامة وان تخصص الحكومة جزا كبيرا من ميزانيتها لاعمار منطقة كردستان كما ابدتا الحكومة انشاء جامعة في السليمانية ووعدت بالاستقلال اللادراي للمناطق

[1]– المسألة الكردية في العهد الجمهوري، المرجع السابق.

[2]– نعمان ماهر الكنعاني، المرجع السابق، ص 103.

[3]– المسالة الكردية في العهد الجمهوري، المرجع السابق.

الكردية مقابل ان يسلم الأكراد سلاحهم [1]. وفي نهاية هذه المرحلة من الجمهورية العراقية الثانية بدا الملا مصطفى البرزاني وكأنه ملك لكردستان غير المتوج اذ اخذ يجيء الرسوم والضرائب والاتأوي ويرهب خصومه وجتذب الشباب الأكراد الذين انخرطو في الحزب الديمقراطي الكردستاني بل حأول ان يضهر بمظهر المحرر لكل العراق فطالب بالديقراطية الكاملة والحياة البرلمانية في كل انحاء العراق وتبنى قضية الاقليات القومية والدينية في العراق وفي 17 جويلية 1968اطاح البعثيون حكم عبد الرحمان عارف في العراق وبداتالمسئلة الكردية مرحلة جديدة [2].

2- المطالب الكردية وجمهورية البعثيين :

سيتتأول هذه الحقبة من خلال فقرتين رئيسيتين هما :

أولا : جمهورية ما قبل احتلال الكويت (1968 – 1991)م: شهدت حقبة ما قبل احتلال الكويت حكمين حكم الرئيس احمد حسن البكر **(1968 – 1979)م** و حكم صدام حسين (1979- 1991) وسنتتأول المطالب الكردية في كلا الحكومتين ونستعرض ذلك فيما يلي:

1. **جمهورية أحمد حسن البكر والأكراد (1968 – 1979)م:** تمكن حزب البعث العربي الاشتراكي من تجميع قواه مستغلا الضعف الذي شهدته أوضاع العراق في ضل حكم الرئيس عبد الرحمان عارف، واستطاعة الإطاحة به في 17 يوليو 1968 بقيادة الرئيس أحمد حسن البكر . واتخذت الحكومة الجديدةقرارات سياسية في مصلحةالأكراد بهدف الحفاظ على وحدة الشعب العراقي، ومواجهة المتغيرات العديد في المنطقة، وتنفيذ أهداف حزب "البعث" ذي الطموحات القومية الواسعة [3]. ففي البيان الأول للثورة الجديدة والذي أذيع صبيحة 17 جويلية1968، كان للمسألة الكردية حضور، إذا ذكر البيان إن الحكام السابقين أهملوا متعمدين الاستقرار والأمن الداخلي فيربوع الوطن .ولم يتقدموا خطوة إيجابية واحدة، لحل القضية الكردية. وأن الثورة عازمة على تحقيق الوحدة الوطنية، وأنهاء مشكلة الشمال، بحكمة ودراية، وبروح طابعها مصلحة الوطن، وضمان أمنه واستقراره ورفاهيته، وصيانة وحدته الوطنية.ثم أعقب ذلك صدور دستور مؤقت جديد بتاريخ 21 سبتمبر 1968، ألغى بموجبه الدستور المؤقت السابق، حيث نصت المادة21، من الباب الثالث على (أن العراقيين متسأوون في حقوق والواجبات، أمام القانون، لا يميز بينهم، بسببالجنس أو العرق أو اللغة أو الدين،

[1]- المسالة الكردية في العهد الجمهوري، المرجع السابق.

[2]- المرجع نفسه.

[3]- عباس فاروق، المرجع السابق، ص49.

ويتعأونون في الحفاظ على كيان الوطن بمن فيهم العرب والأكراد، ويقرر الدستور حقوقهم القومية، ضمن الوحدة العراقية.، واستمر الأكراد في الإجراءات المنأوئة للحكومة. لذلك اندلع قتال عنيف بدأ من أكتوبر 1968 (بعد شبه توقف، منذ يونيو 1966).ولم يكن القتال، هذه المرة، كالمرات السابقةاذ أن الحكومة لم تتمكن من أحكام سيطرتها كاملا على المنطقة الكردية، لأسباب عديدة، منها وعورة المنطقة الجبلية، والمقأومة التي تجابهها من المقاتلين، وقطع الطرق، وغير ذلك.[1] في 1969 تصاعد الاهتمام العالمي بما سمي بالقضية الكردية وقدمت الحركة الكردية مذكرة للأمم المتحدة يشكون فيها ما يسموه بالحرب العنصرية التي يشنها الحكام العراق العرب ضد الشعب الكردي وفي الوقت نفسه كانت الحكومة العراقية تعمل جاهدا على استقرار الوضع وتوفير أفضل السبل للأكراد، وعليه أصدر مجلس قيادة الثورة في 25 تشرين الثاني 1969 قرار رقم 677 القاضي بتشكيل لجنة برئاسة اللواء الركن صالح مهديعماش لمتابعة الأمور المتعلقة بالقضية الكردية رغبة منها في أنهاء القتال، وأعقبته باتخاذ الحكومة عدة إجراءات منها أصدرت العفوا عاما شاملا عن جميع المدنيين والعسكريين الذين اشتركوا في أعمال العنف في شمال العراق[2]، شهد العراق في هذه الفترة معطيات جديدة في بداية هذه المرحلة أهمها انحياز الحكم الجديد إلىالمعسكر الشرقي، مما أشعر الأكراد، إن هذا الأنحياز يأتي علىحساب قضية الكردية، فتغيرت موقفهم تجاه إيران، واستطرادا، نحو الولايات المتحدة الأمريكية، لإمدادهم بحاجتهم، العسكرية والمادية[3]. كذلك تصاعد الخلاف العراقي – الإيراني حول الحدود المشتركة، في شط العرب، وسعى طهران إلى إضعاف الحكومة العراقية، واضطرارها إلى توجيه جهودها نحو الشمال، حيث وجدت إيران ضالتها المنشودة في الأكراد.وكانت الحكومة العراقية تدرك ذلك، فعمدت إلى إجراء بعض الإصلاحات، الدستورية والإدارية. ولكن الأكراد لم يعيروا أهمية لذلك واستمروا في عصيأنهم، إذ كانوا يتحركون هذه المرة بدعم وضغط الإيرانيين شديدين وبشكل واضح . واستمرت المعارك والمواجهات بين الحركة الكردية المدعومة بشكل علني وقوي من إيران وبين القوات الحكومية العراقية [4]. كل هذه العوامل والظروف أدت إلى خشية بغداد من تعاظم الدور الإيراني في

---

[1]– عباس فاروق، المرجع السابق، ص52.

[2]– عيدي حاجي، الحركة الكردية في العصر الحديث، دار الرازي، بيروت، ط1، 1992، ص 240.

[3]– المرجع نفسه.

[4]– الاكراد في ظل حكم البعث العراقي وحتى نهاية الحرب العراقية، اطلع عليه يوم 22-3-2018 على الساعة 1.00ماخوذ من الرابط

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/Akrad/sec05.doc_cvt.htm

المنطقة وإجهاض الثورة الفتية فقامت الحكومة الإيرانية بعرض المفاوضات مع البارزاني. وفعلا تحقق ذلك بعد عدة لقاءات بين ممثل الحكومة نائب رئيس مجلس قيادة الثورة صدام حسين والملا مصطفى البرزاني . وتوصلت المفاوضات في 10 مارس 1970 إلى توقيع اتفاقية الحكم الذاتي للأكراد بين الحكومة العراقية والملا مصطفى البرزاني أطلق عليها (بيان 11 آذار) والذي أعلنه رئيس أحمد حسن بكر في تجمع حاشد في بغداد، وفيه اعترفت الحكومة العراقية بالحقوق القومية للأكراد مع تقديم ضمانات للأكراد بالمشاركة في الحكومة العراقية واستعمال اللغة الكردية في المؤسسات التعليمية ولكن لم يتم توصل إلى حل حاسم بشأن قضية كركوك التي بقيت عالقة بانتظار نتائج إحصاءات لمعرفة نسبة القوميات المختلفة في مدينة كركوك[1]. وقد تحددت أربع سنوات كفترة انتقالية لتنفيذ بنود البيان وتولي الأكراد سلطة الحكم الذاتي في شمال العراق، كما عد البيان التزاما من الحكومة العراقية لتحقيق مطالب الأكراد في شأن حقوقهم القومية المشروعة ضمن نطاق العراق الموحد وفرض مركزية السلطة وترسيخ مفهوم الوحدة الوطنية بين عناصر الشعب [2]، وبدا واضحا إن قيادة الثورة جادة في أنهاء المسألة الكردية لمصلحة العراق أولا ثم مصلحة الشعب الكردي الذي هو جزء من الشعب العراقي ثانيا، وضمان تنفيذ القرارات شكلت الحكومة لجنة عليا للشمال، في 12 مايو 1971 برئاسة صدام حسين، مهمتها بحث إجراءات تنفيذ بيان 11 مارس، وخول رئيسها اختصاصات مجلس قيادة الثورة (عدا الاختصاصات التشريعية). ونفذت الحكومة فعل العديد من التزاماتها، على رغم من المصاعب التي واجهتها.وأصدر مجلس قيادة الثورة قراراه الرقم 22 في 30 أفريل 1972، بفتح العديد من المدارس في المنطقة الكردية، وحدد التدريس فيها باللغة الكردية، وقياموزارة الإعلام العراقية بإصدار جريدة كردية ،" هأو كاري "، ومجلة كردية "بيمان"، وتشكيل لجنة لمتابعة الأمور الثقافية في كردستان العراق[3]. تظاهر الملا البارزاني بقبول البيان في البداية وأنه يسعى إلى تنفيذه . وإرسال برقية إلى الرئيس أحمد حسن البكر فاصلة معلنا التزامه بالبيان نصا وروحا وانتهج الملا البارزاني في الخفاء نهجا يهدف إلى تعطيل تنفيذ إجراءات البيان، واللجوء إلى المرأوغة، بإيجاد تفسيرات لمواد البيان، ومن خلالها، يوجه اتهاماته إلى الحكومة المركزية بالأنفراد بالسلطة، والعمل على هدم البيان، لكن الهدف الحقيقي، الذي يسعى إليه البارزاني، هو انفصال إقليم كردستان عن العراق . ولم تكن

[1]– الاكراد في ظل حكم البعث العراقي وحتى نهاية الحرب العراقية، المرجع السابق.

[2]– المرجع نفسه.

[3]– المرجع نفسه.

الحكومة العراقية تجهل نية الحزب الكردستاني، ورئيسه الملا البارزاني[1]. عطل تنفيذ البيان وساءت العلاقة أكثر حينما تعرض الملا مصطفىالبارزاني لمحأولتي اغتيال . الأولى في حيث اتهم البرزاني الحكومة العراقية بالتدبير ذلك واستمرار القتال بين الطرفين ، فشلت كل محأولات التفأوض من قبل الحكومة لوجود مشاريع مضادة من قبل الأكراد . حيث طلب مشروع الأكراد بإدخال مناطق جديدة في أيطار الحكم الذاتي، من بينها منطقة كركوك النفطية، وبعض المناطق الأخرى، والتي لا يشكل فيها الأكراد أغلبية. وكان رفض الحكومة من منطلق إن "كردستان وحدة إدارية، لها شخصية معنوية، تتمتع بالحكم الذاتي، في إطار الوحدة، القانونية والسياسية والاقتصادية، للعراق "الموحد" . بينما كان مشروع الكردي يطلب بنظام أقرب إلى الوزارات المستقلة، مما يؤدي إلى نشوءكيان كردي منفصل عن العراق[2]. وبحلول عام 1974 وهو العام الذي يطبق فيه الحكم الذاتي، وفقا لبيان 11 مارس 1970، أول جلسة للحكم الذاتي كان في في 16 يناير 1974، بين ممثلي الجبهة الوطنية في العراق وممثلي الحزب الكردستاني . وكان صدام حسين رئيسا لوفد الجبهة الوطنية .كانت الاتجاهات ختلفة . فبينما كان وفد الجبهة متمسكا بما جاء في بيان 11 مارس، والقرارات المنفذة لبنوده، كان رأى الحزب الكردستاني أنه لابد من مراعات الظروف المتغيرة خلال الاربع سنوات التي مرت على اصدار البيان وأدت الاختلافات في المباحثات إلى مقاطعة الوفد الكردي الاجتماعات .عندئذ قرر وفد الجبهة أن يشرع قانون الحكم الذاتي في موعده المجدد 11 مارس 1974 (الملحق المتضمن قانون الحكم الذاتي)، بعد مرور السنوات الأربع المنصوص عليها كمرحلة انتقالية للبيان وسارت الحكومةفي إجراءاتها، لتنفيذبيان مارس 1970. ساءت علاقة الحكومة بالأكراد خصوصا بعد اعلأن الرزاني حق الأكراد في نفط كركوك. واعتبرت الحكومة العراقية إصرار الأكراد بشأن كردية كركوك كإعلأن حرب. وقررت الحكومة العراقية استئصال البرزاني وجماعته وعدم التفأوض معه . بحلول أغسطس 1974[3] بلغت الحرب الكردية مالم تبلغه من قبل.وقد كان لشاه إيران دورا كبيرا في مساعدة الأكراد سواء في الامداد بالسلاح أو استقبال الفارين من القتال . وقد زادة حدة الصراع بحيث أنه اصبح عبا على العراقيين والكرديينوالإيرانين. أدت وسائل الدعاية الغربية إلى اتساع نشاط الإعلام، في نقل صور القتال، ودفع الرأي العام . الإقليمي والعالمي إلى مشاهدة حرب بالوكالة بين أطراف شعب واحد .

[1]– الاكراد في ظل حكم البعث العراقي وحتى نهاية الحرب العراقية، المرجع السابق.

[2]– المرجع نفسه.

[3]– فايز عبد الله العساف، المرجع السابق، ص 101.

ودفع ذلك بعض القيادات العربية إلى إيجاد حل هذه المشكلة[1] . ولغرض إخماد الصراع المسلح للأكرادأجبرت القيادة العراقية على توقيع إتفاقية الجزائر على هامش مؤتمر أوبك والقبول بنقطة خط القعر في شط العرب كحدود رسمية بين العراق وإيران (وكان هذا تراجعا عن مذكرة عام 1969 حيث أبلغ العراق الحكومة الإيرانية إن شط العرب كاملة هي مياه عراقية ولم تتعرف بفكرة خط القعر). وكانت هذه الاتفاقية كفيلة بسحب دعم الشاه للحركة الكردية التي أنهارت تماما في عام 1975 وانتهى المطاف بالبارزاني إلى الولايات المتحدة الأمريكية حيث توفي فيها عام 1979 في مستشفى جورج وشنطن، في نفس الوقت أي فبراير 1979 سقط نظام الشاه في إيران وتولى خميني السلطة وفي يوليو 1979 أيضا شهد العراق تنازل رئيس أحمد حسن البكر عن السلطةورئاسة الحزب والدولة إلى نائبه صدام حسين لتبدأ مرحلة جديدة من حكم حزب البعث [2].

2. **صدام حسين والأكراد (1979-1991)**: في 16 يوليو 1979 أعلن الرئيس أحمد حسن البكر وبشكل مفاجئ تنازله عن الحكم ورئاسة الحزب والدولة إلى نائبه صدام حسين ليتولى الأخير مسؤولية القيادة. وكانت فترة حكمه مواصلة لنفس المبادئ وسياسة التي خطتها ثورة يوليو 1968 ومكملة لسلفه السابق الرئيس أحمد حسن البكر . وبدأ الرئيس أكثر تمسكا بالأنجازات التي تحققت في شمال العراق، وأعطاهاهتمام لمنطقة الحكم الذاتي وشهدتالمنطقة تطورا واستقرارا ملموسا إلى أن بدأت الحرب العراقية الإيرانية في سبتمبر 1980 قبل تلك الفترة بدى العراق كأنه توصل لحل نهائي للمشكلة الكردية. لكن أثرى قيام الحرب العراقية الإيرانية سنحت الفرصة ثانية للحزب الديمقراطي الكردستاني لكي يحمل السلاح مرة أخرى. كما ظهرت على الساحة أحزاب كردية أخرى منأوئة لعل من أهمها الاتحاد الوطني الكردستاني برئاسة جلال الطالباني (تأسس 1975)، كما نشطت الأحزاب الدينية الكردية التي لاقت دعما خارجيا، ولا شك إن إيران حأولت تحريك الأكراد في مصلحتها، ولكن إجراءات الأمن الشديدة في المنظفة الكردية لم تمكن إيران (الخميني) من تنفيذ ما نفذه شاه إيران في أوائل السبعينيات [3]. كانت الحرب العراقية _ الإيرانية حربا نظامية وكذلك شبه نظامية، تمتد على جبهة مواجهة أكثر من ألف كم، ومع ذلك استغلت إيران منطقة حاج عمران الكردية، في جعلها لفترات طويلة جيبا عراقيا محتلا من قبل القوات الإيرانية، وكانت قد احتلت عبر تجنيد بعض

---

[1]- المرجع نفسه، ص 101 .

[2]- بدر الدين ، الاكراد شعبا وقضية، المكتبة التقدمية الكردية، دار الكاتب، لبنان، الطبعة 1،1987، ص19.

[3]- مهنا محمد نصر ، الادارة العامة الحوثية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية. 1998، ص101.

العناصر الكردية الموالية لإيران لم يكن للأكراد تأثير يذكر في مسار الحرب العراقية–الإيرانية سوى استخدامهم كأداة من قبل أحد الطرفين المتحاربين، ضد الطرف الأخر .ومنذ بدء الحرب العراقية الإيرانية وإلغاء اتفاقية الجزائر في عام 1980 .عملت إيران بالتنسيق مع سوريا لإقامة تحالف مع الأحزاب الكردية المعارضة بقيادة طالباني في عام 1981، كما سعت إيران لتحالف مع مسعود البرزاني (نجل الملا مصطفى الذي أصبح خليفته) استجابة لوعود إيران بدعمه في شن هجمات ضد الحكومة العراقية. إضافة إلى توجهها نحو تركيا لتوقيع اتفاق أمني عام 1984 للمطاردة الحثيثة بين تركيا والعراق لتأمين الحدود الشمالية [1]. عمقت الحرب العراقية_ الإيرانية هوة الخلاف بين الحزبين الرئيسيين في كردستان. فاتجه الحزب الديمقراطي الكردستاني . بقيادة مسعود البارزاني والذي خلف والده الملا مصطفى البرزاني نحو إيران إلى درجةإعلأن تحالف بينهما، عام 1983، وحأول البارزني من أجله توحيد جهود الأكراد في شمالي العراق للضغط على الحكومة العراقية وإجبارها على تقديم تنازلات للأكراد. بينما اتخذ حزب الاتحاد الوطني الكردستاني بقيادة جلال الطالباني موقفا مغايرا ففتح قنوات اتصال مع الحكومة العراقية بل إن الحكومة العراقية، استغلت هذا التقارب في تشجيع الطالباني على أكراد إيران، بقيادة عبد الرحمان قاسم، ضد حكم آيات الله في إيران استنزافا للجهود الإيرانية من الداخل، عموما، فإن كلا الحزبين قد فشلا في تحالفاتهما [2]. انتهت الحرب بين إيران والعراق، في أغسطس عام 1988، وفي عام 1989 حينما أعلنت الحكومةعن إجراء انتخابات برلمانية بمنطقة كردستان العراق للحكم الذاتي. وطغى على هذه القضية، تسارع المواقف السياسية في المنطقة، التي امتزجت باحتفالات العراق بالنصر في حرية على إيران إلى الصراع مع القوى الغربية بحجة امتلاك العراق لأسلحة غير مسموح بها، وبعد أقل من عامين فقط احتل العراق الكويت ودخل في حرب طاحنة مع ثلاثة وثلاثون دولة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية . أدت إلى تدهور أوضاعهوحصاره وتغيير وجه المنطقة [3].

ثانيا: جمهورية ما بعد احتلال الكويت (1992–2003): خرج العراق منتصرا في حربه مع إيران ومسيطرا على أوضاعه الداخلية في العراق وعندما قرر الرئيس صدام حسين باحتلال الكويت في 1982

[1]– مسعود البرزاني، المرجع السابق، ص700.

[2]– المرجع نفسه، ص 700.

[3]– عيسى حامد محمود، المشكلة الكردية في الشرق الاوسط منذ بدايتها وحتى سنة 1991، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1992، ص221.

ومنذ ذلك التاريخ تعرض العراق إلى أبشع القرارات التي سمحت بتنفيذ الحصار الاقتصادي عليه بموجب القرار الدولي 662 بتاريخ 6 أغسطس 1990 وسمحت بالعدوان العسكري عليه في 1990/1/17. وأدت إلى إضعاف السلطة المركزية للعراق والقوات المسلحة العراقية وتشجيع الأحزاب الكردية المعارضة لحمل السلاح مرة أخرى. ففي عام 1991 وإثر الضربة العسكرية المدمرة التي وجهت للعراق، شهد العراق فترة من عدم الاستقرار فقدت فيها السلطة المركزية السيطرة على أجزاء من البلاد لفترة وجيزة [1]. ومن جديد استخدم الغرب ورقة الأكراد مرة أخرى للضغط على الحكومة العراقية، إذ تقدمت هده الدول بقيادة أمريكا إلى مجلس الأمن بمشروع لاستصدار القرار 688 في 5 نيسان 1991 بتشكيل قوة توفير للأكراد، وتكونت هذه القوة من وحدات أمريكية وبريطانية وفرنسية وتحدد لها ثلاثة أشهر لتنفيذ مهمتها، وانسحبت بنهاية تموز 1991 تاركة مجموعة من المراقبين الدوليين، غير إن انسحاب الجيش العراقي من الكويت مكن الحكومة العراقية من السيطرة على منطقة كردستان، ثم وجد الأكراد العراقيون أنفسهم في ظروف معيشية بالغة السوء في أعقاب سحق التمرد الذي أعاد مسألة الحكم الذاتي . مما دعاهم إلى اللجوء للتفأوض مع الحكومة العراقية من جديد، وذلك بهدف التوصل إلى صيغة جديدة للحكم الذاتي الصادر في مطلع السبعينيات، وفعلا فتح حوار مع الحزبين المذكورين في منتصف عام 1991 وبدأت جولة من المحادثات المطولة، ونظرا لتعثر المفاوضات اتجه الأكراد إلى محأولة الحصول على درجة أكبر من الحكم الذاتي وعليه قامت الحكومة العراقية بإنجاز مشروع جديد بصيغة جديدة غيرموقعة لقانون الحكم الذاتي لمنطقة كردستان في 1991/5/2، مكون من خمسة أبواب و مادتين مستندين إلى بيان التاريخي الصادر عن مجلس القيادة الثورية في الحادي عشر من مارس (1970) الذي وضع الأسس السلمية لمعالجة المسألة الكردية على أساس الوحدة الوطنية والأخوة التاريخية بين العرب والأكراد ومن أجل تطوير وتعزيز تجربة الحكم الذاتي التي تمثلت في القانون رقم(33) لسنة 1974، وفعلا تم الإعلأن عن توصل الطرفين إلى اتفاق متكامل، وتحدثت الحكومة وكل من البرزاني والطالباني عن قرب توقيع اتفاق شامل، إلا إن الأحزاب الكردية انسحبت وظل الاتفاق معلقا. وعلى رغم من إن أيا من الأطراف لم يعلن عن سبب في عدم توقيع الاتفاق[2]. بتاريخ 9 أيلول 1992 أعلن مسعود البرزاني رئيس حزبالديمقراطي الكردستاني عن موت اتفاقية الحكم الذاتي التي وقعها أكراد العراق مع صدام حسين بعد إن أجرى الأكراد الأنتخابات التشريعية في كردستان بتاريخ 19 مايو 1992. وهكذا استمرت منطقة كردستان العراق بعيدة

[1]– عيسى حامد محمود، المرجع السابق، ص221.

[2]– المرجع نفسه، ص222.

عن السلطة المركزية [1]. ولقد شهدت المنطقة الكردية للفترة من 1992 وحتى عام 1996 فترات من خلاف والاقتتال الدامي بين الحزبين الكرديين حيث تصاعدت الخلافات بين الحزبين إلى إن اندلع قتال بين مقاتلي الحزبيين فيعام 1994، واستخدم الطرفان كل ما تيسر لهما من الأسلحة في القتال الذي دفع ثمنه الشعب الكردي المنكوب[2]. هذا الوضعدفع مسعود البرزاني إلى طلب المساعدة من السلطة المركزية العراقية، وإذ سرعان ما لبى طلبه ودخل الجيش العراقي واستولى في1996 وخلال سعات معدودة على مدينة أربيل عاصمة الإقليم الكردي . وقد بررت الحكومة العراقية العمل هذا بأنه كان ضروريا لمنع عملية تآمرية كبيرة كانت تستهدف العراق كله . بعد انسحاب القوات العراقية وبعد فترة من الاقتتال مابين الحزبين تمكن الحزب الديمقراطي الكردستاني برئاسة البرزاني من السيطرة على جميع المناطق الكردية في حين لجأ الطالباني وأتباعه إلى إيران . ثم عأودوا الهجوم واستعادوا منطقة السليمانية واستقررفيها . وهكذا فإن منطقة كردستان ومنذ عام 1997 أصبحت منقسمة إلى قسمين :

القسم الأول : يمثل محافظة السليمانية والتي تعتبر منطقة إدارة وتواجد الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال الطالباني [3].

القسم الثاني : منطقة أربيل ودهوك وآلتان تعتبران منطقتي تواجد وإدارة الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود برزاني [4].

شهدت منطقة كردستان العراق تطورات كثيرة لعل أهمها وأخطرها الاجتياح التركي المتعدد للمنطقة بحجة ملاحقة أتباع حزب العمال الكردستاني التركي (حزب أوجلأن) .ترتب عن هذه الاجتياحات تدمير إضافي للمنطقة بالإضافة إلى إقامة مناطق نفوذ تركية فيها. دخلت الولاية المتحدة على الخط، بما تملكه من تأثير قوي على الطرفين، في سعيها لجمع البارزاني والطالباني في واشنطن من أجل تحقيق المصالحة بينهما، وبالفعل تم اللقاء بين الطرفين وأجرت المباحث حول السبل الكفيلة بعودة العلاقات الطبيعية بينهما، وعودة الأمن والسلام في كردستان بحضور (ديفيد ولبش) تضمنت اتفاقية المصالحة والسلام التي وقعها السيدان مسعود البرزاني وجلال الطالباني البنود التالية [5]:

- إدانة الاقتتال في كردستان والحيلولة دون عودتها من جديد.

---

[1]– الاكراد في ظل حكم البعث العراقي وحتى نهاية الحرب العراقية، المرجع السابق.

[2]– المرجع نفسه.

[3]– مسعود البرزاني، المرجع السابق، ص 700.

[4]– المرجع نفسه، ص 700.

[5]– أحمد الهادي ابو زيد، الشيعة والسنة والاكراد في العالم، الجيزة، دار هلا للنشر والتوزيع، 2007، ص185 .

- إقامة حكومة موحد على أساس نتائج الأنتخابات لعام 1992.
- توحيد الإدارتين مع بعضهما وإجراء انتخابات جديدة .
- استرجاع الإيرادات الجمركيةإلى خزينة حكومة الإقليم الموحدة.

وهكذا عاشت هذه الأقلية عصرها الذهبي في نهاية التسعينات تحت حماية منطقة حظر الطيران التي راقبتها الولايات المتحدة وبريطانيا. وفي نفس الوقت كانت تحصل على مساعدات ودعم الرئيس صدام حسين انطلاقا من نظرته الوطنية ووعده السابقة لهم كأبناء الشعب العراقي[1].

المطلب الثالث: أثر تقاطعات المصالح الإقليمية والدولية مع المطالب الكرديةأمن واستقرار العراق.

ولدراسة هذا المطلب المتمثل في تأثير المصالح الاقليمية والدولية مع المطالب الكردية على أمن واستقرار العراق وجب علينا عرض مجموعة من المواقف الاقليمة والدولية اتجاه هذه القضية.

الفرع الأول: المواقف الإقليمية.

أولا: موقف الجوار الغير عربي: وهذا الموقف يقع بين دولتين هما إيران وتركيا ولكلا الدولتين دور كبير في ترتيب الأوراق السياسية الخاصة في اقليم كردستان وسنتناولهما على النحو التالي :

1)- موقف الإيراني : أهم ما يميز الدور الإيراني من القضية الكردية أنه يقوم باستخدام أكراد العراق لأجل تحقيق مطامع على الأرض وكذلك خلق المتاعب للحكومات العراقية بغية تحقيق منافع سياسية إيرانية وخدمة لمصالح دول أخرى وتعد إيران الدولة الاقليمية الأكثر تورطا في قضية أكراد العراق وهو تورط ذهب بعيد إلى حد التورط في دخول القوات الإيرانية للقتال إلى جانب الأكراد 1958 وحالما أنهار النظام الملكي في بغداد لاحظنا ان شاه إيران سرعان ما اظهر ادعائات إيران في منطقة السليمانية والبحرين وهي ادعاءات لم يلتفت اليها الغرب كثيرا. الحكومات الإيرانية في الوقت الذي لم تلتفت إلى مطالب أكرادها فأنها في ذات الوقت استمرت تقدم كل أنواع الدعم إلى أكراد العراق في كل ثورة يقومون بها وقد اختلف الدعم الإيراني واتخذ أوجهعديدة منها الدعم العسكري والسياسي ومنح اللجوء واستخدام الاراضي الإيرانية للسفر خارج العراق وايضا اتصال الأكراد مع سفارات الدول الغربية في طهران واستخدم الإيرانيون أكراد العراق جيدا لصالحهم في الضغط على الحكومة العراقية للاستجابة إلى المطالب الايراينة في قضايا عديدة منها ادعاءاتهم في شط العرب ومسائل الحدود وايضا في اضعاف العراق داخليا عبر أنهاك القوات العراقية وأنهاك الاقتصاد العراقي وخلق مشاكل داخلية كل ذلك من أجل اجبار العراق لتوصل إلى تفاهمات مع إيران أولا والمعسكر الغربي واسرائيل ثانيا، ففي عام 1974كان واضحا ان

[1]- أحمد الهادي ابو زيد ، المرجع السابق، ص185.

الإيرانين يدعمون موقف الأكراد حتى النهاية في قتالهم مع العراق وقد اقحم الإيرانيون وحداتهم العسكرية في القتال إلى جانب الثوار الأكراد. لقد حقق الإيرانيون جانبا من مطالبهم عندما اجبرو العراق لتوصل إلى تفاهم معهم بصدد شط العرب لقاء سحب دعمهم للأكراد وهذا ما حصل فعلا عندما تم توقيع اتفاقية الجزائر عام 1975 لقد أنهت الاتفاقية اكبر ثورة كردية في العراق غير ان إيران لم تلتزم بما تعاهدت به من جديد. مع رحيل نظام الشاه وتدهور العلاقات بين بغداد ونظام الجمهورية الإيرانية فقد عاد الإيرانيون لاستخدام الورقة الكردية من جديد[1]. كل هذا وغيره من المحطات التاريخية في ملف الأكراد بين الهدنة والحرب إلى عام 1990 حرب الكويت التي منحت إيران فرصة جديدة للأنتقام من العراق بسبب الهزائم التي لحقت بها طوال سنوات الحرب في البداية قدم الإيرانيون ضمانات للحكومة العراقية بالوقوف علىالحياد ومعارضتهم لتواجد العسكري الامريكي الجديد في المنطقة وقد شجعت هذه التعاهدات التي ثبت بعد قليل كذب الحكومة العراقية لارسال العشرات من طائراتها المدنية والعسكرية للاختباء في المطارات الإيرانية مع وقوع حرب الخليج الثانية سمح الإيرانيون للأكراد العراقيين بشن هجماتهم على وحدات الجيش العراقي وتقدمت الوحدات الكردية لتستولي على المحافضات الكردية الثلاثة فضلاعلى سيطرتها على مدينة كركوك سمحت إيران ايضا لقوات المعارضة العراقية الأخرى وقدمت الدعم العسكري والبشري لها لتغلغل في مناطق جنوب البلاد ايضا[2]. مع مطلع عام 2003 كان واضحا ان الامريكيين عازمو على شن الحرب على العراق ومن جديد اكد الإيرانيون أنهم يعارضون شن هذه الحرب وكانوا في هذه المرة يدركون ان الامريكيين قادمون لاغراض ودواعي عديدة تهدف إلى خلق أوضاع جديدة في المنطقة[3]. مع ذلك كان الإيرانيون سعداء بان يتولى غيرهم تحطيم العراق ولم يعارضو مشاركة انصارهم من قوى المعارضة العراقية المقيمين على اراضيها والمرتبطين بها بوثاق تاريخي وعقائدي عميق مثل القوى السياسية الدينية والشيعية والأكراد في الأنخراط في الخطط السياسية والعسكرية التي كانت تعد لها واشنطن ولندن لغزو العراق .

2)- **الموقف التركي:** يسكن أكراد تركيا في جنوب شرق البلاد ويشكلون نسبة كبيرة من السكان ويحتل تعدادهم المرتبة الأولى مقارنة باعداد الأكراد في دول أخرى. كان ولاء الأكراد فيما مضى كبيرا جدا لدولة

---

[1]- محمد الهادي ابو زيد ، لمحات من تاريخ الانتفاضات والثورات الكردية، دار الكاتب، بيروت، لبنان، 2007، ص189.

[2]- جلال عبد الله معوض، الاكراد والتركمان في العراق، مركز البحوث والدراسات الساسية كلية الاقتصاد والعلوم الاسياسية، القاهرة، 1994 ص ص15-16.

[3]- فايز عبد الله العساف، المرجع السابق، ص73.

العثمانية والسلطان العثماني وقاتلوا ببسالة ضد القوات الروسيةالتي حأولت التقدم وعلى أكثر من محور داخل اراضي الدولة العثمانية كما حاربت القبائل الكردية الطوائف والعرقيات التي خانت عهودها مع السلطان وتعأونت مع القوات الروسية .استمر هذا الولاء حتى بعد قيام الدولة التركة الحديثة لكن ليس للابد [1]. الاتراك يرون في مواطنيهم من الكرد انما هم اتراكا أكراد لا أكثر ولا اقل وبالتالي لم يمنحوهم الكثير من الفرص للمشاركة السياسية مثلما يمنحونهم حقوق أخرى. استمر الأكراد في محاربة البريطانيين وولائهم لسلطان بعد الحرب العالمية الثانية بعدما تمكن البريطانييمن احتلال الولايات العثمانية بغداد والموصل والبصرة. احتلت قضية مستقبل ولاية الموصل حيز مهما لدى الحكومات العراقية في مرحلة تاسيس المملكة العراقية عام 1921وقد عرض موضوعها على عصبة الامم التي ارسلت لجنة دولية لتحقيق وانتهت اعمالها بالتوصية ان سكان المنطقية وهم في جلهم من العرب والكرد قد اعربوا بان يكونو جزاء من المملكة العراقية وتمكن البريطانيون من اقناع الاتراك بالتخلي عن ولاية الموصل عبر ترضيتهم بحصة بنفط الموصل محدد وقد اغلق هذا الملف عام 1926[2]. بالرغم من التسوية التي تم التوصل لها في صدد قضية الموصل غير أن الاتراك استمرو بين وقت واخر يؤكدون تطلعهم لاستعادة هذه الولاية من جانب الحكومات العراقية والتي معظم قاداتهاكانو ممن تخرج من المعاهد العثمانية لم تشهد مناطق شمال العراق نشاطات تركية داعمة لتمردات التي قادها أكراد العراق ضد حكومتهم، الاتراك دائما كانوا يؤكدون استعدادهم الدائم لتقديم الخدمة لهذه الاقلية وتقديم الدعم السياسي والاقتصادي والثقافي وتقديم الحماية لهموالاتراك كانوا من طرفهم ايضا حرصون قدر المستطاع ان تكون علاقتهم طيبة مع بغداد لأسباب تاريخية خصوصا وأن العراق الغني بنفطه مهم لاحتياجات تركيا منه، وأن العراق منفذ تركيا إلى الخليج العربي والذي لتركيا فيه الكثير من المصالح الاقتصادية. وما كان يقلق تركيا سياسيا هو العلاقات السياسية والعسكرية مع الاتحادالسوفياتي والثورات التي كان يقودها اتراك العراق ضد حكومات بغداد الذين هم ايضا كانو يعيشون مشاكلهم مع أكرادهم الذين ينددون بمطالب سياسية وثقافية ايضا لهذا كانت تركيا دائما تعمل على تنسيق مواقفها مع بغداد بصدد هذه القضية وطبيعة الحدود الجبيلة بين البلدين كانت يمكن ان تساعد على تحرك الأكراد بين البلدين بحرية وان يسند بعضهم البعض الأخر. من جانب العراق ولكي يضمن تعأون تركي معه في موضوع أكراد العراق فقد نفذ العراق في منتضف السبعينيات من القرن الماضي وبعد تردد طويل مشروعا نفطيا مهما مع تركيا إهتم تنفيد المشروع بنقل

[1]– جلال معوض عبج الله، المرجع السابق، ص66.

[2]– صفوة نجدة فتحي العراق في مذكرات الديبلوماسيين الأجانب، صيد المكتبة العصرية.ص291.

النفط العراقي عبر خط أنابيب يوصل النفط إلى موانىء التصدير التركية على البحر المتوسط وهو مشروع تستفيد تركيا منه في تأمين جانب مهم من احتياجاتها النفطية فصلا عن عوائد مالية مهمة تصل إلى مليار دولاد سنويا كرسوم تحصل عليها تركيا. واصل الأتراك الرغبة في التعأون مع العراق وخاصة في مواجهة ثورات أكراد العراق حزب العمال الكردستاني (pkk) الكردي التركي قد تمكن من تعزيز مكانته مع أكراد تركيا فإنتقل للعمل المسلح وأصبح له تنسيقه مع أكراد العراق ولقد أثرت الأعمال المسلحة التي تورط فيها هذا الحزب مع القرات التركية سببا أن تطالب منظومة السوق الأوروبية المشتركة ولاحقا الاتحاد الأوروبي الذي ترغب تركيا أن تكون طرفا فيه، إن تنفذ تركيا اصلاحات سياسية تتصل وحقوق أكرادها ومع إندلاع الحرب الإيرانية العراقية ومن أجل أن يضمن العراق تعأون تركيا لضبط مناطق الحدود المشتركة فقد توصل الطرفان عام1978 إلى إتفاقية أمنية سمح العراق بموجبها للقوات التركية التوغل داخل الاراضي العراقية لبضعت اميال لأجل مطاردة المسلحين الأكراد الذين يستخدمون المناطق الجبلية للاختباء وشن هجوماتهم [1]. الموقف التركي مع العلاقة مع العراق شهد تحولا كبيرا بعد احتلال العراق للكويت 1990وقد وافقت تركيا ان تكون طرفا في التحالف الدولي الذي شن الحرب على العراق كما منح الاتراك تسهيلات عسكرية كبيرة للقوات الجوية الامريكية والسماح باستخدام قواعدها لتنفيد هجومات جوية ضد العراق[2]. لقد كان الزعيم أوجلأن منذ البداية في حالة من الصراع مع القادة الكرد في العراق كونه كان يرى فيهم عملاء لواشنطن وتل أبيب وقد صرح بهاذ الإتجاه في 12نيسان1989، كان أوجلأن يعتقد أن تأسيس كيان كردي في كردستان العراق سيكون على الضد من تطلعات أكراد تركيا. وبعد صراعات سياسية وعسكرية مع زعماء الحماعات الكردية في العراق تمكن حزب أوجلأن بعد أن إعتقلته أنقرة من خلق علاقات وثيقة مع حزب الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال الطالباني الذي منح مقاتليه ملجاء في مناطق نفوذ الطالباني. كان أوجلأن في مرحلة من مراحل نشاطه ضد انقرة ومع توطيد علاقته مع دمشق ولكنه سرعان ما تخلت عنه بتاريخ 12نيسان1989 وبعدها سنحت الفرصة لتركيا للتوغل داخل الاراضي العراقية بحجة مطاردة المقاتليين من انصار أوجلأن وان تضغط على البارزاني والطالباني في الاستماع اليها والتعأون معها وبينما كانت واشنطن تعد لعملية غزو العراق فقد احتاجة المساعدة العسكرية التركية من جديد غير ان الاتراك هذه المرة عبرو عن موقف مختلف عن ذلك في عام 1990 عارضة الحكومة التركية مطالب واشنكن في ان تنزل بعض قطاعات الهجوم على العراق

[1]– فايز عبد الله العساف، المرجع السابق، ص76.

[2]– جلال يحي، العالم العربي الحديث، دار المعارف، القاهرة، 2007، ص125.

وتستخدم اراضيها للأنطلاق إلى العراق ولكن في النهاية وافق الاتراك فقط على تقديم تسهيلات تقوم على استخدام قواعدها الجوية كما كان الاتراك منذ وقت طويل قد وافق وان تكون اراضيهم ممرات عبور العديد من جماعات المعارضة العراقية وقادة من أكراد العراق واخيرا لعناصر المخابرات الامريكية التي اسست لها محطات على الارض في مناطق الحضر الجوي اهمها في مدينة اربيل[1].

4)-الموقف الكيان الصهيوني :

ان دولة الكيان الصهيوني تعمل جاهدة على جعل المنطقة مظطربة حتى يتسنى لها اشغال العرب بقضايا داخلية وتتمكن هي من تحقيق اهدافها بعيدا عن انضار العرب والراي العام العالمي وبالتالي لهذا الكيان مصلحة سياسية واقتصادية لتدخل في شؤون اقليم كردستان العراقي وفي هذا نجدي ان واحدة من اهم وسائل اسرائيل في اشغال الدول العربية داخليا وخلق المشاكل هو موضوع استخدام الاقليات العرقية والطوائف الدينية داخل المجتمعات العربية وادرك الاسرائليون مبكرا ان العراق بوصفه الدولة العربية الثانية من حيث قدوراتها البشرية والعسكرية التي تشكل خطرا حقيقيا على بقاء واستقرار دولتهم خصوصا والعراق شارك في جميع الحروب العربية والاسرائلية[2].

وكذلك اسرائيل وقف مواقف متشددة ازاء الحلول السلمية في تسوية القصية الفلسطينيةومن هذه الزأوية وجدت اسرائيل ان من مصلحتها دعم التمردات التي يقوم بها الأكراد بوصفها افضل اسلوب لاضعاف القدرات العراقية وابقاء الجيش العراقي منشغلا داخليا وبعيدا عن حدودها [3].

وفي عام 1964 كانت تل ابيب قد اسست فعلا علاقات وثيقة مع البرازاني وبدا الخبراء والجواسيس الاسرائليون يتوافدون إلى معاقل المسلحين الأكراد بهدف التسليح والتدريب.

المشاريع والخطط الاسرائلية كثيرة لأجل اضعاف الدول العربية فهي دوما تشجع التمردات العرقية والطائفية وتسعى لتقسيم الدول العربية على هذا الاساس وعلى قدر تعلق الامر بالعراق يضغط الاسرائليون في اتجاه ان يتمكن أكراده من ان يكون لهم كيأنهم المستقل البعيد عن الدولة العراقية وكان الملا مصطفى هو أول من اسس لعلاقات كردية اسرائلية واتبع خلفه مسعود البارازاني المنهج نفسه وقد

[1]- يحي جلال، المرجع السابق. ص126.

[2]- محمود الدرة، القضية الكردية، دار الطليعة، بيروت، 1966، ص407.

[3]- المرجع نفسه، ص400

درب اسرائليون الجماعات الكردية المقاتلة البشمركة مقابل معلومات وخدمات افادت في احتلال العراق مؤخرا [1].

كان الاسرائليون يطلبون معلومات عن الجيش العراقي، وفي الوقت نفسه يزود الأكراد عن تحركاته ، حتى المستشفى الميداني الذي اقامه الاسرائليون في كردستان كان من اهدافه جمع اسرار استخبارية عن العراق لمصلحة اسرائيل [2].

في فترة الخمسينيات بدات العلاقات مع اسرئيلتاخذ شكلا عمليا ونشطت العلاقات بين جهاز المخابرات الاسرائيلي والأكراد عن طريق جهاز السافاك الإيراني وعلى اثر المعارك التي خاضها الأكراد مع الجيش العراقي عام 1961 طالب الأكراد من اسرئيل اسلحة وذخائر وادوية لمعالجة الجرحى وتقديم مساعدة لأنشاء محطة اذاعة كردية جديدة وفي هذه الفترة كانت الاتصالات مع اسرائيل تتم على ثلاث قنوات ، أولها المخابرات الإيرانية، وثانيا نشاط الأكراد في أوروبا مع السفارات الاسرائلية، وثالثا علاقة البرازاني بصديقه القديم موريس فيتشر سفير اسرائيل في روما .

ان الاهداف الاسرائلية من وراء دعمها للأكراد تتلخص في اعتقادنا فيما يلي :

– اشغال العراق بمشاكل داخلية وذلك لابعاده عن العمل القومي المشترك الذي يهدف إلى القضاء على اسرائيل

– معاقبة العراق لكونه كان طرفا في كل نزاع أو حرب تنشب في المنطقة بين العرب واسرائيل .

– السعي الاسرائيلي إلى دفع الأكراد إلى اقامة دولة اقلية كردية لأن اسرائيل دولة اقلية في محيط عربي كبير وادراكا من اسرائيل أنها لن تعيش الا في ظل اقليم يحتضن دول اقليات[3] .

– وضعت اسرائيل موضع قدم لها في منطقة قريبة من دول ناشئة ذات ابعاد عقائدية دينية تلتقي وعقيدة الطرف المعادي لها حول القصية الفلسطينية وذلك لافتعال ما يجعل تلك الدول هي الأخرى تنشغل بما يجري على حدودها ولا تنشغل بالصراع مع فلسطين كتركيا وإيران –ان المنطقة الكردية غنية بكل اسباب الموارد الاقتصادية وتقارب اسرائيل مع الأكراد لا شك ستكون اسرائيل المستفيد الاكبر من خيرات المنطقة .

[1]– محمود الدرة، المرجع السابق، ص400

[2]– المرجع نفسه، ص400

[3]– محمد اللبدي، اساليب الاعلام الصهيوني، مطابع الكرمل الحديثة، بيروت، 1982، ص5

ان اسرائيل بوقفتها بصف الأكراد فأنها تكتسب كيونا واذانا في كل من إيران والعراق وسوريا وبذات الوقت فان اسرائيل بدعمها للأنفصاليين الأكراد ستثير حفيظة تركياكما ستقوض المحأولات المبذولة لخلق عراق مستقل [1].

فمن منظور إسرائيل يعتبر استقلال كردستان العراق خطوة مهمة تجعل هذه المنطقة قاعدةً لخدمة مصالحها السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية وحتى التجسسية، رغم وجود شرائح كبيرة من الشعب الكردي مترددة بشأن هذا التغلغل الإسرائيلي[2].

ثانيا: موقف الجوار العربي:

الموقف السوري: تتراوح التقديرات الخاصة باعداد الأكراد داخل سوريا ما بين 1.85ومليوني نسمة اي ما يعادل قرابة 100/10من السكان يتمركزون على امتداد الحدود مع العراق وتركيا اظافة إلى وجود اعداد كبيرة في دمشق وينتمي الأكراد إلى أكثر فئات السوريين فقرا ونظرا للايدولوجية القومية العربية التي تنتهجها الدولة والشعور بعدم الأمن فيما يخص الهوية العربية السورية للبلاد مارست الدولة التميز على الأكراد على اساس العرق ويعتر أكراد سوريا مجهولين مقارنة بجيرأنهم نظرا لتضاؤل مستوى العنف في علاقتهم بالدولة السورية. إن علاقات الأكراد اسوريين والأكراد الاتراك والأكراد العراقيين هي علاقة قوية ومتينةاما علاقة الأكراد بالحكومة السورية فهي في احيان كثيرة علاقة سلبية وذلك تاثربأكرادالول المجأورة فقد كانت الحكومة السورية تددعم الحركات الكردية في تركيا والعراق اثناء فترات عدائها مع كل من انقرة وبغداد وقد استغل حزب العمال الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني بكردستان

---

[1]– فايز عبد الله العساف، المرجع السابق، ص66.

[2]– عارف العبيدي، الجزيرة، الابعاد الدولية لمسالة اقليم كردستان العراق، ماخوذ من الموقع تاريخ الإطلاع: 2018/013/14 على الساعة: 12.30

http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2017/5/29/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%A8%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%9%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%A3%D9%84%D8%A9%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%D9%84%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%B1%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82

هذه الفرصة وأولوها اهتماما اكبر من اهتمامهم بمعاناة اخوأنهم الأكراد السوريين[1]. شكلت المصالح الذاتية "وليست القومية الكردية "دوما المحرك الرئيسي وراء الاحزاب الكردية الكبرى لدرجة ان حزب العمال الكردستاني عمل على تثبيط الحراك الكردي السوري وشكك في شرعية الحقوق الكردية داخل سوريا . واذا ما رحنا إلى استعراض تاريخ العلاقات العراقية السورية وانعكاساتها على هذه الاقلية وعلى كل ما الحكومة العراقية والسورية فسنكتشف ان البلدين كانا متقاطعين وبالتالي فان سنوات انقطاع العلاقات بين الطرفين أطول من تاريخ هذه العلاقات. في 1963 تمكن حزب البعث من السيطرة على الحكم في بغداد ودمشق وبالتالي حصل تقارب كبير بين البلدين وتم توقيع اتفاقيات سياسية وعسكرية لتحقيق الوحدة بين البلدين نجم عن هذا التعأون إرسال سوريا بعض الوحدات العسكرية للوقوف إلى جانب الجيش العراقي في قتاله ضد المتمردين الأكراد. في عام 1991 شاركت القوات السورية مع التحالف الدولي لاخراج العراق من الكويت غير أنها لم تسمح ان تكون اراضيها منطلقا لهجمات على العراق . قبل 2003 شهدت العلاقات الاقتصادية بين الطرفين تحسنا واعلنت سوريا معارضتها الشديدة لعملية غزو العراق وسمحت للمتطوعين العرب العبور من خلال اراضيها والدخول إلى العراق وهذا له اسبابه منها واهمها ان الولايات المتحدة اصبحت مجأورة لسوريا وهذا يعني ان الخطر الامريكي بدا يقترب من النظام السوري [2].

الفرع الثاني: العوامل الدولية.

1)- موقف الولايات المتحدة الأمريكية: الحضور الأمريكي إلى منطقة الشرق الأوسط كان توجهه أولا نحو منطقة الجزيرة العربية والخليج العربي ومع الزمن تركز الاهتمام الامريكي على القدرات النفطية للمنطقة وعلى قدر تعلق الامر بالعراق وقضية أكراده فقد وقفت واشنطن دائما إلى جانب البرياطنيين كما حرص الامريكان ان تكون لهم أوثق العلاقات مع مملكة العراق وقد توجوا هذه العلاقة في ان يكونوا طرفا مع العراق في حلف بغداد عام 1955 والذي بموجبه بات العراق يحصل على الدعم والمساعدة الاقتصادية السياسية والعسكرية الامريكية وقد تميزت العلاقات الامريكية العراقية بالتراجععندما تقارب

---

[1]- هوشنكاوسي، الجذور التاريخية للقضية الكردية . تاريخ الإطلاع: 12-01-2018 على الساعة: 13.00 ماخوذ من الرابط

https://eipsseg.org/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B0%D9%88%D8%B1%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE%D9%8A%D8%A9%D9%84%D9%84%D982%D8%B6%D9%8A%D8%A9%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%B1%D8%AF%D9%8A%D89/

[2]- فايز عبد الله العساف، المرجع السابق، ص63.

العراق بالاتحاد السوفياتي. في حين اعيدت هذه العلاقات عبر المحأولات التي بذلها العراق في زمن الرئيس عبد الرحمان عارف ورئيس الوزراء عبد الرحمان بزاز (1966-1967)غير ان هذه العلاقات عادت وتوترة من جديد بسبب حرب حزيران 1967. حرب 1991فتحت الباب لأن يؤسس الأكرادتقارب كبير لهم مع واشنطن ولتبع ذلك تعأون وثيق بين الطرفين طوال عقد التسعينات رافقه حضور عسكري واستخباراتي امريكي كبير في شمال العراق ومع بزوغ ملامح النظام الدولي الجديد المستند على دعامتين رئيسيتين الديمقراطية وحقوق الأنسان وذلك في نيسان 1990 فان موقع القضية الكردية قد تغير في المعادلة السياسية الدولية حيث ولأول مرة في تاريخها خصص لها قرار دولي صادر عن مجلس الأمن الدولي الا وهو قرار 688الصادر في نيسان 1991 حيث اشار القرار إلى اضطهاد وملاحقة الكرد في العراق [1].

حيث أشار القرار إلى اضطهاد وملاحقة الكرد في العراق والاخطر من ذلك عندما اكد وزير الخارجية الامريكي في رسالة للأكراد على أنهم الحلفاء في الحملة الامريكية المقبلة لمكافحة الارهاب على العالم وكانت اشارة واضحة في تقسيم العراق والبخث عن عراقي يحكم العراق ان لجوء امريكا إلى ترسيم خارطة دولية كردية في المثلث الخطر المشرف على الشام وإيران وبغداد سوف يسمح حتما ب تصدير القلاقل عن طريق اثارة الجيوب الكردية التي ربما ستتعاطف مع اعلأن الدولة الكرديةفي هذه المناطق علما بان عدد الأكراد في العراق لا يتجأوز 3.9 مليون وهم اقلية مقارنة مع أكراد تركيا الذين يبلغ عددهم مليون كردي ويعتبر حزب العمال الكردستاني في تركيا ان بريكانيأوامريكا تنأوبتا على اقناع الأكراد بان شمال العراق حصرا هو مركز تاريخي صالح لاقامة دولة كردية لأنهاء معاناتهم المعاصرة وتعتبر امريكأوبريكانيا وتركيا ان نظال حزب العمال الكردستاني بمثابة ارهاب منظم في حين تتعأوم مع مسعود البرزاني وجلال طالباني في شمال العراق وكأنها بعض الفصول المشرفة في النضال من أجل الحرية وتحقيق المصير للأكراد في شمال العراق حيث وجدت التنظيمات الكردستانية العراقية ضالتها في الغرب ولو نسبيا حسب المعطيات الدولية ودخلت الولايات المتحدة في المعادلة بقوة اكبر لدعم الشعب الكردي في كردستان العراق من خلال دعم المعارضة العراقية وقرار مجلش الأمن 688 القاضي بوقف حملات القمع ضد الشعب العراقي وخاصة منه الشعب الكردي ومراقبة الاجواء العراقية بمنع استطلاع الطائرات

[1]- فايز عبد الله العساف، المرجع السابق، ص85.

العراقية ومنع تدخل القوات العراقية في كردستان ومما سبق بمكننا ان نلخص الموقف الامريكي فيما يلي[1] :

1- إيجاد موضع قدم للولايات المتحدة في منطقة باتت أكثر المناطق بؤرة لصراع وحتى تكون قريبة من تركيا التي اخذت شيافشياء تبتعد عن السياسة الخارجية الامريكية ومن الاتحاد السوفياتي قبل أنهياره وللهيمنة عن الدول التي استقلت عن الاتحاد السوفياتي بعد الأنهيار.

2- إيجاد معضلة سياسية للعراق الذي فيما مضى امم شركات البترول وحرم الشركات الغربية من منطقة كانت بالامس امتياز له.

3- إبقاء زمام اللعب بأوراق المنطقة جميعا بيد الامريكان حتى يعملون على ترتيبها وفق هواهم وما يتماشى مع مصالحهم وفق المعطيات الدولية الراهنة والقادمة.

2)- موقف الاتحاد السوفياتي: الموقف قبل الأنهيار :اهتمام المجتمع الدولي بقضايا الأكراد تم توثيقه لأول مرة اثناء مؤتمر السلام الذي اعقب نهاية الحرب العالمية الأولى وقد اتخذ شكل وجوب ان تهتم الدول المستقلة حديثا بشؤون اقلياتها العرقية تم توثيق مثل هكذا اهتمام مع قرار عصبة الامم عند قبول عضويات العراق ولوقت طويل لم يهتم الغرب بقضايا أكراد العراق خصوصا والعراق كان لوقت طويل يعد احد حلفاء الغرب في المنطقة ومع نهاية الحرب العالمية الثانية وبروز الاتحاد السوفياتي قوة كبرى قد اهتم السوفيات بموضوع الأكراد خصوصا وان مناطقهم يمكن ان تكون سبب ليس فقط في خلق الاضطرابات للدول الحليفة للغرب (إيران وتركيا والعراق) ولكن عبر هذه المناطق يمكن لسوفيات ان يتغلغل وإلى مناطق الخليج العربي ومنطقة الشرق الأوسط ذات الموقع الاستراتيجي في الصراع بين الشرق والغرب فضلا عن كونها المنطقة الاغنى في العالم بالنفط [2]. دعم السوفييت لأكراد إيران في تاسيس جمهورية مهاباد يعد مؤشرا مهما بهذا الاتجاه وتعتبر جمهورية مهاباد الكردية الجمهورية الاقصر عمرا والتي تكمن الأكراد اعلأنها في إيران لكنها لم تدم أكثر من احد عشر شهرا فقد تمكن الأكراد من إعلأن دولتهم المستقلة خلال فترة لم تتجأوز الاحد عشر شهرا اي بين كانون الثاني وكانون الأول 1946 وذلك بعد دخول الاتحاد السوفياتي في الحرب العالمية الثانية إلى جانب الحلفاء في حزيران 1941 وهي حرب كان لها تاثير كبير على الحركة القومية الكردية في إيران وقد سميت هذه الجمهورية مهاباد وهي

[1]- فايز عبد الله العساف، المرجع السابق، ص86.

[2]- الهزايمة محمد عوض، قضايا دولية، تركة قرن وحمولة قرن آت، دار المكتبة الوطنية، عمان، 2005، ص268.

منطقة تقع بينن مناطق النفوذ السوفياتي شمال إيران والنفوذ البريطاني في جنوبها [1]. بدات هذه الدولة في منطقة كانت فارغة من السلطات الإيرانية نواتها جمعية انشاها مثقفون أكراد باسم جمعية من أجل تجديد كردستان عرفت باسم كومالأوحضييت بدعم السوفييت وحمايتهم إلى ان حولها القاضي الكردي محمد إلى الحزب الديمقراطي الكردي الذي وضع الاستقلال الذاتي وتعليم اللغة الكردية واستعمالها في مهاباد وادارة الأكراد لحمهم الذاتي في أولويات برنامجه ولكن لهذه الدولة علمها ووزاراتها وجيشها وصحافتها واذاعتها وبرامجها التعليمية باللغة الكردية وبداية العلاقات الخارجية مع اذربيجان المجأورة والتي كانت اعلنت بدورها انفصالها عن إيران. ومما سبق وحسب الاحداث التاريخية لموقف الاتحاد السوفياتي اتجاه الأكراد نلخصها فيما يلي[2] :

1- إن الدعم السوفياتي للأكراديتاتى من كون الاتحاد السوفياتي قوة عظمى لا تستطيع الوقوف وقفت متفرج ازاء الاحداث القريبة من حدوده

2- ان اقتراب الولايات المتحدة من الأكراد والعمل بصورة علنية في المنطقة الكردية اثار حفيظة الاتحاد السوفياتي فاراد مقابلة ذلك بالند

3- ان الاتحاد السوفياتي يتقرب من الأكراد من أجل مصالحة لا من أجل مصالح الأكراد

3)- الموقف الروسي الوريث :

أ- **الموقف الروسي الوريث:** في عام 1990 شهد الاتحاد السوفياتي نهايته ولهذا نجد أن روسيا الاتحادية لم تعارض التحالف الدولي الذي شن الحرب على العراق عام 1991 ولم تكن طرف فيه خلال عقد الثمانينيات حأول الروس الوقوف إلى جانب حليفهم العراق واقناعه بالاستجابة للقرارات الدولية بوصف ان مثل هكذا تعأون مع القرارات الدولية من شأنه ان يجنب العراق الكثير من المشاكل ولما بانت نوايا الولايات المتحدة بتنفيذ عملية الغزو للعراق لم يدعمهم الروس بهذا الاتجاه وعقب انتهاء العدوان الثلاثي على العراق عام 1991سارعتروسيا إلى عقد الاجتماعات والمؤتمرات على مستوى الخبراء وكان مجمل ما خرجت به روسيا تاكيد الالتزام بوحدة الاراضي العراقية وعد التدخل في شؤون العراق الداخلية وان وجود دولة كردية مستقلة في شمال العراق تمثل تهديدا للأمن والاستقرار الاقليمي وعلى هذا فان موقفها جاء على وفاق مع موقف الاتحاد السوفياتي لأن غقلية القيادة في موسكو سارة على نفس نهج القيادة السابقة في موسكو إلا أن موقف روسيا جاء اقل اهتماما بما يجري على ساحى كردستان العراق

[1]- فايز عبد الله العساف، المرجع السابق، ص 72.

[2]- الهزايمة محمد عوض، المرجع السابق، ص268.

وهذا ناتج من عدة عوامل منها أن روسيا اخذت بالترتيب بيتها الجديد بعد تفكك الاتحاد السوفياتي وأن أكثر ما يعنيها في هذا التوجه وضع استراتيجية قائمة على عدم العداء لأي من الجيران وخاصة بمنطقة تعج بالتوجهات الدينية كإيران وتركيا والعراق حتى لا تكسب عداء الدول الاسلامية التي انفكت عنها من جهة ومساعدة هذه الدول لروسيا لاستعادة هيبتها بعد تفكك الاتحاد السوفياتي[1].

ووفق اعتقادنا يمكن تلخيص موقف روسيا فيما يلي :

1-إن روسيا بدت أقل إهتماما بالشأن الكردي قياسا بإهتمام الاتحاد السوفياتي لأن الجمهوريات التي إنفصلت عن الاتحاد السوفياتي أخذت نصيب الأسد من الاهتمام .

2-إن الأكراد أنفسهم أخذوا بالتوجه نحو الغرب عامة والولايات المتحدة خاصة أكثر من توجههم إلى روسيا أو حتى دول الجوار

3-أن روسيا لا تتدخل بالشان الكردي إلا إذا أصبحت مصالحها في خطر ولطالما الولايات المتحدة تراعي المصالح الروسية حتى حين ترتيب المنطقة فان روسيا تقف موقف المتفرج [2].

ب- الموقف البريطاني : إن علاقات التحالف الوثيق بين العراق وبريطانيا من جهة وبين العراق والعالم الغربي من جهة للمدة الممتدة بين 1941-1958نجم عنها عدم اكتراث بريطانيا بوضوع أكراد العراق وكانت دوما تنظر للبرازاني بوصفة اقطاعيا يسعى لتحقيق مطامحه ولهذا كانت دوما تنضح الحكومة العراقية بان تتعامل مع الأكراد من خلال تنفيذ برامج تنمية ومساعدات في مناطقهم بعد أنهيار النظام الملكي اتخذ البريطانيون مواقف جديدة اتجهت إلى تامين اتصال دائم مع القيادات الكردية.

يمكننا تلخيص الموقف البريطاني من الاقلية الكردية ما يلي :

1- ان دور بريطانيا تراجع في منطقة كردستان الأكراد وهذا بسبب تنامي الدور الامريكي هناك وبالقدر الذي تنامى بهالدور الامريكي تراجع الدور البريطاني.

2-ان الموقف البريطاني بات يتماشي مع الدور الامريكي وينسجم معه ولا يعارضه على اعتبار ان المصلحة الاستعمارية الامريكية البريطانية واحد.

3-ان الأكراد وضعو كل ثقالهم في السلة الامريكية على حساب السلة البريطانية.

4)-الموقف الفرنسي : وعلى مستوى علاقات أكراد العراق مع الحكومة الفرنسية فأنهم لم يكن بوسعهم تحقيق شيء قبل عام 1967 مع اي من القوى والجمماعات الفرنسية على المستوى الحكومي ومنظمات

[1]- فايز عبد الله العساف، المرجع السابق، ص73.

[2]- المرجع نفسه ، ص 75.

المجتمع المدني فالحكومة العراقية خلال عقد السبعينات اقامة علاقات وثيقة جدا مع فرنسا وعلى مختلف الاصعدة وبالتالي حرم ذلك الأكراد من فرصة مهمة في مقابل ذلك استفاد الأكراد عبر تكثيف تواجدهم في فرنسا من التقرب إلى الرئيس الفرنسي دايفيد متران عبر توثيق علاقاتهم مع سيدة فرنسا الأولى، والتي اخذت موقفا متعاطفا معهم وإلى حد كبير في المقابل بات الأكراد يطلقون عليها لقب ام الأكراد خلال حرب 1991 شاركة فرنسا في الهجوم العسكري على العراق واستمرت طائراتها في هجماتها لوقت طويل بعد انتهاء تلك الحرب غير ان فرنسا تراجعت وأوقفت هجماتها في منتصف عقد التسعينيات لتتخذ سياستها موقفا جديدا ازاء العراق تمثل برفضها للخطط الامريمية لغزو العراق. الموقف الفرنسي ازاء أوضاع العراق بعد عام 2003 اتخذ موقف جديد خصوصا بعد تولي ساركوزي المسؤولية الذي اندفع لتاسيس علاقات وثيقة مع بغداد واقليم كردستان واليوم لفرنسا قنصلية ومركز ثقافي مع برامج تنموية في اقليم كردستان[1] .

يمكن تلخيص الوقف الفرنسي في بعض النقاط وهي كالاتي :

1-ان الموقف الفرنسي كان يدور حول فكرة اعطاء الأكراد الاستقلال الذاتي.

2-ان الموقف الفرنسي زاد نشاطا بعد احتلال العراق واخذ يقترب من الأكراد أكثر لأن الفرنسسين خافوا ان يخرجوا من سلة العراق بلا شيء .

3-ان الموقف الفرنسي هو يتبى الافكار الكرديةيتاتى من كونه يسعى إلى تحقيق مصالحه أكثر من الاهتمام بالمصالح الكردية .

وختاما لما مضى نستنتج أن العراق هو الدولة الوحيدة في دول المنطقة التي اعترفت بالوجود القومي الكردي وان الدساتير والتشريعات العراقية تعترف جميعا بحقوق هذا الشعب لكنهم وجدوا ضالتهم بالتعأون مع مع الاجنبي من اجل مصالحهم الضيقة ضد وحدة بلدهم .

[1]- منى سليمان، ابعاد الموقف الفرنسي من استفتاء كردستان، العراق، اطلع عليه يوم 10افريل 2018 انظر الموقع:
http://www.siyassa.org.eg/News/15346.aspx

الخاتمة

توصلنا من خلال هذا البحث إلى أن الطبيعة الانقسامية للمجتمع لها تأثير كبير على التماسك الإجتماعي والإستقرار الداخلي للدول، بحيث أنه إذا لم يتم التعامل معها بشكل صحيح وسليم فقد تؤدي الى عدم الإستقرار، والى الاضطراب داخل الدولة. وتختلف درجات التأثير هذه تبعا لعوامل متعددة، منها التعداد السكاني للأقليات أو الإثنيات المكونة للمجتمع، ودرجة الوعي لديها، ومدى الانسجام بين أفرادها.

ولقد توصلنا كذلك إلى أن الدولة العراقية لم ترهقها مشكلة سياسية أو اقتصادية بقدر ما أرهقها الطابع الإنقسامي لمجتمعها، بحيث أن وجود العديد من المجموعات الإثنية صعب من مهمة التوفيق بين إعتبارات المصلحة الوطنية والإعتبارات الضيقة المرتبطة بمصالح وخصوصيات كل مجموعة على حدا. إن التركيبة السكانية والمجتمعية لدولة العراق كان لها تأثير كبير ونتائج حاسمة على مستوى الإستقرار السياسي الداخلي، بحيث جعلت من العراق دولة مضطربة من الناحية السياسية والاجتماعية. بيد أن هناك أسبابا أخرى، نذكر منها :

- التأثيرات الدولية والإقليمية و تقاطع مصالحها في المنطقة.
- الأطماع الخارجية في منطقة كردستان، والتي أدت الى استخدام الورقة الكردية لتحقيق مصالحها الخاصة في المنطقة
- في حين نجد أن العراق منقسم من الناحية الاجتماعية والإثنية، فإننا نجده كذلك منقسما من الناحية السياسية في المنطقة الكردية، فتعدد الأحزاب في المنطقة وتعدد القادة جعل من الأقلية الكردية لعبة بيد أطراف لا تجد ضرورة لانفصال الأكراد وإقامتهم لدولة مستقلة .

إن هذا البحث قام على فرضية رئيسية مفادها أن الطبيعة الانقسامية للمجتمع هي من أهم العوامل المؤثرة في استقرار الدولة، ومنها نموذج العراق ومنطقة كردستان، ومن خلال هذا البحث نذهب الى تأكيد صحة الفرضية. والاستنتاجات بخصوص ذلك كانت على ثلاث مستويات، وهي كالتالي :

1) على المستوى الداخلي :

- الصدام المستمر بين الأقليات العرقية والمذهبية في العراق وما ينتجه من عنف يؤدي الى عدم الاستقرار السياسي.
- الميول الكردي المستمر للوقوف الى جانب الاخر ضد العراق كان دائما بسبب وعود مسبقة لتحقيق الهدف الكردي بإقامة دولة تجمع شملهم .

2) على المستوى الإقليمي :

- باعتبار الكيان الصهيوني دولة إقليمية في المنطقة العربية فهي تدرك انه لا يمكنها البقاء إلا إذا جعلت المنطقة غير مستقرة، وذلك عن طريق تحريك وتوظيف لعبة الأقليات لتحقيق هدفها، وهذا ما كانت تفعله مع العراق بتحريك الأقلية الكردية.
- الدول الإقليمية لم ترض بان تتمتع العراق بالاستقرار الداخلي من خلال نجاح عملية الاندماج بين الأكراد والعراقيين، كون ذلك يؤدي الى هيمنة العراق على خيرات المنطقة الكردية، وهذا ما يدفع بالدول الإقليمية الى تحريك هذه الأقلية وجعلها تثور ضد الدولة العراقية

3)- على المستوى الدولي :

- جعلت بريطانيا من الورقة الكردية مصدر عدم استقرار حتى يتسنى لها التدخل في الشأن الداخلي العراقي، وهذا ما تسعى إليه كل الدول التي لديها مصالح في المنطقة تسعى لاستخدام الورقة الكردية لدفاع عن مصالحها في المنطقة
- كما لا ننسى الدور الامريكي في المنطقة الذي جعل من التوتر الحاصل في المنطقة موضع قدم لها وايجاد معضلة سياسية للعراق الذي حرم علي شركاتها البترول ومنه نستنتج ان دعم امريكا للأقلية
- ان دعم امريكا للقضية الكردية لم يكن الا سعيا منها لإيجاد موضع قدم لها في المنطقة و خلق من التوتر القائم في العراق جو مناسب لخدمة مصالها .

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم

أولا: الكتب.

1. أبو جودة الياس ، الأمن البشري و سيادة الدول، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر و التوزيع، لبنان، ط 1، 2008 .
2. ابو زيد أحمد الهادي ، الشيعة والسنة والاكراد في العالم، الجيزة، دار هلا للنشر والتوزيع، 2007.
3. ابو زيد محمد الهادي ، لمحات من تاريخ العراق الانتفاضات والثورات الكردية، دار الكاتب بيروت، لبنان، 2007.
4. اوكلاهان مارتن وتيري ، المفاهيم الاساسية في العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث والدراسات، ابو ظبي الامارات العربية المتحدة، 2002.
5. البرزاني مسعود ، البرزاني والحركة التحررية الكردية، مطبعة وزارة التربية اربيل، ط1، 2002.
6. البرزنجي عصام ، مبادئ واحكام القانون الادراي، جامعة بغداد كلية القانون، 1993.
7. تاج الدين احمد ، الاكراد تاريخ شعب وقضية وطن، الطبعة الاولى، دار الثقافة للنشر، القاهرة، 2001.
8. الحاج عزيز ، القضية الكردية في العراق التاريخ والافاق، الطبعة الاولى، دار الاهرام لنشر والتوزيع، القاهرة، 1994.
9. حاجي عيدي ، الحركة الكردية في العصر الحديث، دار الرازي، بيروت، ط1، 1992.
10. خوين جكر ، تاريخ كوردستان، طبعة1، مطبعة اميرال لطبع والنشر والتوزيع، لبنان، 1996.
11. الدرة محمود ، القضية الكردية، دار الطليعة، بيروت، 1966.
12. راتانسي على ، التعددية الثقافية مقدمة قصيرة جدا، مؤسسة هنداول للتعليم والثقافة ط1، القاهرة، مصر،2013م.
13. سعد الدين ابراهيم، مستقبل المجتمع والدولة في الوطن العربي، عمان، منتدى الفكر العربي، 1988.
14. شارلوت سيمور سميث ،"موسوعة علم الإنسان والمفاهيم والمصطلحات الانثروبولوجية"، ترجمة: محمد الجوهري، المشروع القومي للترجمة، الطبعة الاولى، القاهرة، 1998.
15. شاكر خصباك ، الكرد والمسالة الكردية، المؤسسة العربية لدراسات والنشر، بيروت، 1973.

16. شاكر مصطفى سليم ، قاموس الانثروبولوجيا ،جامعة الكويت ،الطبعة الاولى، 1981 .
17. صلاح بدر الدين ، الاكراد شعبا وقضية، المكتبة التقدمية الكردية، دار الكاتب، لبنان، ط 2، 1987.
18. صلاح بدر الدين، الاكراد شعبا وقضية، المكتبة التقدمية الكردية، دار الكاتب، لبنان، الطبعة 1،1987.
19. الطالباني جلال ، كردستان والحركة القومية الكردية، دار الطليعة لطباعة والنشر، بيروت، 1970.
20. عباس فاروق ، ازمة نظام الحكم في العرق، الطبعة الاولى، دار الحكمة، لندن، 1995.
21. عباس مراد ، الامن والامن القومي –مقاربات نظرية ،دار الروافد الثقافية –ناشرون ،لبنان، ط2017.
22. عوض الهزايمة محمد ، قضايا دولية، تركة قرن وحمولة قرن آت، دار المكتبة الوطنية، عمان، 2005.
23. غريب ادموند ، الحركة القومية الكردية، دار النهار لنشر والتوزيع، بيروت، 1973.
24. فتحي صفوة نجدة ، العراق في مذكرات الديبلوماسيين الاجانب، صيدا المكتبة العصرية، العراق، 1969.
25. قاسملو عبد الرحمان ، كردستان والاكراد، المؤسسة اللبنانية للنشر والتوزيع، بيروت، 1970.
26. كمال مظهر ، كردستان في سنوات الحرب العالمية الاولى، ترجمة محمد الملا عبد الكريم، مطبعة المجمع العلمي الكردي، بغداد، 1977.
27. الكنعاني نعمان ماهر ، ضوء على شمال العراق، شركة دار الحميدية للطباعة والنشر، بغداد، 1965.
28. اللبدي محمد ، اساليب الاعلام الصهيوني، مطابع الكرمل الحديثة، بيروت، 1982.
29. لونكريك، العراق الحديث، ترجمة سليم طه التكريتكي، مطبعة جسام، بغداد ج1، 1988.
30. محمود الدرة ، القضية الكردية، دار الطلعية بيروت، 1966.
31. محمود عيسى حامد ، المشكلة الكردية في الشرق الاوسط منذ بدايتها وحتى سنة 1991، مكتبة مدبولي القاهرة، 1992.
32. مظهر احمد كمال ، صفحات من تاريخ العراق القديم، بغداد، الطبعة الثانية، 1987.

33. معوض جلال عبد الله ، الاكراد والتركمان في العراق، مركز البحوث والدراسات الساسية كلية الاقتصاد

34. منجود مصطفى محمود ، الأبعاد السياسية لمفهوم الأمن في الإسلام، القاهرة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1996 .

35. مهنا محمد نصر، الادارة العامة الحوثية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية. 1998.

36. نقاش اسحاق واخرون، المجتمع العراقي حفريات سوسيولوجية في الاثنيات والطوائف والطبقات، الطبعة الاولى، بغداد وبيروت، دار الفرات للنشر والتوزيع، 2006.

37. نيكتين باسيلي ، الكرد دراسة سوسيولوجية تاريخية، تقديم لوسين ماسينيون، ترجمة نوري الطالباني، دار الشافعي، بيروت، 2001.

38. يحي جلال ، العالم العربي الحديث، دار المعارف، القاهرة، 2007.

ثانيا: المجلات والدوريات

39. شاعة محمد ، المقاربات النظرية المفسرة لنزاعات الاثنية ، مجلة حوليات جامعة الجزائر 1، العدد 31، الجزء 4.

ثالثا: الرسائل الجامعية.

40. اوشن سمية ، دور المجتمع المدني في بناء الامن الهوياتي في العالم العربي، دراسة حالة الجزائر مذكرة لنيل درجة الماجيستير في العلوم السياسية تخصص سياسات عامة والحكومات المقارنة، جامعة باتنة، الجزائر، 2010.

41. البديري اباد عابد والي ، التركيب الاثنوغرافي لسكان العراق وتحليل اثره في بناء الدولة واستقرارها، كلية الاداب /جامعة القدسية.

42. بلعيد سمية ، النزاعات الاثنية في افريقيا وتاثيرها على المسار الديمقراطي فيها (جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجا) ،مذكرة لنيل شهادة الماجيستر معهد العولم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2010.

43. بن حصير رفيق ، الامازيغية و الأمن الهوياتي في شمال إفريقيا : دراسة حالة الجزائر والمغرب، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم سياسية، تخصص دراسات متوسطية و مغاربية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2013.

44. بوزناد حليمة، دلال احسن، تاثير الاقليات على الامن الاقليمي في الشرق الاوسط اكراد سوريا نموذجا، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص دراسات استراتيجية، جامعة العربي التبسي، كلية الحقوق ،قسم العلوم السياسية .2016.

45. الديب أحمد محمود ، الجغرافية السياسية اسس وتطبيقات، مطبعة رافت، القاهرة، 1973، ص 197.

46. يدابير احمد، التعددية الاثنية والامن المجتمعي دراسة حالة مالي، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الدراسات الامنية والاستراتيجية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، الجزائر 2012.

رابعا: المواقع الإلكترونية

47. الغاب يونس ، النظرية الانقسامية: الاصول والمفاهيم ،بحث عام في قسم الفلسفة ،2017.

48. النعامنة هديل ، مفهوم التنوع الثقافي:
http://weziwezi.com/%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%88%D8%B9%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%82%D8%A7%D9%81%D9%8A/

49. ابعاد الامن الوطني من الموقع.
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Askria6/OsosAmnWat/sec13.doc_cvt.htm

50. زكي عبد المعطي ، الامن القومي قراءة في المفهوم والابعاد، المعهد المصري لدراسات:
https://eipsseg.org/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D9%85%D9%8A%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D8%A9%D9%81%D9%8A-

%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85
%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%A8%D8%B9%D8%A7%D8%AF/

51.خضر مجد ، مفهوم الهوية:

http://mawdoo3.com/%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85_%D8%A7
%D9%84%D9%87%D9%88%D9%8A%D8%A9

52.ابو دولة عنان ، ما مفهوم الوطنية:

http://mawdoo3.com/%D9%85%D8%A7_%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88
%D9%85_%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9#.
D9.85.D9.81.D9.87.D9.88.D9.85_.D8.A7.D9.84.D9.88.D8.B7.D9.86.D9.8A.
D8.A9

53.اخميس حنان ، اصل الاكراد –الجزء الاول–:

HTTP://WWW.DIWANALARAB.COM/SPIP.PHP?ARTICLE7465

54.سالم سيدي احمد بن احمد ، اكراد العراق:

http://www.mominoun.com/pdf1/2017-
02/naddaria.pdfhttp://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2017/5/29/%
D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%A8%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D8%A7%D9
%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%9%D9%84%D9%85%D8%B3%D8
%A3%D9%84%D8%A9%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%D9%84%D8%A7%
D9%84%D9%83%D8%B1%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D8%A7%D9%86-
%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82

55.المسالة الكردية في العهد الجمهوري:

: http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/Akrad/sec042.htm

56.المسالة الكردية في العهد الجمهوري :

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/Akrad/sec042.htm

57.الاكراد في ظل حكم البعث العراقي وحتى نهاية الحرب العراقية:

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/Akrad/sec05.doc_cvt.hm

58. هوشنكاوسي، الجذور التاريخية للقضية الكردية:

https://eipsseg.org/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B0%D9%88%D8%B1%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE%D9%8A%D8%A9%D9%84%D9%84%D982%D8%B6%D9%8A%D8%A9%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%B1%D8%AF%D9%8A%D89/

59.سليمان منى ، ابعاد الموقف الفرنسي من استفتاء كردستان:

http://www.siyassa.org.eg/News/15346.aspx

http://www.aljazeera.net/specialcoverage/coverage2003/2009/10/1/%D8%A3%D9%83%D8%B1%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82

الملاحق

قانون الحكم الذاتي لمنطقة كردستان العراق -1974-

تأكيدا لروابط المواطنة والاخوة التاريخية بين أبناء العراق من العرب والأكراد والاقليات المتآخية وانسجاما مع المبادئ الديمقراطية لثورة السابع عشر من تموز/ يوليو ووفاء بعهدها وتطبقا لبيان الحادي عشر من آذار / مارس لسنة 1970 ولما تضمنه ميثاق العمل الوطني، وتعزيزا للنضال المشترك والمصالح المشتركة لجميع أبناء الشعب ولما ناضلت من اجله ودعت أليه كل القوى الوطنية والقومية التقدمية. قرر مجلس قيادة الثورة.. تطبيق الحكم الذاتي في كردستان. أن تطبيق الحكم الذاتي في المنطقة التي غالبية سكانها من الأكراد وعلى أسس ديمقراطية يوفر السبل الكفيلة لممارسة شعبنا الكردي كامل حقوقه القومية المشروعة ..في إطار الوطن الواحد.. وفي ظل علاقات الإخاء والمساواة والمكتسبات التي حققتها الثورة للجماهير في سائر الميادين ويدرأ عنها في مكائد الاستعمار والقوة الرجعية، كما أن ممارسة أبناء شعبنا الكردي الكاملة في الهيئات الوطنية وضمان الحقوق الثقافية للأقليات المتآخية ووفقا القوانين التي شرعتها ثورة السابع عشر من تموز / يوليو وفي ضل مبادئها ومؤسسات الديمقراطية وفي إطار العمل المشترك للجبهة الوطنية والقومية الكفيل بإزالة الحيف الذي لحق بأبناء شعبنا الكردي وبالأقليات المتآخية أبان العهود الدكتاتورية والرجعية وسياستها الشوفينية والاستبدادية وأحداث نهضة اقتصادية واجتماعية وثقافية شاملة في منطقة كردستان ويفتح الآفاق الواسعة لكل أبناء الشعب للمضي قدما وبثقة وطيدة وبروح الطمأنينة والعمل البناء على طريق التحولات الديمقراطية والتقدمية وصولا إلى بناء الاشتراكية.

استنادا إلى الفقرة (أ) من المادة الثانية والأربعين من الدستور المؤقت قرر مجلس قيادة الثورة باسم الشعب في جلسته المنعقدة في تاريخ 1974/3/11 إصدار القانون التالي رقم 33 لسنة 1974:

قانون الحكم الذاتي لمنطقة كردستان العراق

الباب الأول: أسس الحكم الذاتي الفصل الأول الأسس العامة

المادة الأولى:

أ- تتمتع منطقة كردستان بالحكم الذاتي وتسمى المنطقة حيثما وردت في هذا القانون.

ب- تتحدد المنطقة حيث غالبية سكانها ويثبت الأمين العام حدود المنطقة وفقا لما جاء في بيان 11/آذار مارس. وتعتبر قيود إحصاء عام 1957 أساسا لتحديد الطبيعة القومية للأغلبية السكانية المطلقة في الأماكن التي سيجري فيها الإحصاء العام.

ج- تعتبر المنطقة وحدة إدارية واحدة لها شخصية معنوية تتمتع بالحكم الذاتي في إطار الحدة القانونية والسياسية والاقتصادية للجمهورية العراقية. وتجري التقسيمات الإدارية فيها وتدار وفقا لأحكام قانون المحافظات مع مراعاة أحكام هذا القانون.

د- المنطقة جزء لا يتجزأ من ارض العراق وشعبها جزء لا يتجزأ من شعب العراق.

هـ - تكون مدينة اربيل مركزا لإدارة الحكم الذاتي.

و- هيئات الحكم الذاتي جزء من هيئات الجمهورية العراقية.

المادة الثانية:

أ- تكون اللغة الكردية لغة رسمية إلى جانب اللغة العربية في المنطقة.

ب- تكون اللغتان العربية والكردية لغتي التعليم للأكراد في المنطقة في جميع مراحله ومرافقه ويتم ذلك وفقا للفقرة(هـ) من هذه المادة.

ج- تنشأ مرافق تعليمية في المنطقة لأبناء القومية العربية يكون التعليم فيها باللغة العربية وتدرس اللغة الكردية إلزاميا.

د- لأبناء المنطقة كافة حق اختيار المدارس التي يرغبون التعليم فيها بصرف النظر عن لغتهم ألام.

هـ - يخضع التعليم في جميع مراحله في المنطقة للسياسة التربوية والتعليمية العامة للدولة.

المادة الثالثة:

أ- حقوق وحريات أبناء القومية العربية والاقليات في المنطقة مصونة وفق أحكام الدستور والقوانين والقرارات الصادرة بشأنها وتلتزم إدارة الحكم الذاتي بضمان ممارستها.

ب- يمثل أبناء القومية العربية والاقليات في المنطقة في جميع هيئات الحكم الذاتي بنسب عددهم إلى سكان المنطقة ويشاركون في تولي الوظائف العامة وفق القوانين والقرارات المنظمة لها.

المادة الرابعة:

القضاء مستقل لا سلطان عليه لغير القانون وتشكيلاته في المنطقة جزء لا يتجزأ من التنظيم القضائي في الجمهورية العراقية.

الفصل الثاني:

الأسس المالية

المادة الخامسة:

المنطقة وحدة مالية مستقلة ضمن وحدة مالية الدولة.

المادة السادسة:

للمنطقة ميزانيات خاصة يجري أعدادها وتنظيمها والمصادقة عليها وفق القواعد والأسس المعمول بها في القوانين المرعية.

المادة السابعة:

تتكون ميزانية المنطقة من الميزانيات التالية:

1- الميزانية الاعتيادية للمنطقة.

2- ميزانيات مجالس الوحدات الإدارية.

3- ميزانيات المجالس البلدية.

4- الخطة السنوية.

المادة الثامنة:

تتألف موارد ميزانيات المنطقة من العناصر التالية:

أ- الموارد الذاتية وتتكون من:

1- الإيرادات المقررة للبلديات، الإدارة المحلية في المنطقة بموجب القوانين المرعية.

2- أثمان المبيعات وأجور الخدمات العائدة للدوائر والمؤسسات والمصالح المرتبطة بالحكم الذاتي إداريا وماليا.

3- الحصة المقررة من أرباح المصالح والمؤسسات المشمولة بميزانية المنطقة.

4- ضريبة العقار الأساسية والإضافية ضمن المنطقة.

5- ضريبة الأرض الزراعية وحصة الإصلاح الزراعي من المحاصيل ضمن المنطقة.

6- ضريبة العرصات ضمن المنطقة.

7- ضريبة التركات.

8- الرسوم المقررة بموجب قانون رسوم التسجيل العقاري.

9- رسوم المحاكم والغرامات التي تفرضها.

10- رسوم الطوابع المالية.

11- رسوم تسجيل السيارات ونقل ملكيتها.

ب - ما يخصص في الميزانية الاعتيادية للدولة والمنهاج الاستثماري السنوي من خطة التنمية القومية لتغطية نفقات ميزانية المنطقة بما يضمن نموها وتطورها المتوازن مع كافة أنحاء الجمهورية العراقية.

المادة التاسعة:

تخضع حسابات المنطقة لرقابة ديوان الرقابة المالية والتدقيق المركزي.

الباب الثاني: هيئات الحكم الذاتي

الفصل الأول:

أ. المجلس التشريعي

المادة العاشرة:

المجلس التشريعي هو الهيئة التشريعية المنتخبة في المنطقة ويتحدد تكوين وتنظيم العمل به في قانون.

المادة الحادية عشرة:

أ . ينتخب المجلس التشريعي رئيسا ونائبا وأمينا للسر من بين أعضاءه.

ب . تنعقد جلسات المجلس بحضور أغلبية أعضائه وتتخذ قراراته بأغلبية عدد الحاضرين ألا ذا نص على خلاف ذلك في هذا القانون أو في قانون المجلس التشريعي.

المادة الثانية عشرة:

يمارس المجلس التشريعي في حدود الدستور والقوانين الصلاحيات التالية:

أ- وضع نظامه الداخلي.

ب- اتخاذ القرارات التشريعية اللازمة لتطوير المنطقة والنهوض بمرافقها الاجتماعية والثقافية والعمرانية والاقتصادية ذات الطابع المحلي في حدود السياسة العامة للدولة.

ج- اتخاذ القرارات التشريعية التي تتعلق بتطوير الثقافة والخصائص والتقاليد القومية للمواطن في المنطقة.

د- اتخاذ القرارات التشريعية الخاصة بالدوائر شبه الرسمية والمؤسسات والمصالح ذات الطابع المحلي بعد التشاور مع الجهات المركزية المختصة.

هـ - إقرار مشروعات الخطط التفصيلية التي يعدها المجلس التنفيذي في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والمشاريع الإنمائية والشؤون التربية والتعليم والصحة والعمل وفقا لمقتضيات التخطيط المركزي العام للدول ومتطلبات تطبيقه ورفعها إلى الجهات المركزية المختصة للبت فيها.

و - الموافقة على الميزانيات الاعتيادية للمنطقة بعد تصديقها في المجلس التنفيذي ورفعها إلى الجهات المركزية للبت فيها.

ز - إدخال التعديلات على الميزانية الاعتيادية للمنطقة بعد التصديق عليها ويجري ذلك في حدود المبالغ المخصصة والأغراض التي خصصت لها على أن لا يتعارض ذلك مع القوانين النافذة.

ح- مناقشة ومساءلة أعضاء المجلس التنفيذي في الشؤون التي تدخل في اختصاصاتهم.

الفصل الثاني:

ب. المجلس التنفيذي

المادة الثالثة عشر:

أ- المجلس التنفيذي هو الهيئة التنفيذية لإدارة الحكم الذاتي في المنطقة.

ب- يتكون المجلس التنفيذي من الرئيس ونائبه وعدد من الأعضاء مساو لعدد الإدارات الوارد ذكرها في المادة الرابعة عشرة أو يزيد عليه.

ج- يكلف رئيس الجمهورية أحد أعضاء المجلس التشريعي برئاسة وتشكيل المجلس التنفيذي.

د- يكون نص الفقرة (د) من المادة الثالثة عشرة البند رقم (1) الفقرة (1) وتضاف أليه البنود (2،3،4) على النحو التالي:

(2)عند شغور منصب نائب رئيس مجلس التنفيذي أو أحد أعضاءه يرشح رئيس المجلس من تتوافر فيه شروط العضوية لاشغال المنصب الشاغر ويصدر مرسوم جمهوري بتعيين المرشح بعد حصوله على ثقة المجلس التشريعي بأغلبية عدد أعضاءه.

(3)يعتبر مستقيلا من وظيفته، رئيس أو عضو المجلس التنفيذي، إذا كان يشغل وظيفة عامة وذلك منذ صدور المرسوم الجمهوري بتشكيل المجلس.

(4)تعتبر مدة العضوية في المجلس التنفيذي خدمة فعلية في الدولة لجميع الأغراض.

هـ - يكون رئيس وأعضاء المجلس التنفيذي بدرجة وزير

و- لرئيس الجمهورية إعفاء رئيس المجلس التنفيذي من منصبه وفي هذه الحالة يعتبر المجلس منحلا.

ز- في حالة حل المجلس التنفيذي أو سحب الثقة منه يستمر المجلس بتصريف الأمور الجارية فقط إلى حين تشكيل مجلس جديد على ألا يتجاوز ذلك مدة أقصاها خمسة عشرة يوما.

المادة الرابعة عشرة:

أ- 1- ترتبط محافظات المنطقة برئيس المجلس.

2- رئيس المجلس التنفيذي هو الرئيس التنفيذي الأعلى في المنطقة لإدارات الحكم الذاتي والدوائر المرتبطة بها وتصدر باسمه القرارات والأوامر.

ب- يستعين المجلس التنفيذي في ممارسة صلاحياته بالمكاتب التالية:

1. مكتب المجلس التنفيذي.
2. مكتب المتابعة والتفتيش.

3. مكتب الإحصاء والتخطيط.

4. (1) إدارة الشؤون الداخلية . مجالس الوحدات الإدارية والدفاع المدني والأحوال المدنية.

(2)إدارة التربية والتعليم.

(3)إدارة الأشغال والإسكان.

(4)إدارة الزراعة والإصلاح الزراعي.

(5)إدارة الثقافة والشباب.

(6)إدارة البلديات والمصايف.

(7)إدارة الشؤون الاجتماعية.

(8)إدارة الشؤون الاقتصادية والمالية.

ج. يتحدد اختصاص الإدارات التالية على نحو الآتي:

1. إدارة الشؤون الداخلية: مجالس الوحدات الإدارية والدفاع المدني والأحوال المدنية.

2. إدارة الشؤون الاجتماعية: الصحة والعمل والشؤون الاجتماعية.

3. إدارة الشؤون الاقتصادية والمالية: الدوائر المالية والمرافق التجارية والصناعية المحلية.

د. 1. يتولى مسؤولية الإدارات الوارد ذكرها في الفقرة السابقة أعضاء من المجلس التنفيذي يدعون(الأمناء العامون) ويكون لكل منهم نائب يعين بدرجة خاصة.

2. الأمين العام هو الرئيس التنفيذي الأعلى في أدارته وتصدر باسمه القرارات والأوامر.

هـ – يرتبط الأمناء العامون برئيس المجلس التنفيذي.

المادة الخامسة عشرة:

يمارس المجلس التنفيذي الصلاحيات التالية:

أ– ضمان تنفيذ القوانين والأنظمة.

ب – الالتزام بأحكام القضاء.

ج– إشاعة العدالة وحفظ الأمن والنظام العام وحماية المرافق العامة الوطنية والمحلية وأموال الدولة وفقا لأحكام القانون.

د– إصدار القرارات التشريعية المحلية.

هـ – إعداد مشروعات الخطط التفصيلية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية والمشاريع الإنمائية وشؤون التربية والتعليم والصحة والعمل وفقا لمقتضيات التخطيط المركزي العام للدولة ومتطلبات تطبيقها ورفعها إلى المجلس التشريعي للتصديق عليها.

و- الأشراف على المرافق أو المؤسسات العامة المحلية في المنطقة.

ز- تعيين موظفي إدارة الحكم الذاتي الذين لا يتطلب تعيينهم إصدار مرسوم جمهوري أو موافقة رئيس الجمهورية العراقية، على أن يكون الموظفون في التقسيمات الإدارية التي تسكنها أغلبية كردية من الأكراد أو ممن يحسنون اللغة الكردية مع مراعاة ما جاء في المادة الثانية من هذا القانون.

ح . تنفيذ الميزانية الاعتيادية للمنطقة وفق القوانين والأسس المعتمدة في النظام المحاسبي للدولة.

ط . إعداد تخمينات مشروع الميزانية الاعتيادية للمنطقة ورفعها إلى المجلس التشريعي.

الباب الثالث:

العلاقة بين السلطة المركزية وإدارة الحكم الذاتي

المادة السادسة عشرة:

ما خلا الصلاحيات التي تمارسها هيئات الحكم الذاتي وفقا لاحكام هذا القانون تعود ممارسة السلطة في جميع أرجاء الجمهورية العراقية إلى الهيئات المركزية أو من يمثلها.

المادة السابعة عشرة:

أ- ترتبط تشكيلات الشرطة والأمن والجنسية والمرور في المنطقة بمديرياتها العامة في وزارة الداخلية وتسري على منتسبيها أحكام القوانين والأنظمة والتعليمات المطبقة في الجمهورية العراقية.

ب- لرئيس المجلس التنفيذي بعد التشاور مع وزير الداخلية أن يعهد إلى التشكيلات الوارد ذكرها في الفقرة (أ) من هذه المادة بواجبات ضمن المنطقة في حدود وظائفها وفي إطار السياسة العامة للدولة وله أن يخول ذلك إلى الأمين للإدارة الشؤون الداخلية.

ج- يعين وينقل مديرو التشكيلات الوارد ذكرها في الفقرة(أ) من هذه المادة بأمر وزير الداخلية بعد التشاور مع رئيس المجلس التنفيذي.

د- ينقل منتسبو الشرطة ضمن المنطقة بأمر من أمين إدارة الشؤون الداخلية أو من يخوله مع مراعاة ما جاء في الفقرة(ج) من هذه المادة.

هـ- يعين وينقل منتسبو التشكيلات الوارد ذكرها في الفقرة(أ) من هذه المادة وفق اختصاصها والصلاحيات المعمول بها الجمهورية العراقية مع مراعاة ما جاء في الفقرة السابقة.

المادة الثامنة عشرة:

أ- دوائر السلطة المركزية في المنطقة تخضع للوزارات التابعة لها وتمارس عملها في حدود اختصاصها، ولهيئات الحكم الذاتي رفع تقارير عنها إلى الوزارات التابعة لها.

ب- للسلطة المركزية في حدود اختصاصاتها التوجيه العام للإدارات المحلية الوارد ذكرها في المادة الرابعة عشرة من هذا القانون.

ج- (ألغيت).

د- تبلغ قرارات هيئات الحكم الذاتي إلى وزير العدل فور صدورها.

هـ يحضر رئيس المجلس التنفيذي اجتماعات مجلس الوزراء.

المادة التاسعة عشرة:

أ- تمارس الرقابة على مشروعية قرارات هيئات الحكم الذاتي محكمة تمييز العراق في هيئة خاصة تتكون من رئيس المحكمة وأربعة أعضاء يختارهم أعضاء محكمة التمييز من بينهم لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.

ب- لوزير العدل أن يطعن في قرارات هيئات الحكم الذاتي أمام هيئة الرقابة، الوارد ذكرها في الفقرة السابقة لمخالفتها الدستور أو القوانين أو الأنظمة وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ تبليغه بها.

ج- الطعن في قرارات هيئات الحكم الذاتي أمام هيئة الرقابة يوقف تنفيذها حتى نتيجة الفصل فيها.

د- تفصل الهيئة في الطعن خلال مدة أقصاها ثلاثون يوما من تاريخ تقديمه أليها.وتكون قراراتها قطعية.

هـ- تعتبر قرارات هيئات الحكم الذاتي التي تقرر هيئة الرقابة عدم مشروعيتها ملغاة كلا أو جزءا من تاريخ صدورها وتزال جميع الآثار القانونية التي تترتب عليها.

و- تبلغ هيئة الرقابة قراراتها إلى الجهة الطاعنة والى رئيس المجلس التشريعي والمجلس التنفيذي وتنشر في الجريدة الرسمية.

المادة العشرون:

أ- لرئيس الجمهورية أن يحل المجلس التشريعي في حالة تعذر ممارسته لصلاحياته بسبب استقالة نصف أعضائه، أو عدم توافر النصاب القانوني خلال ثلاثين يوما من تاريخ دعوته للانعقاد، وبسبب عدم منحه الثقة المنصوص عليها في الفقرة (د) من المادة الثالثة عشرة من هذا القانون لأكثر من مرتين متتاليتين، أو في حالة عدم امتثاله لقرارات هيئة الرقابة المنصوص عليها في المادة التاسعة عشرة من هذا القانون.

ب- في حالة حل المجلس التشريعي يستمر المجلس التنفيذي في ممارسة صلاحياته إلى حين انتخاب المجلس التشريعي الجديد في مدة أقصاها تسعون يوما من تاريخ صدور المرسوم الجمهوري له.

المادة الحادية والعشرون:

ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

صدر في بغداد في اليوم السابع عشر من شهر صفر لسنة 1394 الهجرية المصادف لليوم الحادي عشر من شهر آذار / مارس لسنة 1974 الميلادية.

احمد حسن البكر

رئيس مجلس قيادة الثورة

وبناء على قانون الحكم الذاتي فقد تم تعديل الدستور العراقي بموجب القرار أدناه:

قرار رقم 247 تعديل الدستور المؤقت

استنادا إلى أحكام الفقرة (ب) من المادة الثالثة والستين من الدستور المؤقت قرر مجلس قيادة الثورة باسم الشعب في جلسته المنعقدة بتاريخ 1974/3/11 تعديل الدستور المؤقت الصادر بتاريخ 16/تموز/يوليو لسنة 1970 على النحو التالي:

تضاف الفقرة التالية إلى المادة الثامنة:

ج- تتمتع المنطقة التي غالبية سكانها من الأكراد بالحكم الذاتي وفقا لما يحدده القانون، ينفذ هذا التعديل الدستوري من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

صدر في بغداد في اليوم السابع عشر من شهر صفر لسنة 1394 الهجرية المصادف لليوم الحادي من عشر من شهر آذار / مارس لسنة 1974 الميلادية.

احمد حسن البكر

رئيس مجلس قيادة الثورة

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المواضيع **الصفحة**

إهداء

شكر وعرفان

مقدمة.....أ

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

المبحث الأول: الإنقسامية..... 6

المطلب الأول: مفهوم الإنقسامية 6

المطلب الثاني: أشكال الإنقسامية 9

المطلب الثالث: مصادر الإنقسامية.....11

المبحث الثاني: ضبط مفهوم الأمن الهوياتي.....14

المطلب الأول: مفهوم الأمن 14

المطلب الثاني: مفهوم الهوية.....21

المطلب الثالث: مفهوم الأمن الهوياتي.....25

المبحث الثالث: التفسيرات النظرية لتأثير انقسامية المجتمع على الأمن الهوياتي للدولة **27**

المطلب الأول: المقاربة النشوئية 27

المطلب الثاني: المقاربة الإفتعالية.....28

المطلب الثالث: المقاربة الإثنو–واقعية.....29

المطلب الرابع: المقاربة البنائية.....30

الفصل الثاني: "الأكراد" كنموذج لتأثير انقسامية المجتمع على الأمن الهوياتي لدولة العراق

المبحث الأول: المجتمع العراقي 34

المطلب الأول: التركيبة السكانية والمجتمعية للعراق 34

المطلب الثاني: الإنقسام الطائفي والإثني وبروز مشكلة الأقليات في العراق ..35

المطلب الثالث: المسألة الكردية في العراق (النشأة والتطور).....40

المبحث الثاني: تأثير الحراك الثوري للأكراد على أمن واستقرار المجتمع والدولة العراقية. 46

المطلب الأول: الحراك الثوري (العوامل الداخلية) 46

المطلب الثاني: المطالب افنفصالية للأكراد وتهديد وحدة المجتمع والدولة.....53

المطلب الثالث: أثر تقاطعات مصالح القوى الإقليمية والدولية مع المطالب الكردية على أمن واستقرار العراق 76

خاتمة.....90

الملاحق

قائمة المصادر والمراجع

فهرس المحتويات

الملخص

بحمد الله